

Distr.
GENERAL

S/1998/477
5 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٤ من القرار ١١٤٣ (١٩٩٧)

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ١١٤٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، إلى الأمين العام أن يقدم إليه، فيما سيقدم، قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوما، تقريراً يستند إلى المراقبة التي يقوم بها موظفو الأمم المتحدة في العراق، وإلى المشاورات التي تجرى مع حكومة العراق، عما إذا كان العراق قد كفل التوزيع المنصف للأدوية، واللوازم الصحية، والمواد الغذائية، والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية الأساسية والممولة وفقاً لأحكام الفقرة ٨ (أ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، المؤرخ ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٥، وأن يضمن تقريره أي ملاحظات قد تكون لديه عن كفاية العائدات لتلبية احتياجات العراق الإنسانية، وعن قدرة العراق على تصدير كميات من النفط والمنتجات النفطية تكفي لتوفير المبلغ المشار إليه في الفقرة ١ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). أما تقريره الذي يقدم بعد ٩٠ يوماً إلى المجلس عملاً بالفقرة ٤ من القرار ١١٤٣ (١٩٩٧) فقد قدم في ٤ آذار/ مارس ١٩٩٨ (S/1998/194 و Corr.1).

٢ - ويقدم هذا التقرير معلومات حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، عن توزيع الإمدادات الإنسانية في كل أنحاء العراق، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث، دهوك وإربيل والسليمانية. وما زال تسليم وتوزيع المدخلات بموجب القرارات ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) و ١١٤٣ (١٩٩٧) (المراحل الأولى والثانية والثالثة، على التوالي) مستمراً، ويقدم هذا التقرير وصفاً للتطورات التي استجذرت في مجال تنفيذ البرنامج منذ تقديم تقريره السابق واستعراضاً لأثر البرنامج ككل. ووفقاً للفقرة ٥ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، قدمت حكومة العراق خطة التوزيع المعززة في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٨. وقد اعتمدت خطة التوزيع المعززة في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨، وتبدأ فترة ١٨٠ يوماً جديدة في الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة، في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٨.

ثانياً - مبيعات النفط والمنتجات النفطية

٣ - أودعت آخر العائدات المحققة لمبيعات النفط بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) في حساب الأمم المتحدة الخاص في العراق في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وجرى تجهيز ما مجموعه ١٢٥ خطاب اعتماد في إطار المرحلة الأولى، تمثل ما قيمته ٣٩٦ ٨٠٦ ٢٤٩ دولاراً من النفط.

٤ - وأودعت آخر الإيرادات من مبيعات النفط المحققة بموجب القرار ١١١١ (١٩٩٧) لحساب الأمم المتحدة المتعلق بالعراق في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وجرى تجهيز ما مجموعه ١٢٨ خطاب اعتماد تمثل ما قيمته ٧٨٨ ٥٦٩ ١٢٤ ٢ دولارا من النفط.

٥ - وفيما بين ١٥ كانون الثاني/يناير و ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، قام مصرف باريس الوطني بتأكيد ١٨٠ خطاب اعتماد نفطي عملا بالقرار ١١٤٣ (١٩٩٧). ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات من مبيعات النفط هذه نحو ١١٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار ولكنها ستتباين وفق السعر السوقي للنفط الخام. وحتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، ورد مبلغ ٦٢٨ ١٩٦ ٢٩٨ ١ دولار من عائدات النفط في إطار المرحلة الثالثة في حساب الأمم المتحدة المتعلق بالعراق.

٦ - وخلال المرحلة الثالثة، سار تصدير النفط من العراق في سلاسة، بفضل التعاون الممتاز بين المشرفين على النفط، ووكلاء التفتيش المستقلين (Saybolt)، والمؤسسة العراقية العامة لتسويق النفط، والجهات الوطنية المشتري للنفط. ونظرا لتأخر استئناف بيع النفط وحدوث انخفاض شديد في السعر، فإن النقص المسقط البالغ ٤٠٠ مليون دولار للإيرادات المستهدفة لفترة الـ ٩٠ يوما الأولى والبالغة ١,٠٧ بليون دولار (شاملة رسوم خط الأنابيب)، وعواقبها بالنسبة للإمدادات الإنسانية، قرر مجلس الأمن، بقراره ١١٥٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٨، السماح باستيراد النفط الذي يكون منشأه العراق، بما يكفي لتوفير مبلغ إجمالي لا يتجاوز ١,٤ بليون دولار خلال فترة الـ ٩٠ يوما الثانية من المرحلة الثالثة منه.

٧ - وخلال المرحلة الثالثة، استعرض المشرفون ٥٣ عقد شراء من ١٨ بلدا على النحو التالي: الاتحاد الروسي (١٨)؛ إسبانيا (٤)؛ إندونيسيا (١)؛ أوكرانيا (١)؛ إيطاليا (٣)؛ بلغاريا (١)؛ تركيا (٣)؛ الجزائر (١)؛ سلوفاكيا (١)؛ سويسرا (١)؛ الصين (٢)؛ فرنسا (٤)؛ المغرب (١)؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٤)؛ النمسا (٢)؛ الهند (٢)؛ هولندا (١)؛ الولايات المتحدة الأمريكية (٣). وقد تمت الموافقة على ٥٢ عقدا، وألغت المؤسسة العراقية العامة لتسويق النفط عقدا واحدا بسبب عدم قدرة المشتري على تقديم جميع الوثائق المؤيدة. وتبلغ الكمية الإجمالية للنفط التي تمت الموافقة على تصديرها بموجب هذه العقود ١٨٤,١ مليون برميل خلال فترة الـ ١٨٠ يوما، وهي أكبر كمية نفط يتم التعاقد عليها في إطار البرنامج المحدد بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وقد استخدمت جميع العقود المقدمة آليات التسعير التي اعتمدتها اللجنة بناء على توصية المشرفين.

٨ - وخلال فترة الـ ٩٠ يوما الأولى، أنجزت ٤٨ شحنة، تمثل كمية إجمالية قدرها ٥٣,٦ مليون برميل بقيمة ٦٤٥ مليون دولار. وخلال فترة الـ ٩٠ يوما الثانية، أنجزت ٨٠ شحنة، تمثل كمية إجمالية قدرها ٩٩,٢ مليون برميل، تقدر قيمتها بمبلغ ١,١٤ بليون دولار. وما زالت هناك ٢٧ شحنة متبقية من الربع الثاني (حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨). وقد استعرض المشرفون خطابات الاعتمادات التي فتحت لكل شحنة ووافقوا عليها

بمجرد التحقق من الالتزام بأحكام وشروط العقود التي تمت الموافقة عليها وبعد التشاور مع الأطراف المعنية. وقد تم تصدير نحو ٥٧ في المائة من الشحنات من ميناء شيحان في تركيا. ويقدر الإيراد الإجمالي لمجمل المرحلة الثالثة، على أساس الأسعار الحالية، بنحو ٢,١٥ بليون دولار (شاملة رسوم خط الأنابيب).

٩ - واستمر المشرفون في تقديم المشورة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن آليات التسعير، والموافقة على العقود وتعديلها، وإدارة الإيراد المستهدف لفترة الـ ٩٠ يوما البالغ ١,٠٧ بليون دولار (بما في ذلك رسوم خط الأنابيب) والمسائل الأخرى المتصلة بالتصدير والرصد، بموجب القرارات ٩٨٦ (١٩٩٥)، و ١١٤٣ (١٩٩٧)، و ١١٥٨ (١٩٩٨).

١٠ - وقد عمل المشرفون ووكلاء التفتيش المستقلون (Saybolt) الموفدون لرصد تحميل النفط ونقله بصورة مباشرة للتأكد من الرصد الفعال للمنشآت النفطية ذات الصلة ومن عمليات الشحن. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨، رافق المشرفون فريق الخبراء المنشأ عملاً بالفقرة ١٢ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) إلى العراق، كيما يحدد، بالتشاور مع حكومة العراق، ما إذا كانت العراق قادرة على تصدير نفط ومنتجات نفطية كافية لتحصيل المبلغ المشار إليه في الفقرة ٢ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، وهو ٥,٢٥٦ بليون دولار.

١١ - وعملاً بالفقرة ٢ من إجراءات لجنة مجلس الأمن (S/1996/636)، رشح ٢٦٨ من الجهات الوطنية المشتريّة للنفط من ٤٥ بلداً مصرح لها بالاتصال مباشرة بالمشرفين.

١٢ - وعملاً بالفقرة ١٤ من إجراءات اللجنة، واصل المشرفون تقديم تقرير للجنة مرة كل أسبوع عن العقود المتصلة ببيع النفط الذي منشأه العراق والتي نظروا فيها، بما في ذلك الكمية الإجمالية والقيمة التقديرية للنفط المصرح بتصديره. وقد بلغ عدد التقارير التي قدمت حتى الآن إلى اللجنة ٧٣ تقريراً.

ثالثاً - شراء الإمدادات الإنسانية وتأكيد وصولها

١٣ - خلال المرحلة الثالثة، حدثت زيادة ملموسة في سرعة الموافقة على الإمدادات وتسليمها والتثبت من وصولها على الحدود، وذلك نتيجة لزيادة خبرة جميع الأطراف بإجراءات البرنامج المتوخى في إطار القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وبسبب التدابير التي اتخذها مكتب البرنامج العراقي امتثالاً لتوجيهات الأمين العام (S/1998/90)، الفقرات ٥٣-٥٦). وإضافة إلى ذلك، طرأت تحسينات نتيجة للمقررات التي اتخذتها لجنة مجلس الأمن فيما يتعلق بطريقة عملها. وكما حدث في المرحلتين الأولى والثانية، كانت العقود المتعلقة بالكميات الكبيرة من الأغذية تقدم على غيرها ومن ثم تجهز قبل غيرها، وذلك وفقاً لإجراءات اللجنة وبناء على طلب حكومة العراق بتجهيز الطلبات بحسب ترتيب وصولها إلى الأمانة العامة. ونتيجة لذلك، استنفدت عقود الأغذية الكبيرة الأموال في وقت مبكر من المرحلة الثالثة، ومن ثم بقيت عقود الإمدادات الطبية، بصفة خاصة، دون تمويل حتى الجزء الأخير من المرحلة. وتفاقمت هذه المشكلة من جراء نقص الأموال المتاحة، وذلك في البداية بسبب التأخير في بيع النفط، ثم بسبب الهبوط الشديد في الأسعار العالمية

للنفط خلال هذه المرحلة، مما أدى إلى عدم إمكانية تنفيذ الطلبات المتعلقة بالعقود التي وافقت عليها اللجنة للمرحلة الثالثة ريثما تودع أموال كافية في حساب الأمم المتحدة المتعلق بالعراق. وفي أثناء هذه المرحلة، كانت حكومة العراق تقدم أحيانا طلبات خاصة من أجل تخصيص أموال على سبيل الأولوية لطلبات معينة؛ وقد تمت الموافقة على جميع هذه الطلبات.

١٤ - وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة، يبين المرفق الأول حالة الطلبات حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨. وباستخدام القيمة الدولار كآساس، فإن معدل موافقة لجنة مجلس الأمن لهذه المرحلة ما زال يراوح ٩٥ في المائة من إجمالي الطلبات المقدمة إليها.

١٥ - وكما أعلن في ٩ آذار/مارس ١٩٩٨، نفذت الإيرادات النفطية المتاحة لشراء الإمدادات الإنسانية في إطار المرحلتين الأولى والثانية؛ وبناء على ذلك فإن هاتين المرحلتين تعدان قد استكملتا. وترد أيضا في المرفق الأول الأرقام المتصلة بحالة الطلبات في هاتين المرحلتين حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨*.

١٦ - وواصل وكلاء التفتيش المستقلون الذين تستخدمهم الأمم المتحدة من شركة لويد (Lloyd's Register) فحص وصول الإمدادات الإنسانية إلى العراق. وخلال فترة الـ ١٨٠ يوما الأخيرة، قام وكلاء التفتيش باستلام السلع المعتمدة في جميع المراحل الثلاث، والتي تغطي كل قطاع من قطاعات خطة التوزيع. وأدى تعزيز النظم التقنية للمعلومات التابعة لشركة لويد إلى كفالة الإبلاغ عن وصول السلع عن طريق وصلات الاتصال المتعلقة بإبلاغ البيانات والقائمة فيما بين نقاط الدخول الأربع في العراق ومقر الأمم المتحدة في نيويورك. وتباين هذه المواقع الأربعة تباينا كبيرا من حيث نوعية وكمية الإمدادات التي تمر من خلالها. ويعمل موقع إربيل حاليا بمعدل يقرب من طاقته الكلية أو بكامل طاقته، في حين أن طاقة موقع الوليد القريب جغرافيا من موقع إربيل تؤهله لاستقبال كميات أكبر بكثير من الإمدادات الإنسانية التي يلزم التثبيت من وصولها. وتضاديا لأي تأخيرات لا مبرر لها، ستستخدم جميع السبل الممكنة، بالتشاور مع حكومة العراق ومع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، من أجل التقليل من هذا التباين الشديد في مستويات المرور.

رابعا - حساب الأمم المتحدة المتعلق بالعراق

١٧ - أذن مجلس الأمن، في قراره ١١٤٣ (١٩٩٧) للعراق بتصدير النفط والمنتجات النفطية لفترة أخرى مدتها ١٨٠ يوما، تبدأ من ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وحتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، كان قد أودع في حساب المرحلة الثالثة ما قيمته ٢٩٨,٢ مليون دولار من المبلغ المأذون به بموجب ذلك القرار والبالغ ٢ بليون دولار، وبذلك وصل المبلغ الإجمالي لمبيعات النفط منذ بدء البرنامج المستهدف بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) إلى ٥٧٢,٦ مليون دولار.

* إن بيانات ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ تنطوي على تقييم ناقص نوعاً ما لحجم العمل المنجز في تجهيز الطلبات في إطار المرحلة الثالثة. ولأسباب تقنية، قدم عدد كبير من العقود إلى اللجنة، وقد تمت فيما بعد الموافقة على معظمها في أسبوع ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٨.

١٨ - وفيما يلي بيان بتخصيص العائدات النفطية الإجمالية التي وردت حتى الآن والنفقات المقابلة:

(أ) خصص مبلغ ٢ ٧٧٢,٢ مليون دولار لحكومة العراق لشراء إمدادات إنسانية وفقاً للفقرة ٨ (أ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وإضافة إلى ذلك، تجمعت فوائد بمبلغ ٥٨,٥ مليون دولار، في حين أن هناك مبلغاً قدره ٢٢٤,٩ مليون دولار يمثل مشتريات بكميات كبيرة قامت بها حكومة العراق للمحافظات الشمالية الثلاث وقام برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات بتوزيعها. وعملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بلغ العدد الإجمالي لخطابات الاعتماد المتعلقة بالإمدادات الإنسانية والتي تم اعتمادها أو إصدارها في إطار المرحلة الأولى حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، ٨٦٤ خطاباً بلغت قيمتها نحو ٢٥٩ ٢٤٧ ١ دولاراً. وفي ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ أيضاً، تمت ١ ٦١٩ عملية دفع بلغت قيمتها الإجمالية ٥٢٧ ١٣٦ ١ دولاراً دفعت للموردين عن شحنات سلع إنسانية سلمت وفقاً لشروط خطابات الاعتماد. وعملاً بالقرار ١١١١ (١٩٩٧) المؤرخ ٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٧، جرى اعتماد أو إصدار ما مجموعه ٤٨٢ من خطابات الاعتماد بلغت قيمتها ٨٢٢ ٣٧١ ١٥٨ دولاراً للمرحلة الثانية. وحتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، تمت ٦٢٨ عملية دفع بمبلغ إجمالي قدره ٩٥٢ ١٣٣ ٧٦٦ دولاراً دفعت للموردين عن سلع إنسانية تم تسليمها بموجب شروط خطابات الاعتماد المقدمة منهم. وعملاً بالقرار ١١٤٣ (١٩٩٧)، جرى اعتماد أو إصدار ما مجموعه ٩٠ من خطابات الاعتماد في إطار المرحلة الثالثة. وحتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، تم ما مجموعه ١٥ عملية دفع بمبلغ إجمالي قدره ٦١٣ ٧٤٥ ٥٢ دولاراً دفعت للموردين عن تسليم سلع إنسانية بموجب شروط خطابات الاعتماد المقدمة منهم؛

(ب) وخصص مبلغ ٦٧٩,٥ مليون دولار لشراء سلع إنسانية لتوزيعها في المحافظات الشمالية الثلاث عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات، على النحو المبين في الفقرة ٨ (ب) من القرار. وبلغت النفقات المسجلة للسلع الإنسانية والتي وافقت عليها لجنة مجلس الأمن، ٤٢٠,٤ مليون دولار؛

(ج) وحول مبلغ ٦٧١,٦ مليون دولار إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات مباشرة، وفقاً لما ورد في الفقرة ٨ (ج) من القرار. وحتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، خصص ما مجموعه ٦٧,٨ مليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية للجنة التعويضات، ومبلغ ٢١٠,٨ مليون دولار لسداد الأقساط الأول والثاني والثالث المتعلقة بالمطالبات من الفئتين "ألف" و "جيم"؛

(د) وخصص مبلغ ١١٥,٨ مليون دولار للمصروفات التشغيلية والإدارية للأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (د) من القرار. وبلغت النفقات الخاصة بالتكاليف الإدارية لجميع هيئات الأمم المتحدة المشتركة في تنفيذ القرار ٨٠,٦ مليون دولار؛

(هـ) وخصص مبلغ ٣٩,٣ مليون دولار للجنة الأمم المتحدة الخاصة لتغطية نفقاتها التشغيلية، على النحو المبين في الفقرة ٨ (هـ) من القرار. وبلغت النفقات المتعلقة باللجنة الخاصة ٣١,٩ مليون دولار؛

(و) وخصص مبلغ ٢٤١,٩ مليون دولار لتغطية تكاليف نقل النفط والمنتجات النفطية من العراق عبر خط أنابيب كركوك - يومورتاليك الذي يمر بتركيا، وذلك وفقا للفقرة ٨ (د) من القرار وحسب الإجراءات التي اعتمدها لجنة مجلس الأمن، ومن هذا المبلغ، دفع ٢٤١,٤ مليون دولار لحكومة تركيا؛

(ز) وحول مباشرة مبلغ ٥٢,٣ مليون دولار إلى حساب الضمان المجمد، الذي أنشئ عملا بالقرارين ٧٠٦ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ و ٧١٢ (١٩٩١) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، من أجل التسديدات المتوخاة في إطار الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، طبقا لما جاء في الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

١٩ - واستخدم العراق الفوائد المشار إليها في الفقرة ١٨ (أ) أعلاه لشراء إمدادات إنسانية إضافية وفقا للإجراءات المقررة عملا بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وحتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، تم بالفعل رصد مبلغ ٥٨,٤ مليون دولار لشراء الإمدادات الإنسانية الإضافية.

خامسا - الموافقة على الإمدادات الإنسانية ووصولها وتوزيعها

٢٠ - بالنسبة للمراحل من الأولى إلى الثالثة، رُصد مبلغ إجمالي كلي يبلغ ٢,٧ بليون دولار لقطاع الأغذية والتغذية. ولم تطرأ أي تغييرات على آلية التوزيع بالنسبة لقطاع الأغذية في إطار المراحل من الأولى إلى الثالثة. وحتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، وصل إلى البلد ما يبلغ مجموعه التراكمي ٣٩١ ٤٥٨ ٥ طنا من الأغذية والسلع ذات الصلة، تبلغ ٦٨,٨ في المائة من العدد الإجمالي من العقود المعتمدة. وبالنسبة للمرحلة الأولى، وصل ما مجموعه ٩٠٧ ٧٦٤ ٢ أطنان تمثل ٩٨,٨٣ في المائة من المقدار المتعاقد عليه البالغ ٦٥٠ ٧٩٧ ٢ طنا. ويجري حاليا اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالعقود الأربعة النهائية للمرحلة الأولى؛ وقامت وزارة التجارة بإعادة جدولة الوصول وتوقع وصول السلع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وفي إطار المرحلة الثانية وصل ١٣٢ ٢٧١ ٢ طنا، تمثل ٨٥,٩٧ في المائة من المقدار المتعاقد عليه البالغ ٧٧٥ ٦٤١ ٢ طنا. وفي إطار المرحلة الثالثة، وصل ٦٧٤ ٤١٩ طنا تمثل ١٦,٨٩ في المائة من المقدار المتعاقد عليه البالغ ٦٢٠ ٤٨٤ ٢ طنا، وبدأت السلع الخاصة بالمرحلة الثالثة في الوصول في آذار/مارس ١٩٩٨. وخلال فترة زيادة حدة الحالة الأمنية في شباط/فبراير، جرى الإسراع بتوزيع مقننات آذار/مارس، بحيث تلقى جميع وكلاء الأغذية السلع قبل ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨.

٢١ - وحتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، وصلت ٧٦ في المائة من الأدوية والإمدادات الطبية في إطار المرحلة الأولى و ٢٥ في المائة في إطار المرحلة الثانية إلى البلد من مبلغ إجمالي قدره ٢١٠ ملايين دولار رصدت لكل مرحلة. وفي إطار المرحلة الثالثة، تمت الموافقة على عقود تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٧٩ ٥٨٨ ٧٢ دولارا،

تمثل ٣٦,٢٩ في المائة من الـ ٢٠٠ مليون دولار المرصودة، ولم يتغير معدل التسليم من الناحية العملية، إذ زاد من ٤٢ في المائة حسب ما ذكر في تقرير الـ ١٨٠ يوما الأخيرة إلى ٧٦ في المائة في الوقت الحاضر. ويبلغ متوسط الفترة الفاصلة للتسليم نحو ثمانية أشهر للعقود الموقعة بين كانون الثاني/يناير وآذار/ مارس ١٩٩٧. غير أن وقت التسليم للسلع المتعاقد عليها في إطار المرحلة الثانية انخفض إلى ٣,٥ شهر للإمدادات الواردة بين كانون الثاني/يناير وآذار/ مارس ١٩٩٨. ويعزى هذا الانخفاض الملموس في أوقات التسليم إلى إجراءات الموافقة المتسارعة وتضمين الترتيبات التعاقدية حدوداً زمنية للتسليم.

٢٢ - وفي قطاع المياه والمرافق الصحية، رصد مبلغ ٢٤ مليون دولار في إطار المرحلة الأولى في ١٥ محافظة بوسط وجنوب العراق و ٢٤,١٧ مليون دولار، في إطار المرحلتين الثانية والثالثة، وحتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، وصلت نسبة ٣١,٦ في المائة من المبلغ الإجمالي المرصود في إطار المراحل الثلاث إلى البلد، وهي تمثل إمدادات تبلغ قيمتها ٧٢٦ ٨٥٠ ٢٢ دولاراً، وفي إطار المرحلة الأولى، وافقت لجنة مجلس الأمن على عقود تبلغ قيمتها ٢٣٥ ٨٩٤ ٢٢ دولاراً وفي إطار المرحلتين الثانية والثالثة، تمت الموافقة على عقود تبلغ قيمتها ٧٩٢ ١٦٩ ٢٠ دولاراً و ٥١٧ ١٠٠ ١٦ دولاراً على التوالي. وفي إطار المرحلة الأولى، جرى تسليم إمدادات تبلغ قيمتها ٤١٣ ٠٨٤ ١٩ دولاراً تمثل ٨١ في المائة من المبلغ المرصود، وفي إطار المرحلة الثانية وصلت إمدادات تبلغ قيمتها ٦٤٢ ٤٣٧ ٣ دولاراً، تمثل ١٤,٢ في المائة فقط من المبلغ المرصود. ومن المتوقع تسليم معظم السلع المطلوبة في إطار المرحلتين الأولى والثانية قبل نهاية عام ١٩٩٨. وحتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، لم تصل إي إمدادات في إطار المرحلة الثالثة.

٢٣ - ومن بين مبلغ ٣٦ مليون دولار، رصدت لقطاع الكهرباء في إطار المرحلة الأولى، قدم إلى لجنة مجلس الأمن مبلغ ٣٦,٢ مليون دولار وتمت الموافقة عليه؛ وجرى وقف ١٢ طلباً تبلغ قيمتها ٤,٣ مليون دولار. وجرى تلقي معدات تبلغ قيمتها ١٥,٩ مليون دولار من الطلبات التي تمت الموافقة عليها. وجرى توزيع جميع السلع الواردة واستخدامها في المحطات الأربع لتوليد الكهرباء الحرارية. ووصلت كابلات ومحولات شبكة القوى الكهربائية المخصصة لشبكة التوزيع وجرى توزيعها على المرافق الأربعة للمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء في بغداد ووسط وشمال وجنوب العراق. ووفقاً لما ذكرته وزارة الصناعة، فإنه من المتوقع وصول المعدات المتبقية في إطار المرحلة الأولى خلال أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وجرى رصد مبلغ آخر يبلغ ٣٦ مليون دولار لهذا القطاع في إطار المرحلة الثانية، والتي تم في إطارها الموافقة على ٢٨ طلباً تبلغ قيمتها ٤٣,٣ مليون دولار، من المبلغ الإجمالي البالغ ٤٤,٩ مليون دولار المقدم إلى لجنة مجلس الأمن. ولم يتم وقف أي طلب في إطار المرحلة الثانية. ووصلت سلع تبلغ قيمتها ١,١ مليون دولار من المرحلة الثانية. وجرى رصد مبلغ آخر قدره ٣٥,٥ مليون دولار لهذا القطاع للمرحلة الثالثة. وحتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، قدمت طلبات تبلغ قيمتها ٢٤,٥ مليون دولار إلى اللجنة وتمت الموافقة على ١٣,٦ مليون دولار. ولا تزال هناك ٦ طلبات تبلغ قيمتها ٦,٣ مليون دولار معلقة. وهناك ثلاثة طلبات تبلغ قيمتها ٤,٦ مليون دولار مجمدة و تسعة طلبات تبلغ قيمتها ٧,٢ مليون دولار يجري البت فيها. ولم تصل أي سلع للمرحلة الثالثة حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨. ومن المتوقع وصول معظم السلع المطلوبة في إطار المرحلتين الأولى والثانية خلال عام ١٩٩٨. وبدأت برامج التنفيذ في محطات توليد الكهرباء وشبكة التوزيع.

٢٤ - وبلغ المبلغ الإجمالي المرصود للقطاع الزراعي للمراحل من الأولى إلى الثالثة ١٤٤,١٥ مليون دولار. وبالنسبة للقطاع، زادت معدلات تقديم الطلبات والموافقة عليها بصورة كبيرة بالمقارنة بالمرحلة الثانية. وقدمت طلبات تبلغ قيمتها الإجمالية ٦٤,٦ مليون دولار إلى لجنة مجلس الأمن في إطار المراحل من الأولى إلى الثالثة، وتمت الموافقة على ٨٣ في المائة من قيمتها. وتجاوزت طلبات المرحلة الأولى المبلغ المرصود، نظرا لتقديم عقود إضافية بدلا من العقود الموقوفة. وفي المرحلة الثانية، أدت العطاءات التنافسية بين الموردين إلى خفض سعر الشراء للوازم الصحية الحيوانية بنسبة ٣٠ في المائة. ووافقت اللجنة على استخدام الأموال الناتجة عن ذلك (نحو ٧٠٠ ٠٠٠ دولار) لشراء ٧٦ جرارا إضافيا ولوازم صحية حيوانية. واستكمل التسليم للمرحلة الأولى تقريبا. وتمت عمليات التسليم الأولى للمرحلة الثانية، مع وجود نسبة متبقية تبلغ ٤٧ في المائة من الإمدادات من المتوقع تسليمها في الأشهر المقبلة. ولا يزال من المنتظر وصول إمدادات المرحلة الثالثة، التي قدمت لاعتمادها في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ١٩٩٨، مع الموافقة على ٥٦ في المائة من المبلغ المرصود. وجرى توزيع أكثر من ٧٩ في المائة من الإمدادات التي جرى تسليمها في إطار المرحلة الأولى على المحافظات وجرى الإفراج عن ٢٢ في المائة منها للمستعملين النهائيين وتنفيذها.

٢٥ - وفي قطاع التعليم، جرى رصد مبلغ ١٢ مليون دولار في إطار كل مرحلة في ١٥ محافظة في وسط وجنوب العراق. وحتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، وصلت نسبة ٢٦ في المائة من إجمالي المبلغ المرصود في إطار المراحل الثلاث إلى العراق، وهي تمثل إمدادات تبلغ قيمتها ٣٢٩ ٣٦٦ ٩ دولارا. وفي إطار المرحلة الأولى، وافقت لجنة مجلس الأمن على عقود تبلغ قيمتها ٤٢٨ ٩٥٠ ١٠ دولارا، وفي إطار المرحلتين الثانية والثالثة، تمت الموافقة على عقود تبلغ قيمتها ٤٢٤ ٦٨٢ ١٠ دولارا و ٥٦٩ ٥٥٢ ٧ دولارا على التوالي. وحتى الآن، تم تسليم إمدادات تبلغ قيمتها ٤٥٤ ٧٣٥ ٥ دولارا تمثل ٤٧,٨ في المائة من المبلغ المرصود للمرحلة الأولى إلى وزارة التعليم. وينبغي ملاحظة أنه تم تعليق بعض طلبات المرحلة الأولى لفترات مطولة، وأن صعوبات مماثلة ظهرت في إطار المرحلة الثانية. وفي إطار المرحلة الثانية، تم تسليم إمدادات تبلغ قيمتها ٨٧٥ ٦٣٠ ٣ دولارا تمثل ٣٠,٣ في المائة من المبلغ المرصود. ومن المتوقع وصول معظم السلع المطلوبة في إطار المرحلتين الأولى والثانية قبل نهاية عام ١٩٩٨. وقد وافقت اللجنة على أغلبية طلبات المرحلة الثالثة، لكن تلك الطلبات لم تنفذ نظرا لعدم توفر الأموال. ولم يتم بعد تسليم أي إمدادات طلبت في إطار المرحلة الثالثة.

الموافقة على الإمدادات الإنسانية في دهوك وإربيل والسليمانية ووصولها وتوزيعها

٢٦ - استمرت السلع التي اشترتها الحكومة العراقية في المحافظات الشمالية الثلاث دهوك وإربيل والسليمانية للوصول إلى مستودعي البضائع العابرة في الموصل وكركوك التابعين لبرنامج الأغذية العالمي. وبحلول ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، أفاد برنامج الأغذية العالمي بأن ما مجموعه ٣٥٩ ٦٢٢ طنا قد وصلت، وهي تمثل ما مجموعه ٩٧ في المائة من الاحتياجات. وجرى تلقي ٥٠ في المائة فقط من المقدار المطلوب من الحبوب للمحافظات الشمالية بسبب تأخر وصولها إلى البلد، وما زال لدى بعض المحافظات احتياجات معلقة يرجع تاريخها إلى شباط/فبراير ١٩٩٨.

٢٧ - وبدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وصول سلع غذائية تكميلية قام برنامج الأغذية العالمي بشرائها بأموال مخصصة للتغذية. وبالنسبة للمراحل من الأولى إلى الثالثة، جرى رصد ما مجموعه ٢٠ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لمواجهة الاحتياجات التغذوية، لا سيما لفئات في المحافظات الشمالية، مثل الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية، والحوامل والأمهات المرضعات، والموجودين في المستشفيات والمؤسسات الاجتماعية، والمشردين داخليا. وحتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، وصلت بضائع بلغ مجموعها التراكمي ٨٣٥ طنا في إطار المرحلة الأولى، و ١١ ١٧٦ طنا في إطار المرحلة الثانية، و ٢ ٣٠٥ أطنان في إطار المرحلة الثالثة. وكان وصول هذه السلع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ يرمي إلى التزامن مع استنفاد المخزون الذي اشتراه بالفعل برنامج الأغذية العالمي للفئات الأضعف. ويبلغ عدد مجموعة الحالات لدى برنامج التغذية نحو ٢٢٥ ٠٠٠ مستفيد يبلغ احتياجهم الشهري ١ ٧٥٠ طنا. وفي المتوسط، بلغ توزيع سلع التغذية ١ ٥٨٩ طنا على ٤٤٤ ٢٦١ مستفيدا شهريا. وتتذبذب مجموعة الحالات كلما انضم مستفيدون إلى البرنامج أو تخلص البرنامج عن مسؤوليتهم.

٢٨ - ورصدت خطة التوزيع في إطار المرحلة الأولى ٢٨,٨ مليون دولار للأدوية واللوازم الطبية للمحافظات الشمالية الثلاث، وحتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، جرى تسليم أدوية ولوازم طبية تبلغ قيمتها ٥٤٠ ٠٠٠ ١٦ دولار إلى المحافظات الشمالية الثلاث، وهي تمثل ٥٧,٤٣ في المائة من الأموال المرصودة في إطار المرحلة الأولى. وفي إطار المرحلة الثانية، جرى في المحافظات الشمالية الثلاث تلقي نحو ٧٤٦ ٣٢٣ دولارا أو ١,١ في المائة من المبلغ المرصود البالغ ٢٩ مليون دولار. وتمثل المعدات الطبية الواردة في إطار المرحلة الأولى ما قيمته ٢٣٥ ٧٦٩ ٨ دولارا أو ٨٤,٣ في المائة من الأموال المرصودة. وجرى توزيع نحو ٦٩,٧٣ في المائة من هذه المعدات وتركيبها، عند اللزوم، بواسطة خبراء منظمة الصحة العالمية الذين يقدمون أيضا التدريب اللازم. وبالنسبة لمراقبة نوعية المياه وتعليم التمريض، جرى تلقي لوازم تعادل قيمتها ٣ في المائة و ٦ في المائة على التوالي. وفي ضوء أوقات التسليم، فإنه من المتوقع أن يجري الإسراع في معدلات الوصول. وجرى بانتظام الاضطلاع بأنشطة المراقبة التي تغطي في المتوسط ٩١ مرفقا صحيا أسبوعيا لفحص استخدام اللوازم وتقديم الدعم للموظفين المختصين بتوزيع الأدوية، ومعظمهم من المساعدين الطبيين الذين ليس لديهم خبرة في إدارة الأدوية. وبدأ تنفيذ برنامج تدريبي لـ ٦٣٠ موظفا، يغطي جميع المحافظات الثلاث.

٢٩ - وفي مجال تعليم التمريض، أوفدت منظمة الصحة العالمية خبيرا في التمريض وقام بعد تحليل الوضع لتنظيم سلسلة من حلقات العمل بشأن شكل ومضمون التدريب على التمريض. وجرى تحديد المواد الملائمة للتدريب وتجري طباعتها. ويجري اقتناء مواد تدريبية وتعليمية أخرى. وجرى الانتهاء من وضع خطة لإصلاح ثلاث مدارس من مدارس التمريض الست وسيبدأ تنفيذها قريبا. وبالنسبة لمراقبة جودة المياه، أوفدت منظمة الصحة العالمية مهندسا للمرافق الصحية يعمل على أساس نهج طويل الأجل لتطوير مراقبة الجودة. وجرى وضع برنامج للتدريب على منهجيات وإجراءات الاختبار البكتريولوجي والكيميائي للمياه، والذي وصل جزء من المعدات المطلوبة له في إطار المرحلة الثانية، بما في ذلك ثلاث مركبات، ستسهل العمليات السوقية. وجرى رصد اعتماد في إطار المرحلة التالية لتحسين جمع عينات المياه وإصلاح مرافق

المختبرات. وتجري عمليات الشحن على أساس أسبوعي إلى المحافظات الشمالية الثلاث. ويقوم المستودع المركزي بالإفراج عن السلع استجابة لطلبات من منظمة الصحة العالمية. ويقوم كل من منظمة الصحة العالمية وموظفو المستودع بفحص التخزين وتوزيع الإمدادات الواردة إلى المرافق الصحية.

٣٠ - وفي إطار المرحلة الأولى، جرى رصد ٢٠,٢ مليون دولار لقطاع المياه والمرافق الصحية في المحافظات الشمالية الثلاث. وحتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، تمت الموافقة على جميع العقود، التي تبلغ قيمتها ٥٣٧ ٤٨١ ١٨ دولاراً، والتي قدمت إلى لجنة مجلس الأمن. وفي إطار المرحلة الثانية، قدمت طلبات تبلغ قيمتها ٦١٨ ٩٤٦ ١٨ دولاراً وتمت الموافقة عليها. وتمت الموافقة على جميع الطلبات المقدمة في إطار المرحلة الثالثة التي تبلغ قيمتها ٦٥٣ ٢٠٥ ١٤ دولاراً. وحتى الآن، وصلت نسبة ٥٣,٠٦ في المائة من اللوازم المتعاقد عليها في إطار المرحلة الأولى وجرى توزيع ٢٨,٢٩ في المائة. وفي إطار المرحلة الثانية وصلت ٤ في المائة من المعدات وجرى توزيع ٢,٣٣ في المائة. وحتى الآن، لم تصل أي معدات في إطار المرحلة الثالثة.

٣١ - وتقع مسؤولية تنفيذ برنامج لقطاع الكهرباء على عاتق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة المنفذة هي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإدارة مسؤولان عن تقدير احتياجات القطاع بالتعاون مع السلطات المحلية، وشراء جميع قطع الغيار والمعدات الكهربائية على أساس الأولوية، وتقديم المساعدة للسلطات الكهربائية المحلية في تنفيذ المشروع، ومراقبة تنفيذ عملية كفالة التوزيع العادل، وتقييم كفاية وكفاءة التنفيذ وأثره. وفي إطار المرحلة الأولى، وافقت لجنة مجلس الأمن على طلبات تبلغ قيمتها ٢٠,٦ مليون دولار من إجمالي المبلغ المرصود البالغ ٢٣,٢٧ مليون دولار، بما في ذلك ١٠,١ مليون دولار إضافية جرى تخصيصها من الأموال لوقود التدفئة في الشتاء). وفي إطار المرحلة الثانية، تمت الموافقة على طلبات للمعدات تبلغ قيمتها ١٧,٦ مليون دولار. ومقابل المبلغ المرصود للمرحلة الثالثة البالغ ٢٦ مليون دولار، قدمت طلبات تبلغ قيمتها ٢٤,٦ مليون دولار وتمت الموافقة عليها. وتم تسليم سلع في إطار المرحلة الأولى يبلغ مجموع قيمتها ٢,٧ مليون دولار إلى ثلاث مستودعات تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في المحافظات الشمالية الثلاث. وبالرغم من أنه قد جرى تركيب بعض اللوازم بالفعل، فإن برامج الصيانة الروتينية قد أخرت التركيب الكامل. ومن المتوقع وصول معظم المتبقي من سلع المرحلة الأولى قبل أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، في حين أنه من المتوقع وصول معدات المرحلة الثانية في الربع الأول من عام ١٩٩٩. ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩٨، اجتمعت فرقة عمل مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ومكتب برنامج العراق بصفة منتظمة لاستعراض التقدم المحرز في التنفيذ في هذا القطاع في المحافظات الشمالية الثلاث وتقديم المساعدة.

٣٢ - وتمثل هدف المراحل الثلاث الأولى في قطاع الزراعة في تزويد المحافظات الشمالية الثلاث بمدخلات أساسية ذات أولوية عليا، تهدف إلى التغلب على بعض القيود الرئيسية التي تعوق إنتاج الأغذية المحلية، والاستجابة للاحتياجات الأساسية لصغار المزارعين. وجرى تسليم شحنات المرحلة الأولى في

حزيران/يونيه ١٩٩٧، والتي أتاحت تنفيذ مدخلات فصل الشتاء في الوقت المناسب، في حين أن مدخلات الصيف قد جرى تخزينها طوال الشتاء. ويجري توزيع هذه حاليا مع مدخلات الصيف للمرحلة الثانية. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إجراء مناقصات لمدخلات المرحلة الثالثة. ويتألف التوزيع من حملات واضحة المعالم، يجري تخطيطها بصورة مشتركة مع الإدارات التقنية للسلطات المحلية واتحادات المزارعين. وغطى تنفيذ الأنشطة مجالات إنتاج المحاصيل والخضر، وحماية النباتات، وصحة الحيوان، والري والميكنة الزراعية. وتهدف الأنشطة في القطاع الفرعي لإنتاج المحاصيل والخضر إلى إعادة الإنتاجية إلى سابق عهدها من خلال توفير الأسمدة والبذور المحسنة. وجرى تسليم ٨٨ في المائة من المبلغ المرصود للمرحلة الأولى البالغ ٢٠,١٥ مليون دولار، وجرى توزيع ٥٦ في المائة على المستعملين النهائيين. وجرى تسليم ٤١ في المائة من المبلغ المرصود للمرحلة الثانية البالغ ٢٦ مليون دولار ويجري توزيعها وفقا للاحتياجات الموسمية. وخلال فصل الشتاء ١٩٩٧-١٩٩٨، تلقى ٥٥٤ ٤٨ مزارع بذورا وأسمدة لمساعدتهم على زراعة ٥٤٧ ٤٣ هكتارا من الأراضي الصالحة للزراعة. وشهد فصل صيف عام ١٩٩٨ توزيع بذور الخضر بأنواعها علاوة على الأسمدة، وأفاد منها ٩٨٨ ٣٠ مزارعا وتغطي مساحة تبلغ ٠٠٠ ٤ هكتار. وجرى تخصيص ٥٠ في المائة من إجمالي المخصصات الزراعية للقطاع الفرعي لحماية النباتات في إطار المرحلة الأولى وأفادت حملات مكافحة آفات وأمراض النباتات خلال الموسم الزراعي لشتاء ١٩٩٧-١٩٩٨ وصيف عام ١٩٩٨، ٨٠ ٠٠٠ مزارع في ٤ ٠٠٠ قرية، حيث وفرت تغطية لـ ٢٥٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي. وتناولت الأنشطة أيضا القطاع الفرعي لتربية النحل، في محاولة لزيادة الدخل الريفي وتحسين التغذية من خلال تعزيز إنتاج العسل. وشملت المدخلات الموزعة أدوات ومعدات الإنتاج والمواد الكيميائية لحماية خلايا النحل. وفي القطاع الفرعي لصحة الحيوان، اشتمل البرنامج على أنشطة مكافحة أمراض الماشية، وتنشيط مزارع الدواجن الصغيرة والمتوسطة الحجم، والنهوض بإنتاج الدواجن في الأفنية الخلفية للمنازل. وجرى تسليم جميع اللقاحات الحيوانية، والمنتجات الصيدلانية البيطرية ومعظم المعدات البيطرية ومركبات تغذية الدواجن في إطار مخصصات المرحلة الأولى. واستخدم مجمل الإمداد باللقاحات الحيوانية ومبيدات الطفيليات في تطعيم وعلاج ٩٠ في المائة من مجموع الحيوانات ضد السمدمية الباطنية، وطاعون الماشية، ومرض الساق السوداء، وجذري الخراف والماعز، والحمة القلاعية، والطفيليات الداخلية والخارجية. وعمليات التسليم للمرحلة الثانية مستمرة ويجري توزيع المدخلات مع مدخلات المرحلة الأولى حسب الطلب.

٣٣ - ورصد مبلغ ١٥٠ ١٥٠ ٠٠٠ دولار لقطاع التعليم في إطار المرحلة الأولى. وحتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، قدمت عقود تبلغ قيمتها ١٣١ ٧٤٨ ١٢ دولارا إلى لجنة مجلس الأمن التي وافقت عليها. وفي إطار المرحلة الثانية، قدمت طلبات تبلغ قيمتها ١٣١ ٩٥٣ ١٢ دولارا وتمت الموافقة على ما قيمته ١٣١ ٢٤٣ ١٢ دولارا، وقدمت جميعها من اليونيسيف؛ ولم تقدم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أي طلبات. وتبلغ قيمة الطلبات في إطار المرحلة الثالثة ٨٣٨ ٤٢٩ ١٠ دولارا، ومن هذا المبلغ تمت الموافقة على ٨٣٨ ٦٢٩ ٦ دولارا. وحتى الآن، وصلت نسبة ٥٠,١ في المائة من اللوازم المتعاقد عليها في إطار المرحلة الأولى وجرى توزيع نسبة ٣٤,٨ في المائة. وفي إطار المرحلة الثانية، وصلت نسبة ١ في المائة من المبلغ المرصود. وحتى الآن، لم تصل أي لوازم في إطار المرحلة الثالثة.

٣٤ - وبعد بداية بطيئة وصعبة للغاية للبرنامج، فإنه قد جرى الآن إحراز تقدم كبير. فقد جرى استكمال تعيين وتدريب أفرقة إزالة الألغام والموظفين الطبيين في مناطق العمليات في المحافظات الشمالية الثلاث في إطار المرحلة الأولى. وجرى إنشاء قواعد عمليات للتدريب الميداني في شومان في إربيل وفي ميدان في السليمانية. ووصلت نسبة ٩٢ في المائة من جميع المعدات في إطار المرحلة الأولى. وبدأ أيضا التدريب والتعيين في إطار المرحلة الثانية. وحتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، وصلت نسبة ٢٢ في المائة من جميع المعدات في إطار هذه المرحلة. وجرى توفير المواد والمعدات ونفقات تجديد المباني وتشغيلها لتيسير معاودة بدء العمليات في حلقات العمل الخاصة بالجراحة الترميمية والتي سبق إغلاقها في إربيل والسليمانية. وقام خبير استشاري دولي بإجراء تقييم لاحتياجات قاعدة بيانات لحقول الألغام وضحايا الألغام. ويجري حاليا التخطيط لإجراء عملية مسح على نطاق المنطقة وإنشاء قاعدة بيانات أكثر دقة ومستكملة وشاملة لبيان خرائط حقول الألغام وبيانات عن الضحايا.

٣٥ - وقدمت جميع العقود في إطار المرحلة الأولى في قطاع إصلاح المستوطنات إلى لجنة مجلس الأمن وتمت الموافقة عليها، في حين جرى تقديم ٨٥ في المائة و ١٠٠ في المائة من العقود في إطار المرحلتين الثانية والثالثة على التوالي وتمت الموافقة عليها. ووصلت مؤخرا لوازم في إطار المرحلة الأولى تبلغ قيمتها ٢٢٠ ٠٠٠ دولار، تمثل ٩ في المائة من المبلغ المرصود، إلى البلد ولم تسلم بعد إلى المستعمل النهائي. ولم تصل أي لوازم في إطار المرحلتين الثانية أو الثالثة، ولكن يجري تنفيذ مشاريع المرحلة الثانية التي تبلغ قيمتها ٠,٨٣ مليون دولار. وتغطي مجموعة من المشاريع يضطلع بتنفيذها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، مساكن الأسر، وشبكات المياه والمرافق الصحية، والمراكز الصحية، والمدارس الابتدائية، والطرق الفرعية الموصلة إلى القرى، والجسور وقنوات الري.

سادسا - آلية وأنشطة المراقبة

٣٦ - في تقريره^١ المقدمين إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ١١ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والفقرة ٣ من القرار ١١١١ (١٩٩٧)، (S/1997/419 و S/1997/685)، على التوالي) بينت بإيجاز المستويات الثلاثة لعملية المراقبة التي تقوم بها الأمم المتحدة في قطاعي الأغذية والصحة، وفي تقريره المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٣ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) (S/1997/935)، أوضحت تفاصيل آلية التتبع بوصفها من المكونات العامة لعملية المراقبة ووصفت الطابع المزدوج للمساعدة التقنية وعمليات التفتيش الموقعية في المحافظات الشمالية حيث تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية تنفيذ البرنامج.

٣٧ - وقد اقتصر أنشطة المراقبة التي اضطلع بها موظفو الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على القيام برحلات نهائية فقط بسبب العمل بنظام عام لتوزيع الوقود بالحصص أثناء حدة توتر الحالة الأمنية في شباط/فبراير ١٩٩٨. وأثناء تلك الفترة قامت وحدة المراقبة الجغرافية بمراقبة مرافق الأغذية، ومتعهدي الأغذية والدقيق، والعملاء، في منطقة بغداد والمحافظات المجاورة لها.

٣٨ - وأثناء الفترة، واصل المراقبون الدوليون لبرنامج الأغذية العالمي زيارتهم لجميع المحافظات فيما عدا محافظات البصرة وميسان ونيوى وصلاح الدين. وبالنسبة لهذه المحافظات، تم الحصول من وزارة التجارة على إذن خاص لكبار الموظفين الوطنيين لبرنامج الأغذية العالمي لكي يقوموا بجمع إحصاءات من المرافق ذات الصلة، كان المراقبون الدوليون يقومون فيما بعد بالتحقق من صحتها. أما عمليات المراقبة من جانب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) فقد كانت محدودة كما تقلصت أنشطة اليونيسيف إلى درجة أنه لم يجر الاضطلاع بأي مراقبة في المحافظات الشمالية الثلاث أو في البصرة وميسان وذي قار. وتوقفت تماما زيارات المراقبين الدوليين أثناء الفترة من ١٩ إلى ٢٦ شباط/فبراير التي تم فيها نقل مكان موظفي الأمم المتحدة لدواعي الأمن. وعندما استؤنفت أنشطة المراقبة العادية في ٢ آذار/ مارس، كانت جميع وحدات المراقبة قد اتخذت التدابير اللازمة لتعويض الفجوة التي حدثت في عملية المراقبة. وقامت الفاو واليونيسيف بتكثيف أنشطتهما في المحافظات التي لم يتسن لهما تغطيتها. وواصلت منظمة الصحة العالمية عملياتها للمراقبة وذلك بصورة رئيسية في المحافظات التي تسنى تغطيتها في غضون نفس اليوم كما أنها ركزت المراقبة على المخازن والمرافق الصحية في بغداد. وبالمثل ضاعفت وحدة المراقبة الجغرافية نشاطها طوال الأسبوعين التاليين لتعويض فترة الأسبوع التي توقفت فيها عملية المراقبة فضلا عن الفترة التي لم تتم فيها زيارة أي محافظات نائية. وقد انطوى ذلك على مراقبة جميع مرافق الأغذية وإجراء مقابلات مع ١٥٤ من متعهدي الأغذية والدقيق. وأبلغ مراقبو الأمم المتحدة أن توزيع الإمدادات تواصل دون انقطاع وأنه لم تقع مخالفات خلال الفترة التي كانت فيها أنشطة المراقبة محدودة أو متوقفة.

٣٩ - ولقد أشرت في تقريرى السابق إلى مجلس الأمن (S/1998/194) إلى توسيع دور وحدة المراقبة الجغرافية ليشمل قطاعات المياه والمرافق الصحية والكهرباء والزراعة، وإلى أنه يجري استعراض هذا الدور من جانب إدارة الوحدة بالتشاور مع وحدة المراقبة المتعددة التخصصات، وتلبية للحاجة إلى تعزيز آلية المراقبة على ضوء توسيع خطة التوزيع، وضعت لهذه الوحدة استراتيجية جديدة للمراقبة تنطوي على تدريب تقدمه الوكالات القطاعية للأمم المتحدة مع اشتراكها في عمليات المراقبة. وسيتيح ذلك للوحدة الاستفادة من قدراتها الخاصة بالمراقبة في تغطية جميع المحافظات في وقت واحد، مع تزويد الوكالات القطاعية بمعلومات إضافية تشمل البلد بأكمله عن حالة عدد من السلع المختارة. وزيادة ممارسة النشاط في عدد متنام من القطاعات يتطلب اتباع نهج تزداد صبغته المشتركة بين عدة قطاعات وصبغته التحليلية في عملية المراقبة عموماً؛ وبالإضافة إلى أنشطة المراقبة القائمة، يجري حالياً عمل دراسة متعمقة لعدد متزايد من المسائل، كما يجري تحليل النتائج في تقارير خاصة. وتتولى مراكز التنسيق مهام محددة بالإضافة إلى أنشطة المراقبة العادية، مثل إعداد إنجاز مشاريع رائدة وصياغة ورقات معلومات أساسية بالتشاور مع قوة المراقبة المتعددة التخصصات والوكالات القطاعية، وقد عملت هذه التغييرات على تحقيق الدرجة القصوى من التنسيق وعلى التخلص من الازدواج غير اللازم فيما بين المستويات الثلاثة لآلية المراقبة.

٤٠ - وأثناء شهري شباط/فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٨، جمعت وحدة المراقبة الجغرافية معلومات بشأن إحصاءات تسجيل المستعملين النهائيين لعام ١٩٩٧ في ١٥ محافظة في وسط وجنوب العراق. وهذه

المعلومات، بالإضافة إلى توفيرها صورة أوضح للتغيرات التي طرأت على السكان المستحقين للحصص، سوف تمكّن الوحدة من إجراء عمليات مراقبة مقارنة في قطاع الأغذية. ويمكن مقارنة أرقام التسجيل بالمخزونات المتاحة، والاحتياجات المتوقعة، والكميات الفعلية المنصرفة لكل دورة توزيع، وسيعمل ذلك على تركيز المراقبة على ما يحتمل أن يحدث من تفاوتات بدلا من إضاعة الجهود في عمل زيارات متكررة إلى جميع المرافق شهريا. وأجرت الوحدة أيضا عملية مراقبة شاملة للسوائل الوريدية الأساسية في آذار/مارس ١٩٩٨ كجزء من مهامها التحليلية. وشملت هذه العملية عناصر من التتبع البسيط لكنها انطوت أيضا على جمع المعلومات بشأن تقدير الاحتياجات، والمخزونات الاحتياطية، ومراقبة الجودة، وجدول التسليم، ومعدل الاستفادة على مستوى المستعملين النهائيين. كما أجري استعراض لأنماط ومعايير التخصيص. وستورد بيانات بشأن تقديم العقود والموافقة عليها من أجل إعطاء صورة شاملة. ومن شأن اتباع هذا النهج المتكامل والشامل في المراقبة أن يعزز كفاءة عملية المراقبة نفسها وأن يتيح الفهم والتحليل بصورة أكثر تركيزا فيما يتعلق بفعالية توزيع السلع المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وبكفائته وإنصافه.

٤١ - وعلاوة على ذلك يجري وضع الصيغة النهائية لخطة مراقبة على مدى ثلاثة أشهر، سيتم بمقتضاها، بالتشاور مع الوكالات القطاعية، تخطيط وتنسيق جميع أنشطة المراقبة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وذلك على نحو أكثر فعالية.

٤٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام مراقبو برنامج الأغذية العالمي بزيارات بلغ عددها ٣٢٠ ١١ زيارة، كما شارك مراقبو البرنامج الدوليون في استقصاء تقدير حالة الأغذية أجرته وزارة الصحة واليونيسيف في آذار/مارس ١٩٩٨. وكان القصد من ذلك الاستقصاء هو تقدير الحالة التغذوية للأطفال الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات ولأمهات الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنتين. وكان مراقبو البرنامج حاضرين في ٩٠ في المائة من المرافق الصحية المستعملة في الاستقصاء لمراقبة اتساق تطبيق المنهجية، وكان الهدف من الدورات التدريبية للبرنامج هو تحسين مهارات المراقبين الدوليين والوطنيين وتوحيد وتعزيز معايير الدقة في جمع البيانات. كما تم دوريا اختبار جودة عمل المراقبين وموظفي إدخال البيانات.

٤٣ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، كانت فرق المراقبة التابعة لمنظمة الصحة العالمية قد قامت بما مجموعه ٩١٩ زيارة للمحافظات الـ ١٥ الواقعة في وسط وجنوب العراق، بما متوسطه نحو ٢٣٠ زيارة في الشهر. وفي غضون كل زيارة كانت البنود المختارة للتتبع يتم التحقق منها ماديا وبالمقارنة بالوثائق ذات الصلة. وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، أدخلت منظمة الصحة العالمية تغييرات على إجراءاتها للمراقبة واعتمدت أساليب ترمي إلى تحقيق الفائدة القصوى من التقدير التحليلي الذي تجريه لفعالية البرنامج وكفاءته. ولا زال تحليل نتائج المراقبة يتابع بواسطة اجتماعات تعقد مع السلطات الصحية المختصة تناقش فيها التدابير التصحيحية اللازمة لمعالجة مشاكل إدارة المخزون ومشاكل التوزيع والمشاكل الإدارية. كما سعت المنظمة إلى تحديد وإزالة الاختناقات التي يتعرض لها التوزيع من المخازن المركزية لشركة استيراد الأدوية والإمدادات الطبية (كيماديا)، وهي شركة حكومية عراقية.

٤٤ - وفي قطاع المياه والمرافق الصحية، اضطلعت اليونيسيف بزيارات بلغ عددها ٧٤٢ لمختلف مواقع المشاريع في ١٥ محافظة. وقام المراقبون بزيارة وحدات معالجة المياه ومياه الصرف الصحي ومحطات ضخ المجاري ووحدات الرص ومحطات ومخازن تعزيز المياه وذلك لتتبع تسليم وتوزيع واستعمال غاز الكلورين السائل وقطع الغيار والمعدات. وقد أبلغ المراقبون أن نسبة ١٠٠ في المائة من غاز الكلورين المسلم إلى سلطات المياه قد روقت على مستوى المخازن والمشاريع. وقام المراقبون أيضا بزيارة نسبة ٧٠ في المائة من المواقع البالغ عددها ٥٠٠ الموجودة في قطاعي الوسط والجنوب التي تلقت سلعا أخرى. ويقوم مراقبو اليونيسيف يوميا برصد توزيع واستخدام غاز الكلورين السائل، ويجري إدخال التفاصيل ذات الصلة في قاعدة بيانات توفر صورة روتينية لجميع السلع الداخلة إلى البلد في هذا القطاع.

٤٥ - ونظرا لانخفاض مستوى التنفيذ في قطاع الكهرباء، لا تزال زيارات المراقبة تتمثل في زيارات تتم قبل التركيب إلى مرافق خصصت لتلقي السلع بموجب البرنامج، وهي محطات لتوليد الكهرباء ومحطات فرعية للتوزيع والنقل، ومخازن، ومواقع تنفيذ مختارة. وقد انتهى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من وضع ما يلزم من معايير ومنهجية لمراقبة تنفيذ البرنامج في المحافظات الشمالية الثلاث. ويرمي هذا النظام إلى كفالة اتخاذ التدابير المناسبة لتتبع البنود. ويتم القيام بالزيارات في مرحلة ما قبل التركيب للتأكد من ضرورة وملاءمة السلعة المطلوبة. أما الزيارات التي تتم في مرحلة ما بعد التركيب فالتأكد منها هو التأكد من وفاء المعدات المركبة بالغرض المقصود ومن أنها تعمل على نحو موثوق في إطار الشبكة الكهربائية. وقد أجريت مناقشات بين الأمم المتحدة وحكومة العراق، في كل من نيويورك وبغداد، بشأن عمل استقصاء لقطاع الكهرباء العراقي حسب ما هو مطلوب في الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨). وتؤكد حكومة العراق أن مكتبها المركزي للتخطيط على علم تام بمشاكل قطاع الكهرباء، وذكرت أن إجراء مثل هذه الدراسة في المحافظات الـ ١٥ أمر لا ضرورة له. ولذلك فلم أستطع حتى تاريخه تلبية طلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ١١ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) بأن أقدم تقريرا إلى المجلس بشأن حالة قطاع الكهرباء العراقي واحتياجاته. ومع ذلك فإن البنود المتعلقة بالكهرباء من خطة التوزيع المعززة تفسر أهداف الحكومة ومدى مطابقتها للزيادة المتوقعة في طاقة/ خرج توليد الكهرباء (٦٨٠ ميغاوات). وقد شددت الحكومة على أن المشتروات الفعلية سوف تتم على نحو تراعى فيه الاحتياجات الشديدة للإلحاح في ذلك الوقت. وفيما يتعلق بالمحافظات الشمالية الثلاث، دهوك وإربيل والسليمانية، فإنه يجري الاضطلاع بدراسة سيتم استعراض نتائجها مع الحكومة.

٤٦ - وفي القطاع الزراعي، أجرت منظمة الأغذية والزراعة ٢٢٥ عملية مراقبة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شملت جميع مرافق التخزين في بغداد وعواصم المحافظات الـ ١٥، وعينة قوامها ٣٠ في المائة من جميع مخازن الأقاليم. وتتبع آلية المراقبة جميع الإمدادات المسلمة وذلك بواسطة السجلات وتدقيق الأعداد الفعلية. ويجري تتبع قطع الغيار باستعمال مجموعة مختارة من البنود مرتفعة القيمة التي لها أهمية بالغة في القطاع، حيث أن تتبع كل قطعة من قطع الغيار أمر مستحيل بسبب حجم وأنواع قطع الغيار المعنية. وأجريت مقابلات مع ما مجموعه ٨٢٦ مستعملا نهائيا كجزء من استقصاء تقديري سريع أجرته منظمة الأغذية والزراعة في المحافظات الإرشادية الأربع، بغداد وكربلاء وميسان ونيوى.

٤٧ - وفي قطاع التعليم، أجرى مراقبو اليونيسيف واليونسكو تغطيات تامة لجميع السلع المسلمة إلى المخازن المركزية الأربعة لوزارة التعليم. وأجرى مراقبو اليونيسيف ٢٤ عملية مراقبة على مستوى المخازن والمدارس في داخل بغداد. وأجرت اليونسكو ٦٠ عملية مراقبة للمخازن والمدارس ومراكز التحويل.

سابعاً - النتائج فيما يتعلق بالفعالية والإنصاف والكفاية

ألف - الأغذية والتغذية

الفعالية

٤٨ - تبين من تحليل أجري لقطاع الزراعة حدوث زيادة في كفاءة التنفيذ. ودلت مؤشرات الأداء على أن طول الفترة اللازمة للموافقة على العقود قد انخفض. وحسب الأرقام التي قدمتها وزارة التجارة، فقد انخفضت تلك الفترة من ٤٨ يوماً بالنسبة لعقود المرحلة الأولى إلى ٢٦ يوماً بالنسبة لعقود المرحلة الثانية. وبالمثل، فضيماً يتعلق بنظام التوزيع في العراق، يستدل من الأرقام الخاصة بالوصول المستتقة من وكلاء التفتيش المستقلين أن طول الوقت الذي يستغرقه تسليم السلع من نقاط الدخول، إلى مخازن المحافظات قد قل أيضاً بالنسبة لتسليم كميات دقيق القمح، وهو إلى حد كبير أكبر السلع حجماً ووزناً، حيث يستغرق ذلك ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة أيام. ومن أصل ما مجموعه ٥٩٥ ٦١٣ ٢ طناً من حبوب القمح وصلت إلى أم قصر، تم نقل حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ طن بالسكك الحديدية. ويلاحظ مراقبو الأمم المتحدة أن فاقد المناولة والتجهيز لا يزالان منحصراً في إطار الحد المقبول البالغ ٢ في المائة في جميع نقاط سلسلة التوزيع. وقد أدت هذه السرعة في وصول إمدادات الأغذية إلى توزيع سلة حصص أكثر اكتمالاً (انظر المرفق الثالث). ولوحظ أن السجلات التي يمسكها متعهدو الأغذية والدقيق مرضية بوجه عام.

٤٩ - ورغم ما يشهده قطاع الأغذية من زيادة في الفعالية، فإن عدم انتظام الإمداد بالسلع لا يزال يؤدي إلى فقدان البنود الغذائية أو تأخرها أو انخفاضها. وكانت البقول وتركيبية غذاء الرضع أشد بندين تأثراً بما يقع من تأخير في الوصول وبانخفاض الكميات الموزعة منذ بداية البرنامج. وكان من نتيجة ذلك أن المخازن توجد فيها إمدادات من بعض السلع تكفي لتغطية أكثر من دورة توزيع واحدة إلا أنها تواجه نقصاً في بنود أخرى. ولا يزال ذلك يعمل على صعوبة التخطيط بكفاءة عند كل مستوى من سلسلة توزيع الأغذية. والمخازن لا تستطيع أن تخطط بفعالية مواعيدها للتوزيع ولا يزال متعهدو الأغذية يقومون بزيارة المخازن أكثر من مرة لاستكمال الحصة المقررة لهم. ولا تزال أكبر مشقة ناجمة عن عدم انتظام الإمداد بالسلع الغذائية يقع عبؤها على كاهل أفقر المستفيدين، الذي لا تتوفر لكثيرين منهم وسيلة لاستكمال حصصهم الغذائية عن طريق الشراء من السوق، ويقولون إنهم سيحاولون العمل على أن تكفيهم حصصهم لمدة ٣٠ يوماً. وتم أحياناً تغطية نقص السلع في المخازن عن طريق السحب من مخزونات الحكومة كما كان الحال بالنسبة لتركيبية غذاء الرضع في شهر آذار/ مارس ولأرز في نيسان/أبريل.

٥٠ - وفي الأسبوع الأول من آذار/ مارس، قام المراقبون الجغرافيون بزيارة جميع الصوامع الـ ٢٠ الموجودة في المحافظات الـ ١٥، وأبلغوا أن اثنتين منها شهدتا تأخيراً وتوقفاً بسبب تكرار انقطاع الكهرباء والافتقار إلى قطع الغيار. إلا أن ذلك التوقف لم يؤثر على مواعيد التوزيع على المطاحن. كما قام المراقبون بزيارة ٨١ في المائة من المطاحن في الوسط والجنوب وأبلغوا أن نسبة ٢٣ في المائة منها شهدت أعطالاً ميكانيكية وكهربائية مماثلة. وعلاوة على ذلك، واجهت نسبة ٣٧ في المائة منها تأخيراً يتراوح بين يومين وستة أيام في إنتاج الدقيق. وأبلغت نسبة ١٠ في المائة أن تلك التأخيرات أدت إلى حدوث تأخير لمدة ثلاثة أو أربعة أيام في توزيع الدقيق. وكانت نتيجة الافتقار إلى قطع الغيار أن تعين الاستعاضة عن الكثير من القطع الموجودة بقطع غيار منتجة أو معدلة محلياً أو مستعملة، وكلها قصيرة العمر وتؤدي إلى الحد من طاقات الطحن. وهناك مطحنان في محافظة بابل ومطحن في بغداد، تم تخصيصها في البرنامج لتلقي الدقيق، اضطرت إلى إغلاق أبوابها إلى أجل غير مسمى بسبب تلك المشاكل الميكانيكية.

٥١ - واستمر ورود الشكاوى إلى وحدة المراقبة الجغرافية بشأن نوعية تركيبة غذاء الرضع. ونظراً لعدم كفاية المخزونات من تلك التركيبة، اضطرت المخازن إلى صرف الكمية المطلوبة مقسمة بالتساوي بين التركيبة ١ الخاصة بالأطفال الذين يقل عمرهم عن ستة أشهر والتركيبات ٢ المخصصة للأطفال الذين يتجاوز عمرهم ستة أشهر بغض النظر عن عدد الرضع في كل مجموعة عمرية.

٥٢ - وتبين من التحليل الذي أجرته وحدة المراقبة الجغرافية لإحصاءات تسجيل الحصص أن السكان البالغين المسجلين قد ازدادوا بواقع ١٤٠ ٥١١ مستفيداً في المحافظات الـ ١٥ على مدار فترة ١٢ شهراً. وكانت نسبة الزيادة السنوية النسبية هي ٢,٨ في المائة في المتوسط. وقد وصلت هذه الزيادة إلى أعلاها في ميسان (٥,٤ في المائة) وإلى أدناها في ديالى (١,٦٨ في المائة). وكان متوسط الزيادة الشهرية هو ٠,٢٥ في المائة. كما أن هذه النسب المئوية تعبر عن متوسط زيادة سنوية يقوم على الزيادة الشهرية في الطلب على البنود التي تتألف منها سلة الأغذية. وقد ازداد عدد الرضع المسجلين للحصول على الحصص بمتوسط شهري قدره ١٠,٨ في المائة في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وهذه الزيادة المرتفعة تعكس جزئياً القرار الذي اتخذته وزارة التجارة بأنه اعتباراً من أيار/مايو ١٩٩٧ فصاعداً تكون الحصص من تركيبة غذاء الرضع إلزامية بالنسبة لجميع الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة. وفي أعقاب الزيادة الحادة التي حدثت في البداية بسبب هذا التغيير الإداري، فإن الاتجاه يتوأكب الآن مع الزيادة الطبيعية في عدد السكان.

الإنصاف

٥٣ - أكدت عمليات المتابعة التي قام بها مراقبو الأمم المتحدة من ميناء الدخول إلى المخازن في المحافظات أن المواد المخزونة المتوافرة في البلد كانت توزع توزيعاً منصفاً بين السكان. وتستند المنهجية التي استعملها برنامج الأغذية العالمي لتحديد هذا الأمر إلى زيارات شهرية يقوم بها المراقبون إلى ما متوسطه ٤٦٠ منزلاً يجري اختيارها عشوائياً في كل محافظة لإجراء عمليات تفتيش موقعية على مستوى المستعمل النهائي. ولم يبلغ أي مراقب من مراقبي الأمم المتحدة عن حالات غير طبيعية. ولا يزال يولى

اهتمام دقيق لأي تغييرات ملحوظة في أنماط التسجيل وتأثير الأوامر الإدارية. وفي ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٨، أبلغ مكتب منسقى الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أن المواطنين العراقيين الذين انتقلوا من محافظات دهوك وأربيل والسليمانية الشمالية الثلاث إلى أماكن إقامة جديدة في ١٥ محافظة تقع في وسط العراق وجنوبه سيحق لهم من الآن فصاعدا الحصول على الحصة التموينية المنصوص عليها بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بعد إتمام إجراءات التسجيل وإثبات إقامتهم في المكان الجديد لمدة ستة شهور على الأقل.

٥٤ - وحيث أن نقص الإمدادات في مخازن برنامج الأغذية العالمي في المحافظات الشمالية الثلاث، قبل آذار/ مارس ١٩٩٨، لم تستكمل من الاحتياطي الوطني كما جرى في ١٥ محافظة تقع في وسط العراق وجنوبه، لاحظ المراقبون الجغرافيون وجود حالات توزيع غير متساو أو غير كامل لبعض السلع الأساسية في بعض المناطق التي كانت تعاني من نقص كبير في الإمدادات بسبب تأخر وصول هذه السلع. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بالتوزيع حسب المنطقة ولم يتلق بعض المستحقين استحقاقاتهم الكاملة من البقوليات.

الكفاية

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تصبح سلة المواد الغذائية مشتملة على الحصة الكاملة لجميع السلع ما عدا حليب الأطفال إلا في آذار/ مارس ١٩٩٨، وذلك بسبب نقص المخزون الموجود في البلد، واستكمل النقص في حليب الأطفال مخزونات اشترتها حكومة العراق بصورة مستقلة. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ ونيسان/ أبريل ١٩٩٨، تم توزيع حصص إعاشة مخفضة، بينما كانت حكومة العراق تستكمل سلة المواد الغذائية. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨، أُناحت حكومة العراق للمحافظات الشمالية الثلاث مخزونها الوطني لاستكمال جوانب العجز في سلة المواد الغذائية. وقبل ذلك، أدى توزيع حصص إعاشة مخفضة في المحافظات الشمالية الثلاث إلى إثارة قلق بالغ.

٥٦ - وتدل عمليات التفتيش الموقعية للمنازل التي قام بها مراقبون على أن الحصة تكفي لفترة متوسطة تبلغ ٢٠ يوما بالنسبة لأكثر من نصف الأسر المعيشية التي تم تفتيشها، وذلك حسب نوع السلع. وتمكن رؤية التأثير العام على الأسر المعيشية والمتطلبات الغذائية في تقلب أسعار السوق للسلع الواردة في سلة حصص الإعاشة. وقد تبين أن هذه الأسعار تهبط عند توزيع حصة الإعاشة بكاملها. ولا يزال المستفيدون يشكون من عدم كفاية سلة المواد الغذائية ويطلبون زيادة الكمية المقدمة وإضافة المواد البروتينية الحيوانية كاللحم والحليب للبالغين. بيد أنه ساد شعور عام بالرضا عن نوعية السلع المقدمة في سلة حصص الإعاشة. وتلقى مراقبون دوليون شكاوى بشأن مشاكل جلدية ناشئة عن أحد أنواع الصابون الذي قدم خلال فترة الثلاثة شهور الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير ولكن لم يبلغ عن أي شكوى منذ آذار/ مارس ١٩٩٨.

٥٧ - والنتائج الأولية لدراسة استقصائية عن الحالة التغذوية لـ ٨٠٤ ١٥ أطفال قامت بها وزارة الصحة واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي خلال الحملة الوطنية للتحصين من مرض شلل الأطفال التي استمرت من ١٦ إلى ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٨ تبين أن الحالة التغذوية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات

لا تزال على حالها دون تغيير منذ الدراسة الاستقصائية السابقة التي جرت في شهر آذار/ مارس ١٩٩٧. وتشير آخر البيانات التي تم جمعها إلى أن نحو ٢٧ في المائة من الأطفال يعانون من حالة سوء تغذية مزمن وأن ٩ في المائة يعانون من سوء تغذية حاد و ٢٤ في المائة منهم يقل وزنهم عن الوزن الطبيعي. وكشفت نتائج الدراسة الاستقصائية التي جرت في عام ١٩٩٧ أن ٢٧,٥ في المائة من الأطفال يعانون من حالة سوء تغذية مزمن، وأن ٨,٩ في المائة يعانون من سوء تغذية حاد وأن ٢٤,٧ في المائة يقل وزنهم عن الوزن الطبيعي. ويجدر بالملاحظة أن هذه النتائج مستخلصة من بيانات عن أطفال جاءوا للتحصين وكانت أعمار معظمهم تقل عن سنة.

٥٨ - وتعزز نتائج آخر دراسة استقصائية أهمية المياه والصرف الصحي بالنسبة للحالة الغذائية للسكان. ولا يمكن توقع تحقيق تحسينات كبيرة في الحالة التغذوية حتى يحصل تحسن مقابل في المجالات المتصلة التي لها تأثير على الغذاء. ولا يزال أحد مجالات القلق يتمثل في توزيع حليب الأطفال الذي حل مكان الرضاعة الطبيعية. وغالبا ما تكون إمدادات المياه المستعملة لتحضير حليب الأطفال غير معالجة، ومسحوبة من آبار أو من جداول أو من مياه سدود وتبين أن هذا يسهم في انتشار أمراض الإسهال التي تعتبر من أهم العوامل أهمية التي تسهم في حالة سوء التغذية لدى الأطفال. وتؤكد هذا في الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات التي قامت بها اليونيسيف لمجموعات في آب/أغسطس ١٩٩٦ والتي أشارت إلى أن ٥٠ في المائة من الأسر المعيشية الريفية تسحب مياهها من مصادر غير معالجة. وتبين نتائج هذه الدراسات الاستقصائية ضرورة اعتماد نهج متعدد القطاعات إزاء مشكلة سوء التغذية وضرورة تحسين البرنامج الإنساني لتخفيف التركيز على تناول الغذاء وتوزيع المصادر المحدودة على قطاعات أخرى تحتاج إلى اهتمام ملح وذلك لمنع ازدياد تدهور الحالة التغذوية للسكان.

٥٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ أجرت السلطات الصحية وسلطات الرعاية الاجتماعية الإقليمية، بدعم من اليونيسيف، دراسة استقصائية لعينة عشوائية من الأسر المعيشية في المحافظات الشمالية الثلاث. وأدرج ما مجموعه ٣٠ مجموعة لكل محافظة، وكل مجموعة كانت تشمل ٢٥ أسرة معيشية. وشملت الدراسة الاستقصائية تقييما للحالة التغذوية لـ ٣٢٨ ٢ طفلا تقل أعمارهم عن ٥ سنوات. وأظهرت النتائج أن الوضع التغذوي لهذه الفئة العمرية لا يزال خطيرا وأن ٣٠,٣ في المائة من الأطفال الذين شوهدوا كانوا يعانون من سوء تغذية مزمن، وأن ٣,١ في المائة كانوا يعانون من سوء تغذية حاد وأن ١٥,٩ في المائة كانت أوزانهم تقل عن الوزن الطبيعي.

٦٠ - وبدأ فعليا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ توزيع السلع في إطار برنامج التغذية الذي قام برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف بتنفيذه في المحافظات الشمالية الثلاث. ويجري تنفيذ مشروعين، أحدهما للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات والثاني للحوامل والمرضعات. ورغم أن الوقت ما زال مبكرا جدا لتقييم أثر هذه البرامج تقييما كاملا، فإن عدد الأشخاص الذين تم جذبهم إلى نظام الرعاية الصحية يدل على إمكانيات هذه البرامج. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، بدأ برنامج الأغذية العالمي في ١٥ محافظة بتنفيذ برنامج لخدمة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وتقل أعمارهم عن ٥ سنوات وذلك بالتعاون مع

جمعية الهلال الأحمر العراقية. ويعتمد هذا المشروع، وهو تكرار لمشروع مماثل في المحافظات الشمالية، على تبرعات من مجتمع المانحين الدولي.

باء - الصحة

الفعالية

٦١ - يدل تحليل ل ٢٠٩٦ مادة جرى في القطاع الصحي، في إطار المرحلة الثانية، على أن الموافقة على العقود كانت تتم في غضون فترة متوسطة ١١ يوما من تاريخ تقديم الطلب. ودلت دراسة مشابهة ل ٦٢ مادة في إطار المرحلة الثالثة، على أن هذا الرقم قد انخفض إلى ٧ أيام. وتم تخفيض التأخيرات في عمليات الإيصال تخفيضاً مهماً في إطار المرحلة الثانية أيضاً. ففي إطار المرحلة الأولى، تم إيصال السلع المتعاقد عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في غضون فترة متوسطة ٢٦٥ يوما في حين سلمت السلع المتعاقد عليها في نيسان/أبريل ١٩٩٧ في غضون فترة متوسطة ٢٠٧ أيام. وفي إطار المرحلة الثانية، وصلت الإمدادات المسلمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في غضون فترة متوسطة ١٠١ يوم من تاريخ توقيع العقد. وهذا التأخير ظل ضمن المستوى ذاته حتى نهاية شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨. وتم تحسين سرعة الموافقة على العقود من خلال اعتماد إجراءات تعاقد أفضل، منها فرض حدود زمنية على الموردين. وخفض عدد الدفعات تخفيضاً كبيراً في إطار المرحلة الثانية، وبالنسبة للمواد التي استلمت حتى هذا التاريخ كان هناك ما متوسطه دفعتان لكل عقد. بيد أن مختبر مراقبة الجودة المركزي يعاني من نقص في عدد الحيوانات المخبرية، والعوامل البيولوجية الكاشفة، ومن فشل الموردين في توفير مواد مرجعية وتعليمات بشأن إجراءات الاختبار والتحليل. ويعاني المختبر أيضاً من نقص في عدد المعدات المتخصصة التي لم يوافق عليها بعد، ومن نقص عدد الموظفين المدربين. وتبذل جهود لاختصار المدة التي تحتاجها عملية الموافقة على المعدات المطلوبة. وفي إطار المرحلة الثالثة، ظل الوقت المطلوب لاختبار مراقبة الجودة، ثابتاً، بالرغم من نقص عدد المعدات. واستناداً إلى تقييمات منظمة الصحة العالمية، فإن هذا لم يؤثر على توزيع الإمدادات باستثناء توزيع السوائل التي تحقق في الوريد. وتبذل جهود أخرى لتسريع عملية اختبار مراقبة الجودة.

٦٢ - ولا تزال هناك اختناقات في عملية التوزيع رغم إلغاء وزارة الصحة لشرط حصول الإمدادات التي تجتاز اختبار مراقبة الجودة، قبل توزيعها، على موافقة لجنة الأدوية التي تنعقد أسبوعياً. وتتصل هذه المشاكل بضعف السوقيات وعدم توافر المخازن المناسبة وعدم كفاية أدوات الإدارة وعن افتقار الموظفين للدعم والتدريب. وفي أيار/مايو ١٩٩٨، كشفت دراسة استقصائية قامت بها الأمم المتحدة ل ١٠ في المائة من المرافق الصحية (بما في ذلك ١١٤ مركزاً صحياً و ٤٧ مستشفى) أن هناك زيادة مطردة في عدد المواد الصيدلانية والطبية خلال الشهور الثلاثة الماضية. بيد أن انعدام مرافق الاتصالات بين المخازن المركزية والمحافظات والمرافق الصحية لا يزال يعرقل عملية التوزيع. وقد أقامت منظمة الصحة العالمية حتى الآن وصلات إلكترونية مع بعض المخازن المركزية وهي تخطط لإقامة وصلات مشابهة مع المحافظات حيث أمكن

ذلك، بغية تيسير تدفق المعلومات عن وصول السلع. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى تسهيل عملية توزيع السلع.

٦٣ - ويكشف تحليل الطلبات في إطار المرحلة الثالثة أن كميات المعدات الطبية العامة والإمدادات التي تستعمل مرة واحدة التي طلبت هي أقل مما طلب في المرحلتين السابقتين، وأنه أولي اهتمام أكبر لأدوية سم الخلايا ولوازم الأشعة. ولم يطرأ تغير ملحوظ بشأن الأدوية العامة. ومن الصعب جدا على وزارة الصحة، في الحالة الراهنة، أن تضع سلما بأولويات الأدوية التي تريد أن تشتريها ثم تنفذه؛ إذ أن عددا من المشاكل يواجه الوزارة، بما في ذلك افتقارها إلى مخزون احتياطي للطوارئ يمكنها من الاختيار بين أدوية بديلة. وبذلت منظمة الصحة العالمية جهودا لإنشاء قاعدة بيانات لوزارة الصحة توفر لها تحليلا تراكميا للمراحل الأولى والثانية والثالثة، مما يوفر لها أساسا أمتن لاتخاذ قرارات تتعلق بسياسة الشراء. ولا تزال منظمة الصحة العالمية تؤكد أنه، حتى مع كون الأموال المتاحة في الحالة الراهنة محدودة، ينبغي لوزارة الصحة أن تحاول أن تختار بين ما هو أساسي وما هو ضروري بالرغم من صعوبة هذا الاختيار.

٦٤ - ولتحديد كمية ونطاق العقاقير المطلوبة لأمراض السرطان والأمراض المزمنة والمعدية، تستخدم كيماديا (Kimadia) معلومات مستقاة من إدارة الإحصاء التابعة لوزارة الصحة، ومن مدراء البرامج وإدارات الصحة في المحافظات. ولكن هذه الطريقة لم تثبت فعاليتها بسبب ضعف القدرات التشخيصية والافتقار إلى الدعم المقدم إلى شبكة جمع البيانات، وقلة الإبلاغ عن حالات المرض (وهذا الأمر يرتبط جزئيا لكون القطاع الصحي الخاص الآخذ في الازدهار قد توقف عن إبلاغ وزارة الصحة عن أي بيانات بالحالات الوبائية) وبسبب عدم التوافق بين الاحتياجات المبلغ عنها والأموال المتاحة.

٦٥ - وكجزء من الجهد المبذول للحصول على إحصائيات يمكن الاعتماد عليها أكثر بشأن التوزيع، أجرت وحدة المراقبة الجغرافية مراقبة خاصة حددت متوسط فترة التوزيع لثلاثة أنواع من السوائل التي تحقن في الوريد. وقدرت هذه الفترة بـ ٤٣ يوما لكل دورة توزيع في البلد. وكان هناك سبع دورات من هذا النوع، من بداية توزيع الإمدادات في إطار البرنامج إلى شباط/فبراير ١٩٩٨. ويشمل متوسط الفترة الزمنية في الدورة الواحدة إجراءات مراقبة الجودة (١٧ يوما في المتوسط) فضلا عن الفترة الزمنية المطلوبة للنقل والتوزيع على مستويات مختلفة من سلسلة التوزيع ولغاية مرفق المستعمل النهائي في جميع المحافظات (٢٦ يوما في المتوسط). وبلغت الفترة الزمنية للموافقة على أحد العقود الخاصة بطلب سوائل أساسية تحقن في الوريد ١٠ أيام. واستغرق التسليم الفعلي داخل البلد بعد الموافقة على العقد، بما في ذلك زمن الإنتاج، ٨٨ يوما إضافيا. أثبت عملية المراقبة نفسها أن مخزون حالات الطوارئ لثلاثة أنواع من السوائل التي تحقن في الوريد كان أقل من مجموع الكمية المستلمة المتوقعة.

٦٦ - ونادرا ما يبلغ الآن عن حالات تقنين في المحافظات الشمالية الثلاث بالنسبة لمعظم الأدوية، رغم أنه لا تزال هناك حالات نقص في مواد معينة. بيد أنه في المحافظات الـ ١٥ الواقعة في الوسط والجنوب، فإنه لا تزال تنتشر ممارسة تقنين الأدوية نظرا لأن كمية أو نطاق ما هو متاح منها محدود في أي وقت

محدد. ويخصص للمرضى الخارجيين في المستشفيات والمراكز الصحية حصة يومية مما هو متاح في المرفق. وبعد توزيع هذه الحصة، يتوقف صرف الأدوية لغاية اليوم التالي بصرف النظر عن الاحتياجات. ويجري تأمين مخزون كاف من الأدوية للأمراض المزمنة من خلال نظام بطاقة الإعاشة للأمراض المزمنة. وبوجه عام، لم يعد نظام التوزيع إلى حالة العرض والطلب التي كان عليها قبل عام ١٩٩٠ ولا يزال التوزيع يستند إلى تقسيم ما يصل من إمدادات إلى حصص ووفقا للطابع الدوري للاستعمال. ولا تتلقى المخازن معلومات مسبقة عن وصول السلع إلى البلد ولا معلومات من المرافق الصحية عن حالة استهلاك الأدوية فيها أو عن المخزون المتاح. وكل هذه العقبات تقف سدا في وجه تحسين صرف الأدوية. وعلاوة على ذلك، لم تتم تلبية الاحتياجات من التدريب، والوصول إلى معلومات طبية حديثة أو معلومات عن الأدوية غير متاح. ويجري وضع آليات لمعالجة هذه الحالة. وبدأ مراقبو منظمة الصحة العالمية باقتسام المعلومات مع المخازن والمرافق الصحية التي زاروها عن توافر الأدوية التي يرصدونها على الأقل. وستبلغ المخازن على مستوى المحافظة والمرافق الصحية في الوقت المناسب بمواعيد الوصول المتوقعة.

٦٧ - إن مخزون الطوارئ الحالي الذي يشكل احتياطيا بنسبة ٥ إلى ١٠ في المائة صمم للتصدي لحالات الطوارئ وقد ساعد في كفاءة توافر المواد المطلوبة. بيد أن ما عاق استخدامه هو قدرات الاتصال المحدودة في قطاع الصحة العامة وافتقار كيماديا (Kimadia) للإدارة العصرية للمخزون ولأدوات تجهيز البيانات. إضافة إلى ذلك، أخذ مخزون الطوارئ في الازدياد نظرا لغموض مواعيد وصول السلع، بيد أن مستويات المخزونات الفردية لا تزال تتفاوت. ورغم أن مخزون الطوارئ سيساعد آخر الأمر في تلبية الاحتياجات إلى حين وصول بدائل عن المواد المستهلكة، أوضحت منظمة الصحة العالمية أن زيادة المخزون الاحتياطي زيادة كبيرة هي الحل العملي الوحيد لدورة الشراء التي تنطوي على تأخير تبلغ مدته نحو ٤ إلى ٥ شهور قبل بداية عمليات الوصول.

الإنصاف

٦٨ - تصدر وزارة الصحة، لكل مادة تستلمها، خطة توزيع لجميع المحافظات وتستعمل في ذلك طائفة من البارامترات. فبالنسبة للمواد ذات الاستعمال العام، يعطى السكان الأولوية العليا. وبالمقابل، فإن بعض المواد لا يوزع إلا عند الاستعمال، كأدوية السرطان أو لوازم الجراحة القلبية، والجراحة العظمية ووحدات الرعاية المشددة. ولم يكتشف مراقبو الأمم المتحدة اختلافات بين المحافظات أو المرافق الصحية التي من نفس النوع في أي وقت محدد. بيد أن الاستثناء الوحيد هو حالة المراكز الصحية الموجودة في المناطق النائية التي تعاني عادة من مشاكل رئيسية في الاتصالات. ولا تتلقى هذه المراكز أو تجمع لوازم على أساس منتظم وغالبا ما تكون متخلفة شهرا عن موعد التوزيع في أماكن أخرى وذلك بسبب الافتقار الحاد إلى وسائل النقل. وعلاوة على ذلك، فإنها، نظرا لعدم توافر أطباء فيها، لا تتلقى أدوية ولوازم خاصة تحتاجها إليها في حالات الطوارئ كحوادث المرور.

٦٩ - وتنطبق حالة مماثلة على المراكز الصحية القريبة من الطرق التي تزدهم فيها الحركة. وتواجه هذه المراكز نقصا متزايدا لأنها تتعامل مع عدد كبير من حالات الطوارئ. ونظرا للافتقار إلى خدمات سيارات

الإسعاف، فإن هذه المراكز غالبا ما تكون المصدر الوحيد للأسعاف الأولي. وهي تتلقى امداداتها وفقا لقائمة موحدة لا تخصص لها فيها لوازم على أساس أنها تتعامل مع حالات طوارئ. وكشفت الدراسة الاستقصائية الأخيرة للمرافق الصحية أن حوادث المرور تبلغ المرتبة الثالثة في سلم أكبر خمس حالات طارئة. وأثارت منظمة الصحة العالمية مع وزارة الصحة مسألة ضرورة توفير ما يناسب من لوازم وتدريب، ولكن يبدو من المستبعد إجراء أي تغيير في القوانين التنظيمية ذات الصلة في الوقت الراهن.

٧٠ - وتعد الحالة فيما يتعلق بإمدادات العقاقير لعلاج الأمراض المزمنة أفضل عموما بكثير من الحالة فيما يتعلق بالعقاقير المخصصة للاستخدام العام، بالرغم من أن الاستقصاء الذي أجري في أيار/ مايو أشار إلى زيادة بنسبة ٢٥ في المائة في عدد الاستشارات المتصلة بالأمراض المزمنة. وهناك كميات كافية من العقاقير لبعض الأمراض ولكن ليس لأمراض أخرى. وكمية الإنسولين التي طلبت في إطار المرحلتين الأولى والثانية لا تلبّي سوى ٧٦ في المائة من الاحتياجات لعام واحد استنادا إلى متوسط قدره ٢٠ وحدة لإنسولين للمريض الواحد يوميا؛ أما أقراص خفض نسبة السكر في الدم التي طلبت في إطار المرحلة الثانية فتلبّي نحو ٢٥ في المائة من الاحتياجات السنوية لمرضى السكري الذين لا يعالجون بالإنسولين؛ في حين أن العقاقير الخمسة المضادة للصرع التي طلبت في إطار المرحلتين الأولى والثانية تلبّي احتياجات سنوية تتراوح من ٩ في المائة و ٨٧ في المائة، حسب تواتر الوصفات الطبية.

٧١ - وفيما يتصل بالأمراض المعدية، لم يُفَضَّ التقييم الأولي لمدى كفاية اللوازم الطبية إلى نتيجة حاسمة. وكمية الكلورامفينيكول المستوردة في إطار المرحلتين الأولى والثانية لعلاج حمى التيفود تحديدا تغطي ما يزيد عن ٢٥٠ في المائة من الاحتياجات استنادا إلى عدد الحالات المبلغ عنها، مع مراعاة أنه في حكم المؤكد أن الإبلاغ عن هذا المرض لا يتم بالقدر الكافي. ومنذ آذار/ مارس ١٩٩٨، أبلغ مراقبو الأمم المتحدة عن نقص في هذا الدواء. بيد أنه ثبت، بعد التحقق، أن الكمية الإجمالية للكلورامفينيكول التي لم تصل إلا في نيسان/أبريل لم تكن قد وزعت بعد. ومن أسباب قصور الإبلاغ عن الحالات أنه لا يُبلغ إلا عن الحالات التي يتم إثباتها عن طريق فحص مخبري محدد. ومن ناحية أخرى، فقد أدى النقص الشامل في كافة أنواع المواد الكاشفة إلى الحد من قدرة قطاع الصحة العامة على إجراء الاختبارات المنتظمة، فضلا عن أن العيادات الخاصة لا تبلغ عن جميع الحالات والأنشطة.

٧٢ - ومنذ التوزيع الأول للإمدادات على صيدليات القطاع الخاص في آب/أغسطس ١٩٩٧، ظل تخصيص العقاقير العامة يتم على أساس حصة محددة حسب كثافة السكان وعدد الصيدليات. وتخصص الحصص أو الأنصبة على أساس شهري ووفقا لتوافر الأصناف. ويفيد مسؤولو وزارة الصحة ونقابة الصيادلة العراقيين بأن تحديد أسعار التجزئة خاضع للسيطرة، ويدل على ذلك سحب تراخيص ما يزيد عن ٤٠٠ من الصيدليات الـ ٦٥٠ لمدة شهر في عام ١٩٩٧ بسبب الزيادة في الأسعار. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، قصرت معايير التخصيص على عدد الصيدليات مما أدى إلى زيادة في نسبة الإمدادات المخصصة لبغداد. وبينما ظلت الصيدليات الخاصة في بغداد تتلقى حتى الآن ٣٢,٩ في المائة من الإمدادات اللازمة

لنحو ٢٩ في المائة من سكان العراق، فقد ارتفعت هذه النسبة الآن إلى ٤٠ في المائة. ووزارة الصحة مدركة لهذا الأمر وستراجع معايير التخصيص.

٧٣ - وفي إطار المرحلة الأولى، خُصصت للقطاع الخاص حتى الآن إمدادات تناهز قيمتها ١٤ مليون دولار، على نحو ما تم حسابه من خطط التخصيص لمؤسسة كيماديا، وفي إطار المرحلة الثانية، خصصت له عقاير تناهز قيمتها ٣ ملايين دولار. وفي المتوسط، يشكل سعر البيع إلى القطاع الخاص ١٨ في المائة من تكلفة الشراء وتباع الأدوية للجمهور بنسبة ٢٥ في المائة من تكلفتها الفعلية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، حاولت وزارة الصحة الأخذ بترشيد للأسعار، واتضح من عينة للمنتجات الموزعة بواسطة القطاع الخاص أن الأسعار ارتفعت بنسبة تتراوح بين ١٢٨ في المائة و ٤٠٠ في المائة. ويعكس هذا الارتفاع المفرط جدا حقيقة أن الأسعار كانت تستند من قبل إلى سعر الصرف الرسمي لما قبل عام ١٩٩٠ ومن ثم فالأسعار المنخفضة التي يستتبعها ذلك لم تكن قابلة للتطبيق لأنها كانت في كثير من الأحيان تقل عن الورقة النقدية الدنيا المتداولة (٢٥ ديناراً عراقياً). ولم يكشف استقصاء أجري مؤخراً عن وجود مستوى كبير من الاستياء، بل أن نسبة الصيادلة المستعدين للشكوى من زيادات الأسعار كانت ٥ في المائة فقط. وجليد بالملاحة أن أسعار الأدوية رمزية للغاية في المستوصفات العامة وفي عيادات التأمين الصحي وهي دون قيمتها السوقية الفعلية بكثير. ولكن بالنسبة لمواد بعينها مثل بعض المضادات الحيوية المحقونة الباهظة الثمن، فإن السياسة الحكومية تسعى إلى تشبيط الإفراط في استخدامها في حالة توافر بدائل منتجة محلياً (تقدم إما مجاناً أو بالحد الأدنى من التكلفة)، و إلى كفالة توافرها من خلال المستشفيات فقط. وتستخدم العائدات المتأتية من المبيعات إلى القطاع الخاص لدفع مبالغ الحوافز للموظفين أو للصيانة العاجلة للمستشفيات وغيرها من مرافق الصحة.

٧٤ - وشمل التوزيع الأول للأدوية على القطاع الخاص في آب/أغسطس ١٩٩٧ تسعة أصناف وفي آذار/مارس ١٩٩٨ شملت الحصة الموزعة ١٤٧ صنفاً. ومن تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، توقف توريد الأصناف للصيديات الخاصة لمدة ثلاثة أشهر، لأن الكميات المتاحة كان يقتصر تقديمها على المستوصفات العامة وعيادات التأمين الصحي. وفي نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٨، أجري استقصاء بالعينة شمل ١٢٦ (١٠ في المائة) من الصيديات الخاصة في الأحياء الحضرية الخمسة لبغداد بغية تقييم الحالة في هذا القطاع الخاص. وخلص الاستقصاء إلى أن ٩٠ في المائة من الصيديات تلقت حصتها من الأصناف الموزعة في آذار/مارس. وقد امتنع زهاء ٥٠ في المائة من الصيديات عن تلقي صنف أو أكثر وذلك بالدرجة الأولى وأن مخزونها كان كافياً (ثبت باستعراض سجلاتها) أو لأن الأصناف لا يصفها الأطباء بكثرة في منطقتها. وأهم استنتاج في هذا الصدد كان الارتباط القائم بين حالات النقص في كل من القطاع العام والقطاع الخاص. وقد كانت نسبة ٩٥ في المائة من الصيديات التي شملها المسح تحتفظ بسجلات مضبوطة بالأصناف المقدمة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

الكفاية

٧٥ - أفاد المراقبون، حتى الآن أن معظم الأصناف متاحة بكميات غير كافية، بحيث أن المرضى إما لا يحصلون على الأدوية الموصوفة وإما أنهم، وهو الأسوأ، لا يتلقون إلا جزءاً من العلاج الموصوف. ولا تزال ممارسة تقنين الأدوية مستمرة في كافة أنحاء المحافظات الـ ١٥، ولا سيما في المراكز الصحية وفي أقسام المرضى الخارجيين بالمستشفيات. أما في خدمات المرضى النزلاء والحالات المستعجلة في المستشفيات فلا توزع الأدوية وفقاً لنظام الحصص. ويدل هذا على تغيير إيجابي. ويشير تحليل لكفاية المضادات الحيوية أجري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في ثمانية مستشفيات في أربع محافظات إلى أن ٢٠ في المائة من المرضى فقط، في المتوسط، حصلوا على المضادات الحيوية التي وصفها الأطباء. وأشار تحليل مماثل عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/ مارس ١٩٩٨ إلى أن الكفاية تبلغ مستوى متوسطاً يناهز ٢٦ في المائة بالنسبة لسوائل الحقن الوريدي في المستشفيات وزهاء ١٥ في المائة بالنسبة للمضادات الحيوية في المراكز الصحية. بيد أن تقارير المراقبة تدل على حدوث تحسن في الحالة بنهاية نيسان/أبريل.

٧٦ - ويتباين الأثر الناجم عن زيادة تدفق الأدوية واللوازم الطبية إلى العراق. فعدد الفحوص المخبرية والمرضى الذين قبلوا بالمستشفيات في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ أكبر مما كان عليه في النصف الأول من العام. وبالمثل، أشار الاستقصاء الذي أجري في أيار/ مايو إلى زيادة بنسبة ١٣,٨ في المائة و ٢٨,٤ في المائة على التوالي في حالات القبول للعلاج الطبي والجراحي بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٧. ومن ناحية أخرى، ظلت المستشفيات تتلقى كميات من اللوازم والمعدات الجراحية وإن كانت محدودة المواد المتاحة لا تزال تشكل عاملاً تقييداً للإجراءات الجراحية التي تتطلب نظم دعم موثوقة ومتنوعة. ومن عام ١٩٩٣ فصاعداً، لم يشهد متوسط العدد الشهري للعمليات الجراحية تغييراً ملموساً، إذ لم يطرأ سوى نقص محدود في الربع الأول من عام ١٩٩٧ كان متصلاً بنقص في تدفق المعونة الدولية استباقاً لتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وهو ما أثبتته الاستقصاء الذي أجري في أيار/ مايو حيث لم يشير إلى أي زيادة في عدد الإجراءات الجراحية الرئيسية على امتداد الفترة ذاتها. وأما الإجراءات الجراحية البالغ عددها ٣٨٢ ٥٢ التي اتخذت في عام ١٩٩٧ فكان معظمها حالات طوارئ، بينما تم تأجيل العمل الروتيني، أي أنه لم يحدث أي تغيير ذي شأن بالمقارنة مع عام ١٩٩٦. ويبدو أن نقص اللوازم الجراحية في القطاع العام قد شجع بعض المرضى على التماس العلاج في القطاع الخاص، بالرغم من التكاليف العالية نسبياً. وحسب تقييم منظمة الصحة العالمية، فلسوف تتوقف أي زيادة فعلية في القدرة على الإجراءات الجراحية على توافر دعم إضافي كبير للقطاع الصحي. ومع ذلك فالاستقصاء الذي أجري في أيار/ مايو خلص إلى وجود زيادة بنسبة ١١٤ في المائة في تردد المرضى على المراكز الصحية في المحافظات الشمالية الثلاث؛ وفي المحافظات الـ ١٥ في وسط وجنوب العراق كان ثمة زيادة بنسبة ١١ في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة في عام ١٩٩٧. وفي مجال الطب والصحة، تعكس زيادة عدد المترددين للعلاج عموماً مستوى أعلى من الرضا. وأشار الاستقصاء الذي أجري في أيار/ مايو إلى أن ٥٠ في المائة من الذين أجريت معهم مقابلات تلقوا العلاج الموصوف بالكامل بالمقارنة مع ٣٩ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وانخفضت النسبة المئوية للمرضى الذين يغادرون مرفقاً صحياً دون الحصول على أي دواء من الأدوية الموصوفة من ٢٨ إلى ١٥ في المائة. وفي المتوسط، لمس ٧٤ في المائة من المرضى زيادة في توافر الأدوية على امتداد الأشهر الثلاثة الأخيرة. بيد

أن الأطباء في هذه المرافق ذكروا أنه كان يتوفر لهم، في المتوسط، ٢٤ في المائة فقط من الأدوية التي ينبغي لهم أن يصفوها للأمراض العشرة الأكثر انتشاراً.

٧٧ - وأثناء الفترة من ٢ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أجرت منظمة الصحة العالمية، بالتشاور مع وزارة الصحة، استقصاء حول توافر الأدوية واللوازم الطبية المقدمة بموجب أحكام مذكرة التفاهم. وتمت تغطية ما مجموعه ٥٤ من مرافق الصحة في ثماني محافظات (خمس في الوسط وثلاث في الشمال). ووقت إجراء الاستقصاء، قدر أنه تم توزيع نحو ٣٠ في المائة من المواد التي وصلت إلى البلد في إطار المرحلة الأولى.

٧٨ - وأجري استقصاء آخر بأهداف مماثلة في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وتم اعتماد برنامج مشترك تضطلع به منظمة الصحة العالمية ووحدة المراقبة الجغرافية ووحدة المراقبة المتعددة التخصصات، ثم أُجري، بالتشاور مع وزارة الصحة، استقصاء يشمل جميع المحافظات. وجرت زيارة ما مجموعه ١٦٥ من مرافق الصحة، بما في ذلك ٤٧ مستشفى، و ٦٩ من المراكز الصحية المزودة بأطباء، و ٤٩ من المستوصفات العامة وعيادات التأمين الصحي. واختيرت المرافق بصورة عشوائية لتشمل المناطق الريفية والمناطق الحضرية على السواء. وقدم في كل مرفق استبيان يجيب عنه الموظفون الطبيون ويشمل بيانات عن أمور شتى منها عدد المرضى الذين يحضرون، والامدادات من الأدوية، والخدمات المقدمة فضلاً عن تفاصيل تتصل بالمنافع. وإضافة إلى ذلك، أُجريت مقابلات مع ١٠ من المرضى الخارجيين في كل وحدة.

٧٩ - وتصل الأدوية واللوازم الآن بتواتر متزايد. ويرجّح أن يتواصل هذا في ضوء التحسن في الترتيبات التعاقدية التي تحدد آجالاً زمنية لعمليات التسليم. بيد أنه من المستبعد في بيئة محدودة الموارد أن تلبى الاحتياجات من الأدوية واللوازم الأساسية، وخاصة لأن الترتيبات الحالية تستتبع دائماً تأخيراً يتراوح بين ٤ و ٥ أشهر ما بين الموافقة وتوافر الإمدادات. ويعيب النظام قاعدة معلومات هشة، كما أنه ضعيف من حيث الدعم السوقي والإداري والتنظيمي وفي مجال الاتصالات. وتلك عقبات خطيرة تعوق مهمة الترشيد ووضع الأولويات فيما يتصل بالشراء والتوزيع. وكلاهما ضروري في توفير الأدوية الأساسية.

٨٠ - ولم يعد التقنين في توزيع الأدوية متبعاً بصورة منتظمة في محافظات دھوك وإربيل والسليمانية الشمالية ولكن بالرغم من نقص العقاقير المطلوبة سواء من حيث الأصناف أو من حيث الكمية، يوجد مخزون فائض من أصناف أخرى. ولا يزال التنسيق منعماً من جانب السلطات المحلية فيما يتعلق بالتوزيع المباشر على مرافق الصحة الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية، مع أن السلطات المحلية تسعى إلى تشجيع تلك المنظمات على جلب الأدوية اللازمة فقط. وبالنسبة للعلاج المتخصص، يحال عدد كبير من المرضى إلى بغداد التي هي عادة المركز الوحيد في البلد الذي يقدم مجموعة كبيرة من الخدمات المتخصصة. وقد وصلت بعض المستشفيات إلى الحد الأقصى من قدرتها على التخزين فأصبحت تنتقي الأصناف التي تطلبها. ولكثير من مرافق الصحة مخزونات من أصناف معينة، لأنها كثيراً ما تتلقى تبرعات مباشرة من مصادر أخرى. وتشجع منظمة الصحة العالمية هذه المرافق على إرسال فائضها إلى المستودع وطلب الأصناف التي

تحتاجها فقط. ولوحظت مشكلة تتمثل في الاستهلاك المفرط للأدوية، فيما يتباين حجم التردد على المستشفيات تبعاً لوصول الأدوية. ولتخفيف حدة هذه الظاهرة، شجعت منظمة الصحة العالمية السلطات على اعتماد استخدام بطاقات الأدوية كوسيلة لمراقبة وصف الأدوية واستعمالها. وسينفذ هذا التدبير أثناء الثلاثة أشهر القادمة. بيد أنه لا تزال هناك حالات نقص في كثير من العقاقير المفردة واللوازم الطبية.

جيم - المياه والمرافق الصحية

الفعالية

٨١ - تزيد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن كافة المعدات التي سلمت إلى السلطات المعنية بالمياه، قد وصلت سليمة إلى المستودعات. بيد أن أصنافاً تزيد قيمتها عن ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من ثلاثة أوامر شراء، بما في ذلك محركات كهربائية ومسحوق للتبييض، لم تسلم وفقاً للمواصفات المتفق عليها بين الحكومة ومتعهداتها. وتتابع حكومة العراق هذه المسألة مع الأمم المتحدة.

٨٢ - وحتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، وصل إلى العراق ٢٢ عقداً، تمثل إمدادات قيمتها ١٩ ٤١٤ ٠٦٣ دولاراً في إطار المرحلة الأولى. وفي المتوسط، استغرقت موافقة لجنة مجلس الأمن على هذه العقود ٥٧ يوماً بعد تقديم الطلب، بينما استغرق وصول الإمدادات إلى العراق ١٧٥ يوماً بعد موافقة اللجنة. وفي إطار المرحلة الثانية، لوحظ اختصار واضح في الوقت الذي يستغرقه إجراء الموافقة: ففي المتوسط، استغرقت موافقة اللجنة على العقود ٢٣ يوماً بعد تقديمها. ولا يزال من المتعذر تقدير الوقت المنقضي بين الموافقة وتسليم الإمدادات في إطار المرحلة الثانية، فحتى الآن لم يصل إلى العراق سوى ٨ في المائة من الإمدادات في إطار العقود الموافق عليها.

٨٣ - ولم يسلم إلى العراق حتى الآن سوى ٢٩,٦ في المائة من الإمدادات التي طلبت في إطار المراحل الثلاث، ووصل ١٢,٣ في المائة منها إلى مواقع مشاريع المياه في المحافظات الـ ١٥ في الوسط والجنوب؛ ولم تصل أي إمدادات بعد بالنسبة للمرحلة الثالثة. وينتظر أن تصل الإمدادات المتبقية المطلوبة في إطار المرحلة الثانية بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ ولا ينتظر أن تصل إمدادات المرحلة الثالثة قبل آذار/مارس ١٩٩٩. ويختلف معدل توزيع الإمدادات وتركيبها من محافظة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، في محافظتي التامين وصالح الدين، لم يوزع على مواقع المشاريع سوى ١٨ في المائة من الإمدادات التي سلمت، بينما تم في محافظتي واسط وذي قار، توزيع ٩٠ في المائة تقريباً من اللوازم التي سلمت. وبالنسبة للمحافظات الـ ١٥ بما فيها مدينة بغداد، وزع على مواقع المشاريع ٥٨ في المائة في المتوسط من الإمدادات التي سلمت إلى المستودعات المحلية.

٨٤ - ومن الكمية البالغة ٢ ٧٥٠ طناً من غاز الكلورين السائل الذي طلبته السلطات المعنية بالمياه في إطار المرحلة الأولى، تم تسليم ٢ ٠٨٢ طناً، وهو ما يمثل ٧٦ في المائة، واستخدم حتى الآن ٦٣٠ طناً. وتم تسليم وتوزيع كامل الشحنة البالغة ٢ ٧٥٠ طناً التي طلبتها المنشأة العامة للمياه والصرف الصحي في كافة

أنحاء المحافظات الـ ١٥ وفقاً لخطة التخصيص على امتداد فترة ١٣٧ يوماً، مما يمثل متوسطاً قدره ٩ أيام للشحنة الواحدة. وبالنسبة للكمية المتبقية البالغة ٥٠٠ طن التي طلبتها هيئة المياه والمرافق الصحية في بغداد، منذ الشحنة الأولى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، لم يسلم حتى تاريخه سوى ٨٣٠ طناً، وهو ما يمثل ٥٥ في المائة.

٨٥ - ومعدل استهلاك هيئة المياه والمرافق الصحية في بغداد للكلورين أعلى من معدل استهلاك المنشأة العامة للمياه والصرف الصحي؛ فقد استخدمت الهيئة نصف كمية الكلورين التي سلمت، بالمقارنة مع استخدام المنشأة العامة البالغ ٢٠ في المائة فقط. ويعود هذا بدرجة كبيرة إلى الخصائص التقنية لشبكة بغداد التي تزود زهاء ٥,٥ ملايين ساكن (٢٩ في المائة من السكان). وتستمد الشبكة الماء مباشرة من النهر وتستخدم التطهير بالكلور لمعالجة المياه ولتنظيف الشبكة ذاتها على السواء. وتستخدم محطاتها الرئيسية التي تزود ٣,٥ ملايين ساكن، نظام التطهير الأولي بالكلور الذي يزيد من استخدام الكلورين بنسبة ٥٠ في المائة ولكنه يحقق وفورات فيما يتصل بالصيانة التي تتطلبها المحطات غير المصممة لتشغل على هذا النحو. ويختلف استهلاك الكلورين من محافظة إلى أخرى. وقد استخدم ٤٩ (٧١ في المائة) من اسطوانات الكلورين الـ ٦٩ التي سلمت إلى محافظة كربلاء. وفي محافظة بابل، لم يستخدم حتى الآن سوى ٧ (٧ في المائة) من الاسطوانات الـ ٩٦ التي سلمت. ويمكن أن تعزى الاختلافات جزئياً إلى وجود، أو عدم وجود، الإمدادات البديلة. فعلى سبيل المثال، تلقت محطات التطهير في بابل، إمدادات كلورين من البرنامج العادي لليونيوسف ومن مدخلات تم الحصول عليها عن طريق الأردن وهي لا تزال قيد الاستخدام في حين أن كربلاء، استخدمت جميع الإمدادات السابقة.

٨٦ - ومن شأن التردّي في حالة شبكة المياه التي تعاني من كثرة حوادث انسكار الأنابيب والتسرب، ولا سيما في جنوب العراق أنها يمكن أن تؤدي إلى حدوث التلوث بعد تطهير المياه. وهو ما يمكن أن يسبب تلوثاً واسع النطاق للمياه المطهرة، مما يحد من فعالية الخدمة.

٨٧ - ووضعت مؤشرات تقييم لتقدير أثر البرنامج على كمية ونوعية المياه المنتجة. واستناداً إلى الأرقام التي قدمتها وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، تجري اليونيوسف مقارنة شهرية بين مستوى المياه الملوثة في كل محافظة وفي مدينة بغداد سواء قبل أو بعد تسليم مواد التخثير والتطهير (غاز الكلورين وكبريتات الألومنيوم). وحتى الآن، أوضح التقييم أن مستوى تلوث المياه المنتجة في مدينة بغداد شهد انخفاضاً كبيراً (من ٨ إلى ٣ في المائة في خمسة أشهر)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى كثرة استخدام هيئة المياه والمرافق الصحية في بغداد لغاز الكلورين. ويلاحظ أكبر انخفاض في محافظة ذي قار، حيث تدنى التلوث بنسبة ٤٠ في المائة بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وشباط/فبراير ١٩٩٨؛ ويبدو أن هذا الأمر أيضاً يعزى إلى ارتفاع مستوى التوزيع في ذي قار. بيد أن هذه النتائج المتصلة بنوعية المياه ينبغي أن تعد مؤشراً على الاتجاهات وليس بوصفها نتائج مطلقة، ذلك أن خدمات الرقابة تواجه، كما هو الشأن بالنسبة للجوانب الأخرى لشبكة تطهير المياه، مجموعة من صعوبات التشغيل التي ينجم عنها أثر سلبي على موثوقية النتائج.

٨٨ - أفاد مراقبو اليونيسيف ومهندسوها بحدوث زيادة بنسبة ١٠ الى ٣٠ في المائة في كمية المياه المنتجة في بعض محطات معالجة المياه حيث تم بالفعل تركيب المضخات. بيد أنه لا يمكن في هذا الطور المبكر تقديم تقييم على نطاق البلد بأسره، إذ أن مستوى تنفيذ البرنامج ما زال منخفضاً جداً.

٨٩ - وتتصل العراقيل التي تحد من تأثير الإمدادات التي تم تسليمها حتى الآن بمشاكل توفير الموظفين، وضغوط الموارد، والمشاكل التقنية للشبكة ذاتها. ويوجد نقص خطير في الموظفين المؤهلين بعد خسارة قدر هام من القوى العاملة الأجنبية ذات المهارات في وقت حرب الخليج والخسارات الأخرى المتكبدة منذ ذلك الحين. ورغم أن بغداد ما زالت تحتفظ بالموظفين الأكثر كفاءة، فإن سلطات المياه تعاني عموماً من أوجه نقص في النطاق المطلوب من الخبرة التقنية، والأدوات الخاصة اللازمة لتركيب المعدات، وفي المخصصات النقدية الكافية لمديريات المياه والصرف الصحي في المحافظات. وأفادت الحكومة بأنها اتخذت تدابير لتوفير الدعم المالي اللازم لمحافظة صلاح الدين من أجل إكمال تركيب المعدات، إذ أن المنشأة العامة للمياه والصرف الصحي تعمل على أساس التمويل الذاتي. وكما ذكر سابقاً، لم يتم بعد تركيب معظم المضخات في محطات معالجة المياه، وذلك بسبب هذه القدرة المحدودة على التنفيذ. وفي إطار المرحلة الأولى، تقدر سلطات المياه أن هيئة المياه والمرافق الصحية في بغداد بحاجة إلى ٥٠٠ مليون دينار لتأمين التركيب الفعال للوالم التي صدرت أوامر بشرائها، وأن المنشأة العامة للمياه والصرف الصحي بحاجة إلى ٦٥٠ مليون دينار. ويبدو حالياً أن سلطات المياه تعمل بما يقل عن ١٠ في المائة من ميزانيتها لعام ١٩٩٠.

٩٠ - وتعاني شبكة المياه ذاتها من مشاكل جهازية ناتجة عن صعوبة الإبقاء على الضغط داخل الشبكة حين يستعمل أفراد الأسر المعيشية مضخات المياه المنزلية لسحب المياه إلى مستوى صهاريج التخزين، مما يحدث ضغطاً سالباً يسمح بالتلويث عن طريق الاختلاط بمياه الصرف السطحية. وتعاني الشبكة من تشكيلة من التصدعات؛ وفي حين يمكن عموماً تحديد مواقع التصدعات الرئيسية، فإن ذلك يكون صعباً إلى أقصى حد في حالات التصدع الطفيف. ويمثل أيضاً وجود تصدعات سطحية عديدة سبباً للتلوث بالاختلاط داخل الشبكة. وتشكل حالياً الخسارات المتكبدة في بغداد بسبب هذه التصدعات نسبة ٥٠ في المائة من الإنتاج؛ ويمثل الارتباط غير المأذون به بالشبكة خسارة أخرى بنسبة ١٠ في المائة. وقد استحال القيام بأعمال الإصلاح للجهاز وبالصيانة المخططة، وذلك بسبب الحجم المحدود للوالم التي تم تسليمها حتى الآن.

الإنصاف

٩١ - تم، بصورة عامة، تسليم السلع الأساسية إلى المحافظات ومدينة بغداد وفقاً لخطة التوزيع. ووزعت بنود عديدة على مواقع مشاريع لم تكن قد أدرجت أصلاً في خطة التوزيع، لكن سلطات المياه المختصة أعلمت اليونيسيف بذلك، على النحو المطلوب في مذكرة التفاهم. وقد كانت هذه التغييرات مرتبطة مباشرة بتأخيرات في التوريد. وتلقت، بالفعل، بعض مواقع مشاريع المياه المعينة منذ ١٨ شهراً، المعدات المطلوبة من مصادر بديلة، وذلك على أساس الاستعجال.

٩٢ - وقد كانت الاشتراطات الوارد سردها في خطة التوزيع للمراحل من الأولى إلى الثالثة تستند أساساً إلى دراسات استقصائية أجرتها اليونيسيف والمؤسسة المنفذة الشريكة لها "كير استراليا" في جميع مواقع مشاريع المياه والمرافق الصحية البالغ عددها ٧٠٠ موقع في مختلف أنحاء المحافظات الخمس عشرة في وسط وجنوب العراق وفي مدينة بغداد. وتتضمن الدراسة الاستقصائية للتغطية في مجال توفير المياه والمرافق الصحية، التي أجرتها اليونيسيف ومؤسسة كير في ١٩٩٧، معلومات تفصيلية عن كل محافظة، وإقليم، وإقليم فرعي، في المناطق الريفية والحضرية، مثل عدد السكان الذين يتم توفير المياه لهم، وإمدادات المياه بالأمطار المكعبة في كل يوم، وبالترات يوميا لكل فرد. وعينت الدراسة الاستقصائية أيضاً المعدات اللازمة بحسب المشاريع، وحددت أولوياتها، وصنفتها بحسب الأهمية، وأدخلت النتائج في قاعدة بيانات وضعتها اليونيسيف.

الكفاية

٩٣ - بالنسبة للمحافظات الخمس عشرة، تقدر اليونيسيف أن مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لازم لترميم قطاع المياه والمرافق الصحية بحيث يصبح في مستوى تشغيلي مقبول. ونتيجة لذلك، فإن المراحل من الأولى إلى الثالثة لا تغطي سوى ١٢ في المائة من الاحتياجات الفورية العامة. وتمثل حتى الآن الهدف الأولي في تعزيز نوعية المياه المنتجة بواسطة المحطات القائمة. ويظهر تحليل تمهيدي للحالة أن ذلك قد أنجز في مدينة بغداد وفي عدة محافظات عن طريق تحسين معالجة المياه باستخدام مواد التخثير مثل كبريتات الألومنيوم وبفضل التطهير الفعال بواسطة الكلورين.

٩٤ - ومن السابق للأوان تقييم مدى تحسين الأداء في مواقع مشاريع المياه، وذلك بسبب معدلات التركيب المنخفضة للمعدات وقطع الغيار التي تم تسليمها حتى الآن. بيد أنه أبلغ عن زيادة في الإنتاج قدرها ١٠ في المائة تقريباً في محطات معالجة المياه التي تم فيها بالفعل تركيب المضخات.

٩٥ - لم يمكن تحقيق الهدف الثالث، وهو تحسين بنسبة ٨ في المائة في توزيع المياه، لأن ٩٦ كيلومتراً من الأنابيب والتركيبات لم يتم تسليمها إلا حديثاً ولم توزع على المحافظات حتى الآن.

٩٦ - وسعت خطة التوزيع أيضاً إلى تحقيق تحسين بنسبة ٧ في المائة في شبكة الصرف الصحي عن طريق توفير ٤٧ مركبة صهرجية للنفايات و ١٢ مركبة نفثية؛ ولم يتم تحقيق ذلك تماماً لأن المركبات الصهرجية للنفايات لم يتم تسليمها بعد إلى سلطات المياه. ومع ذلك، فإن تقييماً سريعاً للأثر الذي حققته المركبات النفثية المسلمة حتى الآن إلى هيئة المياه والمرافق الصحية في بغداد يظهر أن انسداد الشبكة قد انخفض بنسبة ٢٠ في المائة في بغداد. وقد استخدمت المركبات سبعة أيام في كل أسبوع. وأعطيت مركبتان لمديرية الصرف الصحي في بغداد ومركبة واحدة لكل بلدية من بلديات بغداد التسع، باستثناء مدينة صدام التي تسلمت مركبتين لأنها أكثر البلديات اكتظاظاً بالسكان وتواجه مشاكل هائلة في مجال الصرف الصحي. ورغم أنه يتوقع إدخال تحسينات أخرى في مكافحة انسداد المجاري، فإن هيئة المياه والمرافق الصحية في بغداد تعتزم شراء مزيد من المركبات في إطار خطة التوزيع المحسنة لإزالة كل

العوائق في كامل شبكة الصرف الصحي. بيد أنه ينبغي ملاحظة أن ذلك لن يسمح إلا بمنع تراكم مزيد من مياه الصرف في المناطق السكنية. وثمة حاجة ملحة لإعادة تأهيل شبكة معالجة مياه الصرف لوقف الممارسة المنتشرة حالياً والمتمثلة في إلقاء مياه الصرف غير المعالجة في الأنهار.

٩٧ - لم تسمح المدخلات التي تم توفيرها في إطار المراحل من الأولى الى الثالثة بوقف التدهور العام لشبكة المياه. وتعزى، الى حد بعيد، للتصدعات والتسربات العديدة حقيقة أن التحسينات في نوعية وكمية المياه، التي تم الإبلاغ عنها على مستوى مواقع المشاريع، لا يستفيد منها دائماً المستخدمون النهائيون. وفضلاً عن ذلك، حالت الانقطاعات التي كثيراً ما تحدث دون تشغيل المعدات على أفضل وجه. بيد أن اليونيسيف تقدر أن تحسين توزيع المخصصات البالغة ٢٠٠ مليون دولار المقترحة في الخطة والتي تركز على صيانة الشبكة ستمنع زيادة تردّي القطاع.

دال - الكهرباء

الفعالية

٩٨ - سمحت خطط التوزيع في إطار المراحل من الأولى الى الثالثة، بقدر محدود، بتلبية الاحتياجات الفورية لقطاع الكهرباء وذلك من أجل وقف تدهور الحالة فيما يتعلق بتوليد الطاقة وبخطوط نقل الطاقة، وفيما يتعلق، الى حد ما، بشبكة التوزيع. إن شبكة التوزيع تستحق الحصول على المساعدة الأكثر استعجالاً إذ أن عدد المستهلكين المرتبطين بها مرتفع في حين أنها تفتقر الى تخطيط كاف لتوسيعها. بيد أن هذه الأولوية لا تضاهي الحاجة الى زيادة طاقة التوليد إذ أن الشبكة قادرة على توزيع الطاقة المولدة، ولو أن ذلك لا يتم بدون صعوبة.

٩٩ - وفي المحافظات الخمس عشرة في وسط وجنوب العراق، وصلت قطع الغيار والمعدات والمواد بنسبة ٤٢ في المائة من المخصصات للمرحلة الأولى وبنسبة لا تتجاوز ٢ في المائة من المخصصات للمرحلة الثانية. وكثيراً ما كان معدل الوصول البطيء مرتبطاً بطول الوقت الذي لا بد من أن تستغرقه عملية تصنيع اللوازم والتسوية النهائية للمسائل التقنية العديدة مع الموردين والصانعين. ويجري تسليم السلع الأساسية فوراً الى مستخدميها النهائيين لدى استلامها في المخزن الرئيسي بمجرد أن يتم فحصها. ويجري وفقاً للخطط التي وضعتها المديرية العامة لتوزيع الكهرباء توزيع اللوازم لإصلاح خطوط التوزيع والمعدات الأخرى ذات الأغراض العامة، مثل كابلات ومحولات الطاقة. ويجري عادة تحديد هذه المخصصات استجابة للاحتياجات الطارئة. وقد تسبب حتى الآن الوصول غير المنسق للإمدادات في إعاقة العمل على التقيد بالجدول الزمني للصيانة المخططة في محطات توليد الطاقة. وتم تسليم بنود مثل الكابلات المستخدمة في شبكات التوزيع لكنها لم تستعمل حتى الآن لأن لجنة مجلس الأمن لم توافق على بنود تكميلية مثل وصلات الكابلات. كذلك، وصلت أنابيب الغلايات لمحطات توليد الطاقة الحرارية، لكن تم وقف توريد أنابيب المكثفات اللازمة. ومن الصعب، بدون تلك الأنابيب، تأمين الاستخدام الفعال لأنابيب الغلايات إذ لا يمكن زيادة ضغط الشبكة.

١٠٠ - وتم في إطار المرحلة الأولى توريد اللوازم المطلوبة لوقف التدهور في الأربع محطات لتوليد الطاقة الحرارية ولصيانة شبكة التوزيع. وفي محطات توليد الطاقة الحرارية، أدى تركيب بنود مثل سلات التسخين الهوائي، والضواغط الهوائية لنظم المراقبة، وقطع الغيار لآليات المراقبة الآلية، وماسحات التوهج، والمواد الكيميائية لمعالجة المياه، الى التقليل من تواتر حالات وقف اشتغال المحطات والى تحقيق زيادة هامشية في معدل توافر المحطات لأغراض الإنتاج (بنسبة تتراوح بين ٢ و ٣ في المائة)، مما رفع النسبة الكلية الى ما يتراوح بين ٤٠ و ٤٥ في المائة. ويمثل هذا مستوى أدنى بكثير من المقاييس المتوقعة العادية وهي ٨٠ في المائة أو أكثر من ذلك، وليس من المتوخى تحقيق أي زيادة في توليد الطاقة. إن نظم المراقبة الآلية ومعدات الحماية تعزز أمان تشغيل المحطات. وبفضل تركيب زهاء ٣٠٠ من محولات الطاقة المنخفضة الفلطية ومعدات الحماية المرتبطة بها في المناطق السكنية، بما في ذلك مرافق الخدمات العامة، قل التحميل المفرط للمحولات واحتراقها. وأدى ذلك أيضاً، بصورة جزئية، الى التقليل من مشكلة الفلطية المنخفضة فيما يتعلق بتزويد المستهلكين بالطاقة والى تحسين نوعية إمدادات الطاقة.

١٠١ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث، دھوك وإربيل والسليمانية، يهدف البرنامج الى تحسين حالة شبكات توزيع ونقل الطاقة والى إعادة تأهيل محطتي الطاقة المائية في دھوك ودربنديخان، اللتين تظلان المصدر الوحيد لتوليد الطاقة في الشمال. ولأن الواردات لا تشكل حتى اليوم سوى ٣ في المائة من مخصصات المرحلة الأولى، فإنه لا يمكن التعليق بالتفصيل على فعالية التنفيذ حتى الآن. وقد تضمن تقريرى السابق (S/1998/194) توضيحاً لطائفة الصعوبات التي ظهرت منذ الشروع في تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ولتأمين استجابة أكثر فعالية من الأمم المتحدة، على النحو الملاحظ في الفقرة ٣١ أعلاه، تقوم حالياً فرقة عمل مشتركة بطرق المشاكل المتصلة بالتنفيذ في قطاع الكهرباء في المحافظات الشمالية الثلاث.

١٠٢ - استخدمت حتى الآن نسبة ٣٠ في المائة تقريباً من المعدات التي تم تسليمها، وتمثل ذلك خاصة في الاستعاضة عن محولات التوزيع المعطلة بمحولات جديدة. وستستخدم بنود أخرى، مثل زيت محولات الطاقة في أثناء فترة الصيانة المخططة في الخريف المقبل. بيد أنه، فيما يتعلق بزيت محولات الطاقة في دھوك، يعني وصول الزيت المطلوب أن المحافظة قادرة الآن على معالجة كل الطاقة الكهربائية المحصل عليها من محافظة نينوى. ومثلما حدث في المحافظات الخمس عشرة في الوسط والجنوب، تتصل بعض التأخيرات في وصول الإمدادات بجداول الانتاج الزمنية للمصنّعين، وبضرورة تقديم توضيحات تقنية، وبصعوبات في مجال النقل. وبنفس الصورة، تأخر التنفيذ، الى حد ما، بسبب عدم وصول بنود تكميلية. وحيثما تسنى ذلك، استخدمت سلطات الطاقة الكهربائية المخزونات القائمة من البنود التكميلية للشروع في تركيب المعدات الجديدة. بيد أن شراء اللوازم المطلوبة جار حالياً على أساس الاستعجال؛ وحين تصل الإمدادات، ستولى العناية لتلبية احتياجات الخدمات الأساسية والمناطق الريفية.

١٠٣ - أجرت شركة خبراء استشاريين دراسة للسلامة الهيكلية لسدي دوكان ودربنديخان بغية تحديد أعمال الإصلاح اللازمة. وتم فيما بعد حساب مستويات المياه المأمونة لسد دربنديخان وأذن للسلطات

المختصة بفتح بوابات قنوات التسريب لخفض مستوى المياه الى حد أقصى مقبول. وقيم أيضا الخبراء التقنيون التابعون للحكومة حالة السد، الذي يمثل مصدرا أساسيا للري في اتجاه مجرى النهر خلال فصل الصيف، وخلصوا الى أن السلامة الهيكلية للسد لا تشكل أي خطر فوري.

١٠٤ - وتقوم حاليا شركة خبراء استشاريين أخرى بدراسة الإصلاحات اللازمة على أساس الاستعجال لوحداث توليد الطاقة في دوكان. ويتوقع أن يشرع خبراء استشاريون هندسيون في العمل، بحلول الشهر المقبل، في ترميم شبكة توليد الطاقة المائية في دربندخان. وفي محافظة إربيل، يتوقع أن يتم بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ تركيب أربعة أجهزة ديزل لتوليد الطاقة، من أجل توفير طاقة جاهزة للاستخدام في المستشفيات ومحطات ضخ المياه. ومن المتوقع أيضا وصول ١٤ محولا آخر للطاقة في أثناء أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

الإنصاف

١٠٥ - إن المقصود هو أن تغطي المعدات واللوازم المخصصة في إطار خطط التوزيع للمراحل من الأولى الى الثالثة كامل الشبكة الكهربائية في المحافظات الخمس عشرة. وقد تقرر تكريس ثمانين في المائة من هذه المخصصات لنظم توليد ونقل الطاقة، والعشرين في المائة المتبقية لشبكة التوزيع. واستخدمت السلع الأساسية لتوليد الطاقة في المحطات الأربع التي حُددت في إطار المرحلة الأولى. ويجري توزيع لوازم شبكة توزيع الطاقة على منشآت توزيع الطاقة الكهربائية الأربع تبعا لعدد السكان (بغداد: ٣٠ في المائة؛ وسط العراق: ٣٠ في المائة؛ شمال العراق: ٢٠ في المائة؛ جنوب العراق: ٢٠ في المائة)، ولتعقد الشبكة، والاحتياجات العاجلة. وينبغي ملاحظة أن المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء، بسبب الحجم المحدود جدا للمواد المتسلمة تعزز استخدام هذه المواد لتلبية الاحتياجات الطارئة عوضا عن استعمالها بأي طريقة منتظمة.

١٠٦ - وبخصوص المرحلتين الثانية والثالثة، تم تقاسم المبلغ المالي الكلي المخصص لقطاع الكهرباء فيما بين المحافظات الشمالية الثلاث على أساس حصة كل فرد (دهوك: ٢٣ في المائة؛ إربيل: ٢٣ في المائة؛ السليمانية: ٤٤ في المائة)، وحولت إربيل ١ في المائة من حصتها الى السليمانية كتعويض عن مصروفات توليد الطاقة. ويجري وفقا لذلك تقاسم المعدات التي صدرت أوامر بتوريدها.

الكفاية

١٠٧ - تم في إطار المراحل من الأولى الى الثالثة تخصيص مبلغ كلي قدره ١٧٦ مليون دولار لشراء المعدات لقطاع الكهرباء لجميع محطات توليد الطاقة الثلاث والعشرين في العراق، بما فيها محطتا الطاقة المائية في السليمانية، وشبكات النقل والتوزيع المرتبطة بها. وحتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، تمت الموافقة على إمدادات قيمتها ٩٠,٦ مليون دولار من مجموع ١٠٤,٦ مليون دولار للمحافظات الخمس عشرة في الوسط والجنوب. ووصلت في إطار المرحلتين الأولى والثانية سلع أساسية مشمولة بـ ٤٧ عقدا تبلغ قيمتها الكلية ١٥,٩ مليون دولار. ويقدر مراقبو الأمم المتحدة أن تركيب واستخدام هذه اللوازم سيخفض معدل التدهور في شبكة توليد الطاقة وسيقلل عدد حالات إغلاق المحطات ويحسن الهوامش الأمنية. ويمكن توقع زيادة صغيرة

جدا في ناتج محطات الطاقة التي تسلمت اللوازم. ومن المتوقع أن إعادة تقديم الطلبات المتعلقة بمعدات في إطار المرحلة الثالثة والحصول على إذن بتوريدها بعد أن تواصل إرجاء النظر فيها من جانب لجنة مجلس الأمن سيسمحان بتحقيق مزيد من التحسين في حجم الناتج. بيد أن النقص المسجل في الطاقة قد بلغ على طول السنة الماضية ٦٠٠ ١ ميغاواط ومن المتوقع أن تتواصل تلك الحالة أو أن تتفاقم. وفي حين أن طلب المستهلكين في ازدياد فإن توليد الطاقة في نقصان، وبالتالي، فإن الزيادة السنوية في الطلب ستهتمش أي زيادة صغيرة في الانتاج. ويجب توقع أن انقطاعات التيار الكهربائي التي حدثت في ١٩٩٨ ستواصل وأن تزداد سوءا على طول فصل الصيف حين تتسبب الظروف المناخية، بما فيها درجات حرارة الهواء داخل المباني، في خفض فعالية محطات الطاقة. وتلزم مخصصات أكبر لتلبية الاحتياجات الفورية الى أقصى حد في مجال توليد الطاقة. وفي إطار خطة التوزيع المحسنة، رصد اعتماد لتوليد ٤٦٠ ميغاواط إضافية. وفيما يتعلق بتوزيع الطاقة، ينبغي ملاحظة أنه، في حين يلزم توفير ٣٠٠ محول للمحافظات الخمس عشرة، قدرت وزارة الصناعة أن ٨٠٠ محول بحاجة الى الاستبدال على أساس الطوارئ.

هاء - الزراعة

الفعالية

١٠٨ - تحسن معدل موافقة لجنة مجلس الأمن على العقود في القطاع الزراعي تحسنا ملموسا بمتوسط مدة تقل عن ٣٠ يوما بين تقديم العقود والموافقة عليها، بما في ذلك الوقت اللازم لتقديم التوضيحات التقنية التي تطلبها اللجنة بالنسبة لأصناف معينة مثل الرشاشات الأرضية ومضخات الري. وفي إطار المرحلة الثانية، أحر تقديم عطاءات اللوازم، مع توقيع معظم العقود في تشرين الأول/أكتوبر وتشيرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ووقعت العقود الأولى للمرحلة الثالثة في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، لإتاحة الموافقة على العقود الأولى في آذار/مارس ١٩٩٨. وبعد الموافقة على الطلبات، استغرقت مدة عمليات الشحن ما بين شهرين وأربعة أشهر، بما فيها الوقت اللازم لإصدار خطابات الاعتماد. ولذلك لم يتسن شراء مدخلات زراعية في الوقت المناسب لموسمي الصيف والشتاء اللذين يبدأان في هذه المرحلة. ونتيجة لذلك، استخدمت لوازم موسمية في المواسم الزراعية بالمراحل التالية. وحدث تأخير في وصول الرشاشات الأرضية للمرحلة الأولى بالمقارنة بالمواد الكيميائية الزراعية التي جرى شراؤها لموسم الرش الشتوي ١٩٩٧-١٩٩٨. وجرى، خلال الأسبوع الأول من نيسان/أبريل ١٩٩٨، تسليم قطع غيار طائرات هليكوبتر المستخدمة للرش الجوي في المرحلة الأولى والتي تمت الموافقة عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بعد أن أُرجئ النظر فيها، مع احترام مواعيد الشحن التي نص عليها في العقد. وقامت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بوصفها الوكالة المنفذة بالنسبة لهذه الأصناف المزدوجة الغرض، برصد الإفراج الفوري عنها. وأتاح هذا التسليم لست طائرات هليكوبتر معطلة أن تجتاز اختبارات القدرة على الطيران بحلول الأسبوع الثالث من الشهر ذاته. ومنذ ذلك الحين شاركت هذه الطائرات في الرش الجوي للقمح والشعير ضد آفة الصنعية، ورش نخيل البلح ضد بق الدباء والحميرة في محافظات البصرة، وميسان، ونيروي، وذيقار. وستغطي هذه الطائرات مساحة تقدر بـ ١٥٠ ٠٠٠ هكتار حتى نهاية موسم الرش.

١٠٩ - وقامت الفاو بدراسة تقييمية سريعة للأثر الذي أحدثته الإمدادات المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) في قطاع الزراعة وذلك في المحافظات الأربع المتخذة كمؤشر وهي بغداد وكربلاء وميسان ونيروي، على عينة من السكان تتضمن ٥٨٣ من المستفيدين بصورة مباشرة و ٢٤٣ من غير المستفيدين. وإلى جانب تحليل البيانات التي جُمعت من خلال آلية تتبع المراقبة، قدمت هذه الدراسة دلالات على فعالية الإمدادات المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). فقد نتج عن توزيع المدخلات، على صغرها بالمقارنة بالاحتياجات الكلية، ارتفاع في الإنتاجية بالنسبة للمزارعين المتلقين لها. وذكر ٩٥ في المائة إجمالاً من المستفيدين في العينة أن المدخلات كان لها أثر إيجابي، وقد بلغت الزيادات نسبة ٧١ في المائة في المحاصيل، و ٧ في المائة في مساحة المناطق المزروعة، و ٥٦ في المائة في نوعية المنتجات، و ٧٥ في المائة في الربح الصافي. ورشت محاصيل متنوعة بمواد كيميائية زراعية. فقد قام ما مجموعه ٤٣ في المائة من عينة المستفيدين برش القمح والشعير، ورش ٢١ في المائة منهم الخضروات، بينما رش ١٦ في المائة من المستفيدين الفواكه ورش ٢٠ في المائة منهم البقول والبطاطس والبصل. وأتاح توافر قطع الغيار لـ ١١,٨ في المائة من المستفيدين المبحوثين إصلاح الحصادات - الدراسات، وأتاح لـ ١٠,٨ في المائة إصلاح الجرارات ولـ ٤,٣ في المائة إصلاح مضخات الري. ونتج عن استخدام قطع الغيار هذه والآلات الزراعية توافر ١١ ٠٠٠ هكتار إضافي من الأراضي المزروعة و ٤٤ ٥٢٦ هكتاراً من المحاصيل المرشوشة و ١٠٣ ٩٠٥ هكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة المسقية بالمضخات المائية في جميع أنحاء المحافظات الخمس عشرة في وسط وجنوب العراق.

١١٠ - وسُلم إلى العراق ما مجموعه ٣١٥ ١ مضخة ري على أربع شحنات بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وبدأت عملية التوزيع في غضون ثمانية أيام بعد استلام الشحنة الأخيرة. ووزع على المحافظات ما مجموعه ٣٠٠ ١ مضخة، وسُلمت ٩٠ في المائة من هذه المضخات إلى المستخدمين النهائيين لتركيبها؛ ويجري استخدامها حالياً.

١١١ - ويوجد الآن أمام المزارعين عدد من الخيارات لشراء المدخلات الزراعية. فمتاجر الدولة تعرض مدخلات مدعومة جيدة نص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ولوازم من مصادر أخرى أذنت بها الحكومة. ويجب على جميع المنتجات الصيدلية البيطرية التي بيعت عبر هذه المنافذ أن تخضع لاختبار مراقبة الجودة. ورغم ذلك، تجدر ملاحظة أن هناك أيضاً سوقاً خاصة كبيرة تعرض للوازم الزراعية المنتجة محلياً والأصناف المستوردة بترخيص من الحكومة وعن طريق التجارة غير المنتظمة على الحدود. وتختلف نوعية وسلامة وأسعار اللوازم التي تم الحصول عليها عبر مختلف هذه القنوات اختلافاً كبيراً. فللأصناف التي تعرضها الدولة سعر واحد ويتراوح عادة ما بين ١٠ و ٣٠ في المائة من ثمن شرائها. وتختلف الأصناف التي تقدمها السوق الخاصة اختلافاً كبيراً من حيث السعر والجودة. فقد أظهرت مقارنة حديثة أجرتها الفاو بين الأسعار المدعومة للأصناف المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ومثيلاتها من أصناف السوق أنه حتى الأصناف القليلة الجودة هي أغلى بشكل عام من اللوازم التي توفرها الدولة. فأسعار المدخلات المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) تعد أرخص من أصناف السوق بنسبة ٨١ في المائة من عينة التقييم السريع، بينما أشار ١٢ في المائة من الأشخاص المستجوبين إلى أن قطع غيار الجرارات

والحصادات - الدراسات الأرخص، مع قلة جودتها، متاحة في السوق. وتعد جودة المدخلات مرضية، حيث أشار ٩١ في المائة من المستفيدين إلى أن المواد الكيميائية الزراعية واللوازم الصحية الحيوانية ذات نوعية جيدة. على أنه ينبغي الإقرار بقصور القطاع الخاص. فنظرا لكون هذا القطاع منحصرا في منافذ بيع اللوازم الزراعية والمنتجات الصيدلانية البيطرية المتفاوتة الجودة، فإنه من غير المعروف قيام القطاع الخاص بتقديم خدمات فيما يتعلق بالعيادات والمستشفيات الصحية الحيوانية.

١١٢ - وتبعا لدلالات مقدمة من الفاو بأن المنتجات الصحية الحيوانية المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) يجري تسعيرها في نطاق الأسعار القائمة في السوق، تقوم وزارة الزراعة حاليا بتخفيض أسعارها لكي لا يختار المزارعون منتجات ذات جودة أقل بالأسواق.

١١٣ - ولم يكشف مراقبو الأمم المتحدة عن وجود أي تحسن في كفاءة توزيع اللوازم البيطرية. فرغم مساعدة الفاو في إصلاح مرافق التخزين البارد في بغداد، صرح المجلس البيطري التابع للدولة بأن عملية توزيع اللوازم البيطرية على المحافظات الخمس عشرة في الوسط والجنوب تواصل استخدام ٢٠٠ ثلاجة في غياب وسائل النقل الملائمة المزودة بثلاجات. ومن بين جميع مستشفيات الحيوانات التابعة للمحافظات الخمس عشرة، لا يشتغل بقدر كاف سوى مرفق التبريد بمستشفى ديالي. ورغم أنه يجب على المزارعين تدبير كل من الثلاجات ووسائل النقل قبل قيام السلطات البيطرية التابعة للمحافظات بتلقيح حيواناتهم، فإن الشكوك ما زالت كبيرة بشأن وجود سلسلة تبريد فعالة لهذه المرحلة من التوزيع. وكنتيجة لذلك، يُحتمل أن تكون اللقاحات قد تناقصت فعاليتها قبل استخدامها. وفي إطار المرحلة الثالثة وخطة التوزيع المحسنة، استجابت الحكومة من خلال تخصيص مبالغ كبيرة من الأموال لشراء مولدات الطاقة الكهربائية، والثلاجات، ومثبتات الفلطية، وقطع غيار غرف التبريد ووسائل النقل المزودة بثلاجات. وسيتيح ذلك إصلاح سلسلة التبريد والتوزيع، واستعادة القدرة على التخزين البارد في جميع أنحاء المحافظات الخمس عشرة.

١١٤ - وبالمثل، لم يتحقق أي تحسن محسوس فيما يتعلق بخدمات تشخيص الأمراض. فالمزارعون الكبار يمتلكون بصفة عامة التجربة والموارد لتحديد نوع الأمراض التي تصيب ماشيتهم، لكن العديد من المزارعين الصغار، إن لم يكن معظمهم، ليس في إمكانهم الوصول إلى الخدمات التشخيصية. وحتى الآن يصعب تقييم مدى ارتباط شراء المنتجات البيطرية بالاحتياجات الفعلية. ويزيد من هذه الصعوبة عدم وجود بيانات أساسية دقيقة بشأن عدد رؤوس الماشية. ففي غياب أي تعداد رسمي، تتراوح التقديرات ما بين ٦,٥ ملايين رأس (الفاو) و ١٠,٥ ملايين رأس (المجلس البيطري التابع للدولة). وتزداد المسألة تعقيدا بسبب التنقل الموسمي بحثا عن الكلأ والتغيرات الحاصلة في أنماط الرعي، لا سيما انخفاض استخدام المراعي الصيفية في المحافظات الشمالية الثلاث دهوك وإربيل والسليمانية من قبل مزارعي وسط العراق. ويحد هذا الشك حتما من موثوقية أي تقييم لمسألتي التوزيع العادل وكفاية اللوازم. وستدعو الحاجة أيضا إلى إجراء دراسة استقصائية شاملة لممارسات إعداد الوصفات البيطرية استجابة لطلبات المزارعين قبل التوصل إلى أي استنتاجات آمنة.

١١٥ - وينبغي أيضا مراعاة كون المدخلات الزراعية المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) جزءا من سلسلة معقدة من الإنتاج الغذائي وترتبط بالعديد من العناصر الأخرى. فكل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج تحتاج إلى توافر الجودة، والمدخلات، والدعم في الوقت المناسب، من أجل الزيادة المستهدفة للنتاج، غير أنه اعتمادا على المبالغ المالية المحدودة المتاحة في إطار المراحل من الأولى إلى الثالثة، سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، عزو نتائج محددة إلى أجزاء من العملية المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ولكن النتائج قد تحمل دلالات على مدى فترة أطول من الزمن.

١١٦ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث دهوك وإربيل والسليمانية ذاتها، استفاد ما مجموعه ٧٧٦ ١٠٢ ١ رأسا من الأغنام و ٢٣٠ ١٥ رأسا من الماعز و ٢٣٣ ٤٠٦ رأسا من الماشية، مما يشكل ٩٠ في المائة من مجموع المجتمع الحيواني، من حملات التطعيم وعلاج الطفيليات. وشملت هذه الحملات التطعيم ضد السمومية المعوية، وجدري الأغنام والماعز، وطاعون الماشية، والساق السوداء، والحمى القلاعية، وشملت إعطاء الحيوانات دواء ضد الطفيليات الداخلية، وتغطيس الماشية لعلاجها من الطفيليات الخارجية. وشجع توزيع مركز البروتين الحيواني إعادة تشغيل مزارع الدواجن الصغيرة السبع والسبعين بقدرة إجمالية تبلغ ٠,٥ مليون فرخ دجاج سنويا. وكان لذلك أثر ملحوظ في توافر منتجات الدواجن في السوق. ووزعت المنتجات الصيدلانية واللوازم الصحية الحيوانية على العيادات والمستوصفات البيطرية، وساهمت مساهمة كبيرة في رفع كفاءة الخدمات البيطرية المقدمة إلى قطاع الماشية في جميع أنحاء المحافظات الثلاث.

١١٧ - وفي قطاع الري الفرعي، تم في إطار الحصة المخصصة للمرحلة الأولى تلقي ما مجموعه ٩٤٠ مضخة ري وما طوله ٢٦ كيلومترا من أنابيب نقل مياه الري. ووزعت هذه المعدات على المستعملين النهائيين، مغطية بذلك ري منطقة بلغ إجمالي مساحتها ٥٠٠ ٢ هكتار. وفي إطار الحصة المخصصة للمرحلة الثانية، أنشئت وحدات لصيانة هياكل الري الأساسية في حالات الطوارئ وهي تعمل في كل محافظة، بالإضافة إلى تقديم المدخلات الأساسية لصيانة الهياكل الأساسية للري السطحي والري بالأنابيب من الآبار وإعادة تشغيل هذه الهياكل.

١١٨ - وفي القطاع الفرعي للملكية الزراعية، جرى، في إطار الحصة المخصصة للمرحلة الأولى تلقي وتوزيع ما قيمته ٥٦٠ ١٣٠ ١ دولارا من قطع غيار الجرارات والحصادات - الدراسات. وأدت الجرارات والحصادات - الدراسات التي تم إصلاحها وزودت بقطع غيار جديدة إلى زيادة عمليات إعداد الأراضي والحصاد بمقدار ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار و ١٥٠ ٠٠٠ هكتار على التوالي.

الإنصاف

١١٩ - وفيما يتعلق بمقارنة الموارد المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) في المحافظات الخمس عشرة في وسط وجنوب العراق بنوع الزراعة وإنتاج الماشية، تشير الملاحظات الأولى إلى أن عملية التوزيع كانت منصفة، وفي معظم الحالات، عملية في نفس الوقت. وتعكس حصة وزارة الزراعة من مدخلات المرحلة الأولى توزيع المحاصيل والأراضي البعلية/المروية، وكذلك الكثافة النسبية للآلات الزراعية والماشية في

المحافظات الخمس عشرة. وفي المحافظات الشمالية الثلاث دھوك وإربيل والسليمانية، تخصص قطع غيار الآلات الزراعية ومضخات الري، والرشاشات الأرضية على أساس الجرد الحالي للآلات في كل محافظة. وفي المحافظات الخمس عشرة في الوسط والجنوب، خصص ثلثا قطع غيار الجرارات للمحافظات الخمس الأكثر كثافة من حيث عدد الجرارات. وستتلقى أكبر المحافظات المنتجة للقمح وهي ديالي ونيروي وصلاح الدين وتميم وواسط ٨٢ في المائة من الرشاشات الأرضية سعة ١ ٠٠٠ لتر و ٤٠٠ لتر وكذلك قطع غيار الحصادات - الدراسات المستخدمة في حقول القمح والشعير. ومنحت المحافظات الرئيسية الثلاث المنتجة للأرز وهي ديالي والنجف والقادسية حصة تبلغ ٩٦ في المائة من قطع غيار الحصادات - الدراسات المستخدمة في حقول الأرز. وتوزع الرشاشات الأصغر حجما المحمولة على الظهر سعة ١٠٠ لتر و ١٦ لترا على أساس توزيع المزارعين، بينما ستتلقى كل محافظة بموجب ذلك ما بين ٤ و ١٠ في المائة من المخزون. ومنحت المحافظات الخمس التي تروي معظم أراضيها وهي ميسان، والقادسية، وصلاح الدين، وذي قار، وواسط، حصة تبلغ ٥٤ في المائة من مضخات الري. ويجري تخصيص المواد الكيميائية الزراعية حسب المناطق المزروعة؛ وتخصص اللقاحات الصحية الحيوانية والمنتجات الصيدلانية البيطرية حسب العدد المقدر للماشية لكل محافظة.

١٢٠ - ويجري مراقبو الفاو تفتيشا روتينيا لجميع مرافق التخزين المركزية ومرافق التخزين التابعة للمحافظات. وتضطلع وحدة المراقبة الجغرافية ووحدة المراقبة المتعددة التخصصات بمجموعة متنوعة من أنشطة التتبع والتحليل. وأكد قيام الفاو بتغطية شاملة لجميع المستودعات التابعة للمحافظات وباختيار عشوائي لثلاثين في المائة من مخازن الأقضية التابعة للدولة أن عملية التوزيع الفعلي قد تتع المبالغ المرصودة للمحافظات الخمس عشرة.

١٢١ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث، أبلغت الفاو أنها أتاحت المدخلات الزراعية في إطار هذا البرنامج على نحو منصف إلى جميع المزارعين في المنطقة. وغطت أنشطة مكافحة الأمراض الحيوانية وحملة مكافحة الأمراض النباتية المعدية والطاعون كامل المنطقة وقدمت خدمات مجانية. وفرضت أسعار اسمية على بعض المدخلات مثل مضخات وأنابيب الري، وقطع غيار الآلات الزراعية، ومبيدات الآفات، وأدوية الأمراض غير الوبائية، والبذور والأسمدة من أجل تحسين التوزيع العادل. وتستخدم الأموال المتولدة في دعم استثمارات أخرى سيستفيد منها المزارعون الصغار. وتستند مخصصات الميزانية للمحافظات إلى عدد السكان، فيقدم ما يعادل هذا العدد من مدخلات ذات صلة بالاحتياجات الخاصة للمحافظات المعنية. وبغية الإنصاف، يُستخدم نظام القرعة لتخصيص معظم المدخلات عندما توجد كمية غير كافية لتلبية جميع الاحتياجات. وجرى نشر فرق متنقلة لتوزيع البذور والأسمدة، من أجل الوصول إلى المزارعين الفقراء في المناطق الجبلية البعيدة التي سيكون وصولها إلى نظام التوزيع محدودا بدون هذه الفرق.

الكفاية

١٢٢ - تعد الكفاية الكلية للمدخلات الزراعية المقدمة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) منخفضة. ورغم ذلك، أشارت دراسة تقييمية سريعة أجريت على عينة من السكان تضم ٥٨٣ من المستفيدين و ٢٤٣ من غير

المستفيدين إلى أن ٤٠,٣ في المائة من المستفيدين في العينة استلموا قطع غيار الرشاشات المحمولة على الظهر، واستلم ٦,٧ في المائة قطع غيار الحصادات - الدراسات، وتلقى ٧ في المائة قطع غيار الجرارات، واستلم ١ في المائة قطع غيار مضخات الري، بينما استلم ٤٠ في المائة رشاشات من مختلف الأحجام. وأعرب معظم المبحوثين عن الارتياح فيما يتعلق بالمدخلات المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) مستدركين أن الكميات تعد غير كافية لتغطية احتياجاتهم، مع ذلك. ورأى ما مجموعه ٨١ في المائة من المستفيدين في العينة أن المدخلات الزراعية المتلقاة غطت ما يقل عن ٥٠ في المائة من احتياجاتهم، حيث ذكر ٥٦ في المائة منهم أن نسبة الكفاية كانت أقل من ٢٥ في المائة.

١٢٣ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث، ونظرا لاحتياجات القطاع المفرطة، لم يعزز تداخل المدخلات الزراعية الصيفية في إطار المرحلتين الأولى والثانية كفاية التغطية بقدر كبير، إذ أن عمليات التدخل الضرورية للتغلب على مشاكل القطاع تعد بعيدة كل البعد عن التحقق حتى لو جمعت المبالغ المرصودة في إطار المراحل الثلاث. وستظل عدم كفاية المدخلات قيذا رئيسيا على تعزيز الإنتاج الزراعي على نطاق أوسع. ومع ذلك سيساهم تراكم أثر المدخلات التي وردت في إطار المراحل السابقة، وكذلك الأنشطة والمخصصات المقترحة في إطار البرنامج المعزز مساهمة كبيرة في الإنتاج المحلي للأغذية في المحافظات الشمالية الثلاث وبالتالي تحسين الأمن الغذائي في المنطقة.

واو - التعليم

الفعالية

١٢٤ - فيما يتعلق بقطاع التعليم في المحافظات الخمس عشرة في وسط وجنوب العراق، طرأ انخفاض كبير في المدة الزمنية الفاصلة بين تقديم العقود والموافقة عليها وأيضا في الفترة الفاصلة بين إصدار رئيس لجنة مجلس الأمن لخطاب الموافقة وتسلم اللوازم. وينسجم التقديم المبكر لطلبات مواد البناء، التي جرى تسليم بعضها بالكامل تقريبا، مع الأهمية التي أوليت لإصلاح الهياكل الأساسية للمدارس.

١٢٥ - وتنطبق مسألة خفض الفترة الزمنية الممتدة بين صدور الموافقة ووصول الإمدادات على الإمدادات الموجهة للمحافظات الشمالية الثلاث دهوك وإربيل والسليمانية. وتشير اليونسكو إلى أن عدم وصول الأصناف التكميلية يعزى بصفة أساسية إلى الاختلافات القائمة في أداء الموردين فيما يتعلق بتسليم البضائع. وقد بدأت السلع في الوصول سريعا في الأسبوع الأول من آذار/ مارس ١٩٩٨ بعد أن تم توجيه مزيد من الاهتمام إلى مسألة تعقب البضائع، بالاستعانة بخبير استشاري دولي. وتتوقع اليونسكو أن يبلغ معدل تنفيذها بالنسبة للمرحلة الأولى ٥٠ في المائة حتى نهاية أيار/ مايو ١٩٩٨. وقد تم حتى الآن تسلّم واحد في المائة من الإمدادات في إطار المرحلة الثانية.

١٢٦ - بيد أن هناك ثمة أوجه نقص خطيرة في الجوانب الأخرى لأداء الموردين الحكوميين بموجب عقود. وقد أدى سوء تعبئة السلع إلى خسائر وصلت إلى ٦ في المائة، لا سيما فيما يتعلق ببعض البضائع الخزفية

والزجاجية، من قبيل المراحيض وأبواب الفلورسنت. كما أن بعض اللوازم الأخرى، لا سيما تركيبات المياه والمرافق الصحية لا تتمشى مع المواصفات. ورغم مطالبة الحكومة بإجراء تحسينات في تعبئة المعدات الخزفية وأجهزة التلفزيون، فلم يلاحظ أي تحسين حتى الآن. بيد أن الموردين قد عرضوا تقديم تعويضات عن السلع التالفة.

١٢٧ - وقد عانى قطاع التعليم أيضا من عدم وصول المواد التكميلية بسبب سوء تنسيق طلبات العقود والتأخر في إصدار الموافقات. وقد أدى هذا إلى تأخير إنتاج الأثاث المدرسي لأنه لم تكن هناك طلبية لتوريد أسلاك لحام كافية في الوقت المناسب. وقد تأخر أيضا إصدار ٧ ملايين كتاب مدرسي بسبب أوامر إيقاف توريد مكونات المطابع. ونتيجة لذلك، فقد لا تتوافر مرة أخرى المكاتب المدرسية والكتب الدراسية للتوزيع في بداية العام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي الأعوام السبعة الماضية، كان نحو ٧٠ في المائة من جميع الكتب المدرسية الموزعة على التلاميذ كتباً سبق استخدامها.

١٢٨ - وقد عانى نظام التوزيع الذي تستخدمه وزارة التعليم من مجموعة من الصعوبات. فقد كان حفظ السجلات في المستودعات بطيئا دون توافر الدفاتر اللازمة، أو الحواسيب التي أرجئ النظر فيها في إطار المرحلة الثانية، والتي كانت مخصصة للاستعمال في إعداد وثائق الإمدادات وكذلك في تعليم الحاسوب. وثمة نقص حاد في الرافعات الشوكية، وقد وقعت حالات كسر لا داعي لها من جراء المناولة اليدوية غير السليمة. وهناك أيضا نقص شديد في الشاحنات اللازمة لنقل الإمدادات من بغداد إلى مستودعات المحافظات. وتعتمد الوزارة على وصول ٤٠ شاحنة صدرت بها طلبية في إطار المرحلة الثالثة، حتى يمكن توزيع إمدادات المراحل من الأولى إلى الثالثة على نحو فعال.

١٢٩ - ورغم وصول إمدادات تعليمية إلى المحافظات الـ ١٥ في القطاعين الأوسط والجنوبي من العراق بلغت قيمتها حتى الآن ٩,٣ مليون دولار، فلم يوزع على المحافظات سوى ما قيمته نحو ٤,٣ مليون دولار كنتيجة لهذه الصعوبات السوقية. وجرى توزيع معينات حرفية وتعليمية على ٢٥٠ مدرسة في المحافظات الـ ١٥ المقرر أن تتلقى لوازم بموجب مذكرة التفاهم. بيد أنه لم يجر تنفيذ شيء يذكر فيما يتعلق بلوازم الهياكل الأساسية للمدارس، بسبب عجز الأموال المتوافرة لدى السلطات التعليمية لشراء أصناف مثل الرمل، والملاط، والتركيبات الكهربائية. ولم يظهر بعد أي أثر للطلب الذي تقدمت به الوزارة لجمع الأموال محليا لتمويل مشاريع إصلاح المدارس.

١٣٠ - وفي المحافظات الشمالية دهوك وإربيل والسليمانية، أتمت اليونسكو إنتاج ١٨٠٠٠ مكتب مدرسي من العدد المستهدف في إطار المرحلة الأولى والبالغ ٣٨٠٠٠ مكتب، وقد تم توزيع ١٤٠٠٠ مكتب منها. وقد اختيرت اليونسكو أيضا لإنتاج ٢٥٠٠٠ مكتب باستخدام المواد التي وفرتها اليونيسيف في إطار المرحلة الأولى. وقد اكتمل حتى الآن بإنتاج ٧٠٠٠ مكتب وتم توزيع ٦٠٠٠ مكتب على المدارس في أنحاء المحافظات الشمالية الثلاث. وقد وصلت الآن جميع المواد المطلوبة لإنتاج المكاتب في إطار المرحلة الأولى ومن المنتظر أن تصل سلع مماثلة للإنتاج الخاص بالمرحلة الثانية في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتقترب نحو

٩٠ في المائة من عمليات إصلاح المدارس على الانتهاء. وسيظل العمل جارياً في ٨١ مدرسة من مجموع المدارس البالغ ٩٠ مدرسة. وقد اكتمل الآن العمل في ٤٢ في المائة من المدارس الجاري إصلاحها. وأكملت اليونيسيف تماماً توزيعها لمجموعات الطلاب والفصول والترويح الخاصة بالمرحلة الأولى ووصلت إلى جميع المدارس الابتدائية البالغ عددها ٢٠١٩ مدرسة لوزم للطلاب للعام الدراسي ١٩٩٧-١٩٩٨. وقد استفاد من هذه اللوازم المدرسية ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ طفل، كما استفاد منها ٢٧ ٠٠٠ طالب إضافي من المدارس المتوسطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصلت المطابع التي سيجري تركيبها في إربيل والسليمانية، وسوف تستخدم في إنتاج ٤,٥ مليون كتاب مدرسي سنوياً. ويجري توفير الأموال لهذا المشروع من جميع مراحل العملية الثلاث، التي تبلغ تكلفتها الكلية، بما في ذلك المواد القابلة للاستهلاك، ٩,٢ مليون دولار. ولدى إكمال هذا المشروع، سيتوافر للمطابع من اللوازم والمواد القابلة للاستهلاك ما يكفي لإنتاج نحو ١٥ مليون كتاب مدرسي. وقد بدأت مؤخراً عملية تجديد مباني المدارس، إذ يجري العمل في إصلاح ١٤ مدرسة في دهوك، و ١٩ مدرسة في إربيل، و ٢١ مدرسة في السليمانية. ويجري العمل أيضاً في إصلاح مرافق المياه والمرافق الصحية في ٣٧ مدرسة. وعقب توزيع اللوازم المدرسية، ازدادت في البداية معدلات القيد بالمدارس بصورة كبيرة في بداية العام الدراسي. ويجري حالياً استقصاء مدرسي شامل لتوفير المزيد من المعلومات النوعية.

الإنصاف

١٣١ - تم توزيع اللوازم المدرسية على أساس يجمع ما بين كثافة السكان وكثافة المدارس وتجلّى هذا في خطط التخصيص التفصيلية. ويأتي هذا بطبيعة الحال في صالح المناطق الحضرية وشبه الحضرية التي يرتفع فيها عدد التلاميذ ودرجة تركيز الهياكل الأساسية للمدارس. ووفقاً لما تقوله اليونيسيف، فإن الأولوية في التوزيع أوليت للمدارس التي هي في أمس الحاجة إلى السبورات، والمكاتب، ومعينات التدريس والمرافق الصحية. بيد أن صعوبات النقل كانت نتيجتها أن معظم التوزيع تم فيما يبدو داخل بغداد وحولها. وينبغي إصلاح هذا الخلل في التوازن عندما تتلقى وزارة التعليم الشاحنات الـ ٤٠ التي تمت بالفعل الموافقة عليها في إطار المرحلة الثالثة. وكإجراء مؤقت، تستأجر الوزارة شاحنات لهذا الغرض، بيد أن الطاقة ما زالت غير كافية نظراً لأن الأموال المتوافرة محدودة.

الكفاية

١٣٢ - لم يصل إلى العراق حتى الآن سوى ٢٠,٧ في المائة من الاعتماد المرصود في إطار المراحل من الأولى إلى الثالثة والبالغ ٣٦ مليون دولار، ولم يوزع منه سوى النصف. ولم ترد بعد أي لوازمت الموافقة عليها في إطار المرحلة الثالثة. ووفقاً لما تقوله وزارة التعليم، يلزم اعتماد مبلغ إجمالي قدره ١٣٠ مليون دولار لوقف حدوث مزيد من التدهور في الحالة المتهاكلة لمدارس العراق. ومن ثم فإن المبلغ الإجمالي المرصود في إطار المراحل الثلاث لن يغطي سوى ٢٧ في المائة من الاحتياجات العاجلة. ويعني اختلال توازن الإنفاق من جانب القطاعات المختلفة في إطار المرحلتين الأولى والثانية أن المبلغ المرصود الفعلي هو ٢١,٧ مليون دولار. ولكن برغم أن الزيارات التي اضطلع بها مراقبو الأمم المتحدة قبل التنفيذ لعينة من

المدارس قد أكدت بالتفصيل مدى تدهور الهياكل الأساسية للمدارس، ولم يمكن حتى الآن إجراء مسح شامل لتحديد حجم المشكلة. ومن المقرر إجراء هذه الدراسة في بداية العام الدراسي المقبل.

١٣٣ - وقد ذكرت وزارة التعليم أنه لم تطرأ زيادة في الانتظام في الدراسة بعد وصول اللوازم. وبالرغم من أن هذه المقولة لم تخضع للاختبار، فإن هذا يعكس على الأرجح حقيقة أنه بالرغم من الإسراع في عمليات التسليم، إلا أن التنفيذ الفعال ما زال في مرحلة مبكرة للغاية.

زاي - إصلاح المستوطنات

الفعالية

١٣٤ - يجري تعزيز فعالية برنامج إصلاح المستوطنات من خلال إجراء سلسلة من الدراسات الاستقصائية الرامية إلى التمكين من تحسين استهداف احتياجات السكان سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. وتشير الدراسات الاستقصائية إلى وجود احتياجات واسعة النطاق لإصلاح المستوطنات، مع التركيز على المناطق الحضرية وشبه الحضرية، التي يقيم بها حالياً ما يصل إلى ٧٠ في المائة من السكان. ومن الواضح أن المطالب المتعلقة بإصلاح الهياكل الأساسية والخدمات هائلة في هذه المناطق. وعلاوة على ذلك، يجري توفير دعم مستمر لأنشطة المستوطنات على نحو يتسم بقدر أكبر من المنهجية وفعالية التكلفة، استناداً إلى الخبرة المكتسبة أثناء تنفيذ المراحل السابقة. ويجري باستمرار تطوير عنصر المشاركة المجتمعية، وتشجيعه في مراحل بدء، وتحديد، وتنفيذ كل مشروع من مشاريع إعادة التوطين المتكاملة.

١٣٥ - وقد ركزت الجهود الإنسانية لوكالات الدعم الخارجية والمجتمعات المحلية في تنفيذها لبرامج إصلاح المستوطنات في السنوات الأخيرة في المقام الأول على الاحتياجات العمرانية المباشرة، من قبيل أماكن الإيواء الطارئ. ونتيجة لذلك، قام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بتحديد عمليات الإصلاح التكميلية للأغراض الإنسانية والاضطلاع بها، وتعزيز الأنشطة المنتجة في ميادين من قبيل إمدادات المياه، والتصحاح، وتشبيد المرافق الصحية والتعليمية.

١٣٦ - ويمثل تطوير الشبكة الاقتصادية أحد السبل الأخرى المحددة لتحسين الفعالية الإجمالية للبرنامج. ويقوم الموئل بإيجاد أقصى عدد ممكن من الوظائف في المجتمعات المحلية الأشد احتياجاً من خلال آليته التنفيذية عن طريق التعاقد من الباطن مع مقاولين محليين لتنفيذ المشاريع. وقد كان لهذا أثره في حفز الاقتصاد في كل محافظة.

الإنصاف

١٣٧ - يركز البرنامج في المقام الأول على أضعف قطاع من قطاعات السكان. ويجري في إطار أنشطة الموئل استهداف أربع فئات عريضة، وهي أضعف فئات السكان في المدن والبلدات التي لا تتوافر بها سبل الوصول إلى الهياكل الأساسية والخدمات الضرورية؛ ومجموعة الحالات القديمة التي تضم الأفراد الذين

نُقلوا من قراهم إلى مدن التجمع في المحافظات الشمالية أثناء عقدي السبعينات والثمانينات الراغبين في العودة إلى قراهم؛ والراغبين في البقاء في مدن التجمع الذين يلزم تحسين سبل وصولهم إلى الهياكل الأساسية والخدمات؛ ومجموعة من الحالات الحديثة من الأفراد الذين لا يتوافر أمامهم خيار العودة إلى مواطنهم الأصلية. وتلبي الخطة التي وضعها الموئل احتياجات هذه الفئات المختلفة على نحو منصف، وذلك رهنا بمراعاة للمناطق ذات الأولوية كما يجري تحديدها من خلال الدراسات الاستقصائية.

الكفاية

١٣٨ - هناك نحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص بحاجة إلى المساعدة لإعادة توطينهم بصفة دائمة إما في مواطنهم الأصلية أو في مواقع جديدة. ويقدر عدد الباقين في مدن التجمع المحتاجين إلى المساعدة بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ فرد آخرين. وأخيراً تشير التقديرات إلى وجود نحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص ممن يمثلون أضعف فئات السكان في المدن والبلدات، محرومين من سبل الوصول إلى الهياكل والخدمات الأساسية.

١٣٩ - وسوف تساعد الموارد المعتمدة في إطار المراحل من الأولى إلى الثالثة ٥٠٠ ٠٠٠ أسرة فقط، وبذلك لن تصل إلا إلى ٢٠ في المائة من الأسر الأمس احتياجاً. وتتطلب الاحتياجات الأساسية للسكان في الحضر مزيداً من النظر المنهجي، على النحو الذي يجري الشروع فيه حالياً بالنسبة للمرحلة الثالثة في قطاع المياه والمرافق الصحية.

١٤٠ - ويقدر أن مجموع الأموال اللازمة لإصلاح المستوطنات في المناطق الريفية في المحافظات الشمالية دھوك وإربيل والسليمانية يبلغ ٢١٠ ملايين دولار. ويشمل هذا المبلغ، لدى توزيعه حسب العناصر، ٧٠ مليون دولار لإصلاح المستوطنات الريفية، و ٨٥ مليون دولار لإصلاح الهياكل والخدمات الأساسية في القرى ومراكز النمو، و ٥٥ مليون دولار للمساعدة المقدمة للمشردين داخلياً فيما يتعلق بالهياكل الأساسية. وفضلاً عن ذلك، فإن الأعمال المتصلة بالهياكل الأساسية في المدن والمناطق الحضرية سوف تستلزم مدخلات كبيرة. وتشير التقديرات إلى أن الاحتياجات من الميزانية في المدن الرئيسية الثلاث وأكبر مدن التجمع فيما يتصل بأنشطة المياه والمرافق الصحية وحدها يمكن أن تبلغ ٢٠٠ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، فما زال من المتعين استقصاء نطاق العمل اللازم لأنشطة إصلاح المستوطنات الحضرية الأخرى.

حاء - التوعية بخطر الألغام وإزالة الألغام

الفعالية

١٤١ - لا توجد بصفة عامة أي مشاكل أو حالات تأخير لا داعي له بين مواعيد تقديم طلبات التعاقد والموافقة عليها. وبالمثل، فإن الفترة التي تنقضي فيما بين الموافقة على العقود ووصول المعدات إلى المنطقة مرضية. إلا أن هناك حالات من التأخير غير المقبول تنشأ بين وقت وصول المعدات إلى المنطقة ووقت تسليمها. ويعزى هذا الأمر إلى مجموعة من العوامل، وتجرى معالجة هذه المسائل من خلال نقل أحد الموظفين الدوليين من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى بغداد لإدارة حركة المعدات والموظفين.

الإنصاف

١٤٢ - تُحدد مناطق العمليات وفقاً للمعايير والأولويات التي توضع بالاشتراك مع السلطات المحلية. وتوجه الأولوية العليا إلى حقول الألغام التي تتسبب في معدلات إصابة مرتفعة، تليها المناطق الملوثة التي تقرر التشييد عليها و/أو إعادة التوطين فيها، والأراضي الزراعية والمراعي الملوثة، وغيرها من المناطق الملوثة التي تشكل عقبات أمام الحياة اليومية، من قبيل أماكن الحصول على المياه والطرق الملوثة. وفي المرحلة الأولى، وفّر البرنامج فريقاً واحداً لكل من المحافظات الشمالية الثلاث دهوك وإربيل والسليمانية. وفي المراحل اللاحقة، حدد البرنامج مناطق تتركز فيها الألغام في إربيل والسليمانية وسيجري نشر أفرقة إضافية في هذه المناطق وحدها. وسوف تلقى حقول الألغام ذات الأولوية العالية التي لا يمكن إزالة الألغام منها فوراً أولوية في رسم حدودها، وستكون هذه المناطق أيضاً هدفاً لحملة مكثفة للتوعية بأخطار الألغام.

الكفاية

١٤٣ - بالنظر إلى أن عمليات إزالة الألغام لا تزال في مرحلة مبكرة للغاية، فإن الأثر الواسع لبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لم يظهر بعد في المحافظات الشمالية الثلاث. بيد أن الإحصائيات الأخيرة لحوادث الألغام تشير إلى حدوث انخفاض في الحوادث المتصلة بالألغام. وليس من شك في أن السبب في هذا يرجع أساساً إلى النجاح البالغ الذي أحرزته حملة التوعية بأخطار الألغام التي وصلت إلى معظم السكان خلال الـ ١٢ شهراً الماضية. وسوف يؤدي البرنامج المتكامل الذي وضعه المكتب لإزالة الألغام، والمسح، ورسم الحدود، ومساعدة الضحايا، ووضع قواعد للبيانات، إلى تسهيل عودة السكان إلى قراهم الأصلية.

ثامناً - الملاحظات والتوصيات

١٤٤ - يسرني أن أشير إلى أنه، منذ اعتماد الجمعية العامة لقرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨) الذي أيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير التكميلي (S/1998/90)، والتي زادت، في تعزيز آثارها الإيجابية، التدابير التي اتخذتها لجنة مجلس الأمن ومكتب برنامج العراق، حدث تقدم كبير في التعجيل بتجهيز الطلبات والموافقة عليها. ويجري النظر في إجراء تحسينات أخرى في العملية بأكملها في اللجنة ومكتب برنامج العراق عملاً بتوجيهاتي إلى الأمانة العامة وتوصياتي إلى اللجنة، المفصلة في الفقرات ٥٣ إلى ٥٨ من تقريرتي.

١٤٥ - وأرحب بالمقرر الذي اتخذته لجنة مجلس الأمن بشأن توصيتي بالنظر والموافقة على الطلبات حتى قبل توافر الاعتمادات في حساب العراق بالأمم المتحدة، على أساس أن الأمانة العامة لن ترسل خطابات الموافقة إلا بعد التأكد من توافر اعتمادات كافية في الحساب. بيد أنه لسوء الحظ، فإن المعدل السريع إلى حد كبير لموافقة اللجنة قابله انخفاض كبير في أسعار النفط، بحيث وصل عدد الطلبات الموافق عليها أكثر من ٢٠٠ طلب في وقت من الأوقات، ولكن لم يمكن إصدار خطابات الموافقة بسبب نقص الاعتمادات.

١٤٦ - وتنبغي ملاحظة أنه نتيجة لتناقص وقت التجهيز والموافقة في إطار المرحلة الثالثة والترتيبات التعاقدية المحسنة بين حكومة العراق ومورديها، حدثت زيادة عامة في إطار وحجم الإمدادات الإنسانية التي تصل العراق. ومع ذلك فإن شحنات الإمدادات ما تزال غير منتظمة، حيث يجري الإحساس بأعمق الأثر في قطاعي الأغذية والصحة. ويساورني القلق لأنه خلال المرحلة الثالثة، لم تسلم سلة كاملة سوى مرة واحدة للمتلقين (في آذار/ مارس ١٩٩٨). ومن الضروري الاستمرار في تحسين التنسيق بين حكومة العراق والأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وذلك لضمان تقديم الطلبات وتجهيزها على حسب أولوياتها النسبية وتزويد لجنة مجلس الأمن بالمعلومات ذات الصلة، على النحو الوارد في الفقرة ٥٣ (ب) من تقريره.

١٤٧ - ويساورني قلق عميق لإشارة دراسة استقصائية أجرتها وزارة الصحة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرامج الأغذية العالمي في آذار/ مارس ١٩٩٨ إلى عدم وجود اختلاف يمكن قياسه في الحالة التغذوية للأطفال دون سن الخامسة منذ الدراسة الاستقصائية التي أجروها في نيسان/أبريل ١٩٩٧. بيد أنني ألاحظ أن آخر دراسة استقصائية أشارت أيضاً إلى أن تنفيذ البرنامج الإنساني أوقف حدوث مزيد من التدهور في الحالة التغذوية للأطفال.

١٤٨ - ويمثل تمديد برنامج التغذية المستهدف فئات بعينها في خطة التوزيع المعززة (S/1998/446) ليشمل ١٥ محافظة في وسط وجنوب العراق أو لمحاولة من جانب الحكومة في إطار القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لمعالجة مشكلة سوء تغذية الأطفال الخطيرة ببرنامج ذي تركيز ملائم، وينبغي الترحيب بذلك. وعلاوة على ذلك، فقد استجابت الحكومة بشكل إيجابي لطلبي بمخصص إضافي قدره ٨ ملايين دولار تحت قطاع الصحة، من أجل برامج التغذية المستهدفة الحوامل والأمهات المرضعات، التي ستعزز أيضاً صحة الأطفال. وسيقوم مراقبو الأمم المتحدة برصد مدى فعالية تنفيذ هذه البرامج. وينبغي أن تؤدي التحسينات الأخرى المتعلقة بالأغذية، والصحة، والمياه، والإصحاح الواردة في خطة التوزيع المعززة إلى أمن تغذوي أكبر.

١٤٩ - وقد أفاد مراقبو الأمم المتحدة عن حدوث تحسن ملحوظ في توفر الأدوية في المحافظات الشمالية الثلاث، وهو ما أسفر عن إنهاء توزيع الأدوية بالبطاقات. وهذا التطور ومعه أيضاً الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية لتشجيع زيادة الرشادة في كتابة التذاكر الطبية يستأهل الترحيب الشديد. وفي المحافظات الخمس عشرة في وسط وجنوب العراق، باتت الأدوية واللوازم الطبية تصل الآن بتواتر أكبر، وإن استمر وجود اختلافات في معدل توافر أدوية من مختلف الفئات. وينبغي أيضاً ملاحظة أن المراكز الصحية التي يطلب إليها الاستجابة إلى مستوى غير متناسب من حالات الطوارئ، لا تزال غير مهيئة عادة بالموظفين أو باللوازم بشكل واف. وإنني أنتظر أن يؤدي عمل آلية الأمم المتحدة للمراقبة بالنسبة لتقدير مشتريات القطاع الصحي إلى تمكين وزارة الصحة من التأكد من إعطاء اللوازم الصحية الأساسية الأولوية التي تستحقها في عملية الشراء. وفي قطاع الماء والصرف الصحي، ورغم المشاكل الواسعة النطاق المبينة في تقريره، بدأت الاستفادة من اللوازم المنصوص عليها في إطار القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) تفصي إلى تحسين نوعية المياه التي تضخها محطات معالجة المياه، على الأقل في بغداد وفي بعض المحافظات الأخرى. وسيواصل مراقبو الأمم المتحدة إطلاع السلطات العراقية ذات الصلة على النتائج التي يتوصلون إليها بالنسبة لهذا القطاع الذي تترتب عليه آثار كبيرة في الحالة الصحية والتغذية للسكان، وذلك من أجل

مضاعفة الأثر الناجم عن مجمل عملية إعادة التأهيل المضطلع بها. وأود أن أعرب عن ترحيبي بما يسفر عنه الاستخدام الفعال لمعظم المدخلات في الوقت الحاضر من زيادة إنتاج الأغذية في جميع أنحاء البلد. وسيواصل مراقبو الأمم المتحدة تقييم الكيفية التي يمكن بها ترجمة ذلك إلى قدر أكبر من الأمن الغذائي وخاصة لأشد الناس حاجة.

١٥٠ - واعتباراً من الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت شرق الولايات المتحدة يوم السبت ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، ستكون أمامنا فترة ١٨٠ يوماً جديدة، عملاً بالفقرة ١ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨). وأخذاً بعين الاعتبار ما أعرب عنه المجلس من تأييد لضرورة إجراء زيادة كبيرة في المدخلات الإنسانية المأذون بها في إطار البرنامج، فإنه لا بد من التأكيد ليس فقط على المحافظة على قوة الدفع الكامنة وراء التطورات الإيجابية المذكورة أعلاه بل وزيادتها بمقدار أكبر. وبناء عليه، وبغية تأمين توليد الإيرادات النفطية الضرورية لتنفيذ خطة التوزيع المعزز (S/1998/446)، يجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات مبكرة بشأن توصياتي المقدمة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/330 و Corr.1) بخصوص قطع الغيار والمعدات النفطية التي يحتاجها العراق من أجل الوصول إلى الإيرادات المستهدفة.

١٥١ - وفي أعقاب موافقتي في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨ على خطة التوزيع المعزز، جرى في الفترة من ٣٠ أيار/ مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ تحميل خمس حمولات نفطية تقدر قيمتها الإجمالية بمبلغ ٦٠ مليون دولار، لم يمكن لأسباب فنية تحميلها قبل ذلك التاريخ. وقد وقّعت العقود المتصلة بهذه الحمولات ووفق عليها قبل يوم ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨ مع توقع استخدام الإيرادات الناجمة عنها في تأمين لوازم إنسانية في إطار المرحلة الثالثة. ومن ثم فإنني أعتزم تخصيص الأموال الآتية من هذه الحمولات للمرحلة الثالثة من أجل توفير الإيرادات المتوخاة من وراء الموافقة على هذه العقود، وبغية الحيلولة دون حدوث أي اضطرابات غير ضرورية في تسليم اللوازم الإنسانية.

١٥٢ - وأود أن أغتنم هذه المناسبة لكي أعرب عن تقديري للتفاني والالتزام اللذين يبديهما جميع موظفي منظومة الأمم المتحدة المشاركين في تنفيذ البرنامج، في ظروف معقدة، بل وعسيرة في بعض الأحيان. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لحكومة العراق لما تبديه من تعاون مستمر.

المرفق الأول

مركز الطلبات

في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨

(المجاميع التراكمية)

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
٩٥٧ ^(أ)	٦١١ ^(ب)	٥١٢ ^(ج)
٨٧٩	٥٣٧	٤٢٢ ^(د)
٨٣٥	٥٣٦	٣٧١ ^(هـ)
٤٤	١	-
-	-	١٩

- (أ) تشمل ٧٨ طلبا ألغيت فيما بعد.
- (ب) تشمل ٧٤ طلبا ألغيت فيما بعد.
- (ج) تشمل ٨ طلبات ألغيت فيما بعد، و ٨٢ طلبا لم تعمم بعد.
- (د) تشمل ٣٢ طلبا تنتظر المواعيد الأخيرة لإجراء "عدم الاعتراض".
- (هـ) الأموال غير متاحة بعد لجميع الطلبات الموافق عليها.

المرفق الثاني

كميات السلع الغذائية التي وصلت، والكميات التي
تم توزيعها، وأرصدة المخزون في ١٥ أيار/ مايو

(الكميات التراكمية: المراحل الأولى والثانية والثالثة)

(أطنان)

السلعة	الكميات التراكمية التي وصلت إلى العراق	الكميات التي تم توزيعها في المحافظات حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨	رصيد المخزون المتوفر في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨	الكمية المطلوبة للتوزيع وفقا للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) في أيار/ مايو ١٩٩٨
القمح	٣ ٤٩٧ ٧٩٧	٣ ١١٠ ١٧٩	٣ ٨٧ ٦١٨	٢ ٢٩ ٩٦٦
الأرز	٧١٣ ٤١٤	٦٢٦ ٠٩٥	٨٧ ٣١٩	٣٤ ٤٩٥
المسلي النباتي	٢٥٨ ١٨١	٢٤٩ ٩٠١	٨ ٢٨٠	١٤ ٣٧٣
البقوليات	٢٠٧ ١٨٨	٢٠٨ ٣٥٢ ^(ب)	- ١٦٤ ^(ب)	٣ ٤٤٩
الملح المعالج باليود	٣٠ ٢٨٣	٢٧ ٤٦٣	٢ ٨٢٠	صفر
حليب الأطفال	١٣ ٣٨٩	١٢ ٩٨٢	٤٠٧	٨٧٨
السكر	٥٣٩ ٠٧٢	٤٩٢ ٦٥٧	٤٦ ٤١٥	٤٥ ٩٩٣
الشاي	٣٤ ٢٩٤	٣١ ٠١٣	٣ ٢٨١	٢ ٣٠٠
صابون الوجه	٦٤ ٥٨٧	٥٧ ٦٣٩	٦ ٩٤٨	٥ ٧٤٩
المنظفات الصناعية	١٠٠ ١٨٦	٨١ ٣٨٩	١٨ ٧٩٧	٨٠ ٤٩
المجموع	٥ ٤٥٨ ٣٩١	٤ ٨٩٧ ٦٧٢	٥٦٠ ٧١٩	٣٤٥ ٢٥١

(أ) تشمل ٧ ٩٨٥,٠١ طنا متريا من الفاصوليا البيضاء التي لم تعتمد بسبب مشكلة تتعلق بالجودة، غير أنها وزعت على المحافظات في غضون ذلك.

(ب) نتيجة لتوزيع سلع غير مصدق عليها على محافظتين، تظهر أرصدة المخزون عجزا غير فعلي.

المرفق الثالث

توزيع سلة الأغذية

ألف - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إلى شباط/فبراير ١٩٩٨
(الوسط/الجنوب)

قمح ٩ كغم
أرز ٢,٥ كغم
بقوليات ١ كغم
مسلي ١ كغم
سكر ٢ كغم
شاي ١٥٠ غم
ملح ١٥٠ غم
حليب أطفال ٢,٧ كغم
صابون ٢٥٠ غم
منظفات صناعية ٢٥٠ غم

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

قمح ٩ كغم
أرز ٢,٥ كغم
بقوليات ١ كغم
مسلي ١ كغم
سكر ٢ كغم
شاي ١٥٠ غم
ملح ١٥٠ غم
حليب أطفال ٢,٧ كغم
صابون ٢٥٠ غم
منظفات صناعية ٢٥٠ غم

كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

قمح ٩ كغم
أرز ٢,٥ كغم
بقوليات ١ كغم
مسلي ١ كغم
سكر ٢ كغم
شاي ١٥٠ غم
ملح ١٥٠ غم
حليب أطفال ٢,٧ كغم
صابون ٢٥٠ غم
منظفات صناعية ٢٥٠ غم

شباط/فبراير ١٩٩٨

باء - آذار/ مارس إلى أيار/ مايو ١٩٩٨
(الوسط/الجنوب)

قمح ٩ كغم
أرز ٢,٥ كغم
بقوليات ١ كغم
مسلي ١ كغم
سكر ٢ كغم
شاي ١٥٠ غم
ملح ١٥٠ غم
حليب أطفال ٢,٧ كغم
صابون ٢٥٠ غم
منظفات صناعية ٣٥٠ غم

آذار/ مارس ١٩٩٨

قمح ٩ كغم
أرز ٢,٥ كغم
بقوليات ١ كغم
مسلي ١ كغم
سكر ٢ كغم
شاي ١٥٠ غم
ملح ١٥٠ غم
حليب أطفال ٢,٧ كغم
صابون ٢٥٠ غم
منظفات صناعية ٣٥٠ غم

نيسان/أبريل ١٩٩٨

قمح ٩ كغم
أرز ٢,٥ كغم
بقوليات ١ كغم
مسلي ١ كغم
سكر ٢ كغم
شاي ١٥٠ غم
ملح ١٥٠ غم
حليب أطفال ٢,٧ كغم
صابون ٢٥٠ غم
منظفات صناعية ٣٥٠ غم

أيار/ مايو ١٩٩٨

المرفق الرابع

التغطية الرقابية في جميع القطاعات خلال الفترة الممتدة
من ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إلى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨

عمليات مراقبة القطاعات							الوكالة
المجموع	التعليم	المياه والصرف الصحي	الكهرباء	الزراعة	الطب	الأغذية	
٣ ٨٧٨	-	١٩	١٠	٦٧	٤٧٥	٣ ٣٠٧	وحدة المراقبة الجغرافية
١ ٠٦٤	١١٦	٧٨٦	-	-	١٦٢	-	اليونيسيف
٢ ٢٢٣	-	-	-	-	٢ ٢٢٣	-	منظمة الصحة العالمية
١٠٠ ٣٢٠	-	-	-	-	-	١٠٠ ٣٢٠	برنامج الأغذية العالمي*
١٣٢	-	-	-	١٣٢	-	-	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٦٠	٦٠	-	-	-	-	-	اليونسكو
٩٥	-	-	٩٥	-	-	-	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
١٠٧ ٧٧٢	١٧٦	٨٠٥	١٠٥	١٩٩	٢ ٨٦٠	١٠٣ ٦٢٧	المجموع

* يشمل ٩٧ ٩٢٣ عملية مراقبة قام بها مراقبون محليون لبرنامج الأغذية العالمي.

المرفق الخامس

المبالغ المخصصة وقيمة الكميات التي وصلت موزعة حسب القطاع

(بدولارات الولايات المتحدة)

ألف - المرحلتان الأولى والثانية

المرحلة الأولى						
القطاع	المبالغ المخصصة في الميزانية			قيمة الكميات التي وصلت إلى البلد		
	١٥ محافظة	٣ محافظات شمالية	المجموع على نطاق البلد	١٥ محافظة	٣ محافظات شمالية	المجموع على نطاق البلد
الأغذية	٧٨٣ ٤٨٠ ٠٠٠	١٢٢ ٥٣٠ ٠٠٠	٩٠٦ ٠١٠ ٠٠٠	٧٦٦ ٠٨١ ٠٧٤	١٢٠ ٨٩٩ ٥٥٢	٨٨٦ ٩٨٠ ٦٢٦
التغذية	-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٤ ٥٩١ ٤٣٠	٤ ٥٩١ ٤٣٠
الطب	١٨١ ٢٠٠ ٠٠٠	٢٨ ٨٠٠ ٠٠٠	٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١١٣ ٢٦٥ ٠٠٠	١٦ ٥٤٠ ٠٠٠	١٢٩ ٨٠٥ ٠٠٠
الصحة	-	١٠ ٤٠٠ ٠٠٠	١٠ ٤٠٠ ٠٠٠	-	٩ ٦٩٨ ٢٣٤	٩ ٦٩٨ ٢٣٤
المياه والمرافق الصحية	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٢٠٠ ٠٠٠	٤٤ ٢٠٠ ٠٠٠	١٩ ٤١٣ ٠٨٤	١٠ ٧١٧ ٤٦٩	٣٠ ١٣٠ ٥٥٣
الكهرباء	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣ ٢٧٠ ٠٠٠	٥٩ ٢٧٠ ٠٠٠	١٥ ٩٠٠ ٠٠٠	٢ ٧٠٠ ٠٠٠	١٨ ٦٠٠ ٠٠٠
الزراعة	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ١٥٠ ٠٠٠	٤٤ ١٥٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٥ ٣٥٦	١٧ ٧٣٧ ٠٠٠	٣٧ ٧٤٢ ٣٥٦
التعليم	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ١٥٠ ٠٠٠	٢٧ ١٥٠ ٠٠٠	٥ ٧٣٥ ٤٥٤	٧ ٥٩٠ ٥٢٥	١٣ ٣٢٥ ٩٧٩
إعادة التوطين	-	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	-	*٧ ٩٠٠ ٠٠٠	٧ ٩٠٠ ٠٠٠
إزالة الألغام	-	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	-	*٢ ٣٠٠ ٠٠٠	٢ ٣٠٠ ٠٠٠
المجموع	١ ٠٦٠ ٦٨٠ ٠٠٠	٢٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٣٢٠ ٦٨٠ ٠٠٠	٩٤٠ ٣٩٩ ٩٦٨	٢٠٠ ٦٧٤ ٢١٠	١ ١٤١ ٠٧٤ ١٧٨

* يشمل قيم العنصر النقدي.

المرحلة الثانية						
القطاع	المبالغ المخصصة في الميزانية			قيمة الكميات التي وصلت إلى البلد		
	١٥ محافظة	٣ محافظات شمالية	المجموع على نطاق البلد	١٥ محافظة	٣ محافظات شمالية	المجموع على نطاق البلد
الأغذية	٧٨٣ ٤٧٠ ٠٠٠	١٢٢ ٥٣٠ ٠٠٠	٩٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٤٢ ٣٥٨ ٨١٢	٨٩ ١٣٢ ٠٧٧	٧٣١ ٤٩٠ ٨٨٩
التغذية	-	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٦ ٤٧٦ ٦٦٥	٦ ٤٧٦ ٦٦٥
الطب	١٨١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٤٠٦ ٣٧٩	٩٥ ٠٠٠	٦ ٥٠١ ٣٧٩
الصحة	-	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٨ ٨١٣ ٢٣٣	٨ ٨١٣ ٢٣٣
المياه والمرافق الصحية	٢٤ ١٧٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٤ ١٧٠ ٠٠٠	٣ ٤٣٧ ٦٤٢	٧٧٤ ٥٩٧	٤ ٢١٢ ٢٣٩
الكهرباء	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٩ ٣٠٠ ٠٠٠	٥٥ ٣٠٠ ٠٠٠	١ ١٠٠ ٠٠٠	-	١ ١٠٠ ٠٠٠
الزراعة	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢ ٨٣٢ ٧٢٦	١٠ ٥٨٦ ٠٠٠	٢٣ ٤١٨ ٧٢٦
التعليم	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٣٠٠ ٠٠٠	٢٧ ٣٠٠ ٠٠٠	٣ ٦٣٠ ٨٧٥	١٦٥ ٥٧٦	٣ ٧٩٦ ٤٥١
إعادة التوطين	-	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	-	*٤ ٩٤٠ ٠٠٠	٤ ٩٤٠ ٠٠٠
إزالة الألغام	-	٢ ٦٧٠ ٠٠٠	٢ ٦٧٠ ٠٠٠	-	*٦٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠
المجموع	١ ٠٦٠ ٦٤٠ ٠٠٠	٢٦٠ ٨٠٠ ٠٠٠	١ ٣٢١ ٤٤٠ ٠٠٠	٦٦٩ ٧٦٦ ٤٣٤	١٢١ ٥٨٣ ١٤٨	٧٩١ ٣٤٩ ٥٨٢

* يشمل قيم العنصر النقدي.

باء - المرحلة الثالثة

المرحلة الثالثة						
قيمة الكميات التي وصلت إلى البلد			المبالغ المخصصة في الميزانية			القطاع
المجموع على نطاق البلد	٣ محافظات شمالية	١٥ محافظة	المجموع على نطاق البلد	٣ محافظات شمالية	١٥ محافظة	
٧٣ ٤٩٣ ٣٩١	١ ٣٧٤ ٩٥٨	٧٢ ١١٨ ٤٣٣	٩٠٦٠١٠ ٠٠٠	١٢٢ ٥٣٠ ٠٠٠	٧٨٣ ٤٨٠ ٠٠٠	الأغذية
١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	التغذية
-	-	-	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الطب
٦ ٧٥٥ ٥٠٥	٦ ٧٥٥ ٥٠٥	-	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	الصحة
-	-	-	٤٤ ١٧٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٤ ١٧٠ ٠٠٠	المياه والمرافق الصحية
-	-	-	٦١ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٥٠٠ ٠٠٠	الكهرباء
-	-	-	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	الزراعة
-	-	-	٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	التعليم
٦٠٠ ٠٠٠	*٦٠٠ ٠٠٠	-	١١ ٠٠٠ ٠٠٠	١١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	إعادة التوطين
٨٢٩ ٠٠٠	*٨٢٩ ٠٠٠	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	إزالة الألغام
٨٣ ١٧٧ ٨٩٦	١١ ٠٥٩ ٤٦٣	٧٢ ١١٨ ٤٣٣	١ ٣٢٠ ٦٨٠ ٠٠٠	٢٦١ ٥٣٠ ٠٠٠	١ ٠٥٩ ١٥٠ ٠٠٠	المجموع

* يشمل قيم العنصر النقدي.

المرفق السادس

موجز التنفيذ القطاعي للمراحل الأولى والثانية والثالثة في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨

ألف - الأغذية

عملية الشراء بكميات كبيرة*							
المبلغ المخصص على نطاق البلد		الكميات المقدمة الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		الكميات التي وافقت عليها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		الكميات التي وصلت الى البلد	
المرحلة		القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص
المرحلة الأولى	الأغذية	٨٧٠ ٠١٠ ٠٠٠	٩٤٥ ٧١٧ ٠٩٨	١٠٨,٧٠	٩٤٥ ٧١٧ ٠٩٨	١٠٨,٧٠	٩٤٥ ٧١٧ ٠٩٨
	المعدات	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ١٦٤ ٧٥٤	٥٦,٠١	٢٠ ١٦٤ ٧٥٤	٥٦,٠١	٣٠,٥٧
المرحلة الثانية	الأغذية	٨٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٧٣ ٢٠٧ ٦٨٦	١٠٠,٣٧	٨٧٣ ٢٠٧ ٦٨٦	١٠٠,٣٧	٨٣,٠٤
	المعدات	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٤ ٩٠٩ ٨٧٧	٩٦,٩٧	٣٤ ٩٠٩ ٨٧٧	٩٦,٩٧	٢٠,٦١
المرحلة الثالثة	الأغذية	٨٧٠ ٠١٠ ٠٠٠	٩٢٥ ٦٥٣ ٠٨٦	١٠٦,٤٠	٨١٥ ٤٤٢ ١٨٢	٩٣,٧٣	٩٣ ٦٩٨ ٤٠٠
	المعدات	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٨ ٩٥٨ ٩٥٤	٨٠,٤٤	٢٥ ٣٤٧ ٠٤٠	٧٠,٤١	-
المجموع		٢ ٧١٨ ٠٢٠ ٠٠٠	٢ ٨٢٨ ٦١١ ٤٥٥	% ١٠٤	٢ ٧١٤ ٧٨٨ ٦٣٧	% ١٠٠	١ ٧٢٠ ٤٦١ ٢٣٩
							% ٦٣

عملية التوزيع***							
المرحلة		المخصص للتوزيع		الكميات التي وصلت الى المحافظات		الكميات التي سلمت الى المستهلكين النهائيين و/أو المخزون الجاهز للتسليم	
		بدولارات الولايات المتحدة	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	
١٥ محافظة							
المرحلة الأولى	المواد الغذائية	٧٤٧ ٤٨٠ ٠٠٠	٧٦٣ ٩٧٤ ٩٨٩	١٠٢,٢١	٧٦٣ ٩٧٤ ٩٨٩	١٠٢,٢١	
	المعدات	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ١٠٦ ٠٨٥	٥,٨٥	٢ ١٠٦ ٠٨٥	٥,٨٥	
المرحلة الثانية	المواد الغذائية	٧٤٧ ٤٧٠ ٠٠٠	٦٤١ ٩١٨ ٥٦٢	٨٥,٨٨	٦٤١ ٩١٨ ٥٦٢	٨٥,٨٨	
	المعدات	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٤٠ ٢٥٠	١,٢٢	٤٤٠ ٢٥٠	١,٢٢	
المرحلة الثالثة	المواد الغذائية	٧٤٧ ٤٨٠ ٠٠٠	٧٢ ١١٨ ٤٣٣	٩,٦٥	٧٢ ١١٨ ٤٣٣	٩,٦٥	
	المعدات	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٠,٠٠	-	٠,٠٠	
المجموع لجنوب ووسط البلد	المواد الغذائية	٢ ٢٤٢ ٤٣٠ ٠٠٠	١ ٤٧٨ ٠١١ ٩٨٤	٦٥,٩١	١ ٤٧٨ ٠١١ ٩٨٤	٦٥,٩١	
	المعدات	١٠٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٤٦ ٣٣٥	٢,٣٦	٢ ٥٤٦ ٣٣٥	٢,٣٦	
٣ محافظات شمالية							
المرحلة الأولى	المواد الغذائية	١٢٢ ٥٣٠ ٠٠٠	١٢٠ ٨٩٩ ٥٥٢	٩٨,٦٧	١٢٠ ٨٩٩ ٥٥٢	٩٨,٦٧	
	المواد الغذائية	١٢٢ ٥٣٠ ٠٠٠	٨٩ ١٣٢ ٠٧٧	٧٢,٧٤	٨٩ ١٣٢ ٠٧٧	٧٢,٧٤	
المرحلة الثانية	المواد الغذائية	١٢٢ ٥٣٠ ٠٠٠	١ ٣٧٤ ٩٥٨	١,١٢	١ ٣٧٤ ٩٥٨	١,١٢	
	المواد الغذائية	٣٦٧ ٥٩٠ ٠٠٠	٢١١ ٤٠٦ ٥٨٧	٥٧,٥١	٢١١ ٤٠٦ ٥٨٧	٥٧,٥١	
المجموع لشمال البلد	المواد الغذائية	٣٦٧ ٥٩٠ ٠٠٠	٢١١ ٤٠٦ ٥٨٧	٥٧,٥١	٢١١ ٤٠٦ ٥٨٧	٥٧,٥١	
	المواد الغذائية	٣٦٧ ٥٩٠ ٠٠٠	٢١١ ٤٠٦ ٥٨٧	٥٧,٥١	٢١١ ٤٠٦ ٥٨٧	٥٧,٥١	
على نطاق البلد							
المجموع الكلي		٢ ٧١٨ ٠٢٠ ٠٠٠	١ ٦٩١ ٩٦٤ ٩٠٦	٦٢,٢٥	١ ٦٩١ ٩٦٤ ٩٠٦	٦٢,٢٥	
		٢ ٧١٨ ٠٢٠ ٠٠٠	١ ٦٩١ ٩٦٤ ٩٠٦	٦٢,٢٥	١ ٦٩١ ٩٦٤ ٩٠٦	٦٢,٢٥	

* يشير الى القيم على نطاق البلد للمبالغ المخصصة والطلبات والكميات التي وصلت.

** هذا المجموع لا يشمل العقود التي تنتظر تسوية التفاوت في القيم.

*** يشير الى القيم على مستوى المحافظات للكميات التي وصلت ووزعت.

باء - التغذية

ميزانية خطة التوزيع											
القيمة التنفيذية للمعدات والمواد والإمدادات											
الكميات المسلمة الى المستهلكين النهائيين		الكميات التي وصلت الى المحافظات		الكميات التي وصلت الى البلد		الكميات التي وافقت عليها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		الكميات المقدمة الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		المبلغ المخصص	
% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	بدولارات الولايات المتحدة	المرحلة
٣ محافظات شمالية											
٨٦,٨١	٤ ٣٤٠ ٦٨٢	٦٨,١٧	٤ ٥٩١ ٤٣٠	٩١,٨٣	٤ ٥٩١ ٤٣٠	٩٦,٣٥	٤ ٨١٧ ٤٢٩	٩٦,٣٥	٤ ٨١٧ ٤٢٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الأولى
١٩,٧٥	١ ٩٧٥ ٣٢٢	٦٤,٧٧	٦ ٤٧٦ ٦٦٥	٦٤,٧٧	٦ ٤٧٦ ٦٦٥	٨٣,٣٣	٨ ٣٣٢ ٨٣٣	٨٣,٣٣	٨ ٣٣٢ ٨٣٣	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الثانية
٠,٢٠	٢٠ ٠٠٠	٠,٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٥,٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٦٩,١٦	٦ ٩١٥ ٦٣٨	٦٩,١٦	٦ ٩١٥ ٦٣٨	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الثالثة
% ٢٥,٣٤	٦ ٣٣٦ ٠٠٤	% ٥٠,٢٧	١٢ ٥٦٨ ٠٩٥	% ٥٠,٢٧	١٢ ٥٦٨ ٠٩٥	% ٨٠,٢٦	٢٠ ٠٦٥ ٩٠٠	% ٨٠,٢٦	٢٠ ٠٦٥ ٩٠٠	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	المجموع للشمال

جيم - الصحة (الأدوية والإمدادات)

عملية الشراء بكميات كبيرة*						
المرحلة	المبلغ المخصص على نطاق البلد		الكميات المقدمة الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		الكميات التي وافقت عليها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١	
	بدولارات الولايات المتحدة	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	الكميات التي وصلت الى البلد**
المرحلة الأولى	٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢٣ ٣٥٩ ٤١٩	١٠٦,٣٦	٢٢٣ ٣٥٩ ٤١٩	١٠٦,٣٦	٧٥,٩٧
المرحلة الثانية	٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١٧ ٣٥٣ ٨٣٧	١٠٣,٥٠	٢١٢ ٣٤٧ ١٧٦	١٠١,١٢	٢٥,٠٧
المرحلة الثالثة	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٩٦ ٦٧٥ ٣٩٦	٤٨,٣٤	٧٢ ٥٨٨ ٣٧٩	٣٦,٢٩	٠,٠٠
المجموع	٦٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٣٧ ٣٨٨ ٦٥٢	٨٧,٠٠	٥٠٨ ٢٩٤ ٩٧٤	٨٢,٠٠	٣٤,٠٠

عملية التوزيع***					
المرحلة	المخصص للتوزيع		الكميات التي وصلت الى المحافظات		الكميات التي سلمت الى المستهلكين النهائيين و/أو المخزون الجاهز للتسليم
	بدولارات الولايات المتحدة	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص
١٥ محافظة					
المرحلة الأولى	١٨١ ٢٠٠ ٠٠٠	١١٣ ٢٦٥ ٠٠٠	٦٢,٥١	١١٣ ٢٦٥ ٠٠٠	٦٢,٥١
المرحلة الثانية	١٨١ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٤٠٦ ٣٧٩	٣,٥٤	٦ ٤٠٦ ٣٧٩	٣,٥٤
المرحلة الثالثة	١٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٠,٠٠	-	٠,٠٠
المجموع لجنوب ووسط البلد	٥٤٢ ٢٠٠ ٠٠٠	٦ ٤٠٦ ٣٧٩	٢٢,٠٧	٦ ٤٠٦ ٣٧٩	٢٢,٠٧
٣ محافظات شمالية					
المرحلة الأولى	٢٨ ٨٠٠ ٠٠٠	١٦ ٥٤٠ ٠٠٠	٥٧,٤٣	١٦ ٥٤٠ ٠٠٠	٥٧,٤٣
المرحلة الثانية	٢٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٩٥ ٠٠٠	٠,٣٣	٩٥ ٠٠٠	٠,٣٣
المرحلة الثالثة	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٠,٠٠	-	٠,٠٠
المجموع لشمال البلد	٧٧ ٨٠٠ ٠٠٠	١٦ ٦٣٥ ٠٠٠	٢١,٣٨	١٦ ٦٣٥ ٠٠٠	٢١,٣٨
على نطاق البلد					
المجموع الكلي	٦٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣٦ ٣٠٦ ٣٧٩	٪٢١,٩٨	١٣٦ ٣٠٦ ٣٧٩	٪٢١,٩٨

* يشير الى القيم على نطاق البلد للمبالغ المخصصة والطلبات والكميات التي وصلت.

** يشير الى قيمة السلع في مخزونات كيمايا.

*** يشير الى القيم على مستوى المحافظات للكميات التي وصلت ووزعت.

دال - الصحة (مكونات أخرى)

القيمة التنفيذية للمعدات والمواد والإمدادات						ميزانية خطة التوزيع					المرحلة
الكميات المسلمة الى المستهلكين النهائيين		الكميات التي وصلت الى المحافظات*		الكميات التي وصلت الى البلد		الكميات التي وافقت عليها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		الكميات المقدمة الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		المبلغ المخصص	
القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	بدولارات الولايات المتحدة	
٣ محافظات شمالية											
٦٩,٧٣	٧ ٢٥٢ ٠ ٨٥	٨٤,٣٢	٨ ٧٦٩ ٢٣٥	٩٣,٢٥	٩ ٦٩٨ ٢٣٤	٩٣,٢٥	٩ ٦٩٨ ٢٣٤	٩٣,٢٥	٩ ٦٩٨ ٢٣٤	١٠ ٤٠٠ ٠٠٠	المرحلة الأولى
١,٥٨	١٥٧ ٨٤٩	٢,٢٣	٢٢٣ ٠ ٩٨	٨٨,١٣	٨ ٨١٣ ٢٣٣	٨٨,١٣	٨ ٨١٣ ٢٣٣	٨٨,١٩	٨ ٨١٩ ٢٩٦	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الثانية
٠,٠٠	-	٠,٠٠	-	٦٧,٥٦	٦ ٧٥٥ ٥٠٥	٦٧,٥٦	٦ ٧٥٥ ٥٠٥	٦٩,٣٦	٦ ٩٣٥ ٨٦٣	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الثالثة
٢٤,٣٧	٧ ٤٠ ٩ ٩٣٤	٢٩,٥٨	٨ ٩٩٢ ٣٣٣	٨٣,١٢	٢٥ ٢٦٦ ٩٧٢	٨٣,١٢	٢٥ ٢٦٦ ٩٧٢	٨٣,٧٣	٢٥ ٤٥٣ ٣٩٣	٣٠ ٤٠٠ ٠٠٠	المجموع للشمال

* سلمت الى مخازن وزارة الصحة/ منظمة الصحة العالمية.

تتعلق الأرقام في هذا الجدول بجميع برامج منظمة الصحة العالمية فضلا عن التخصيصات (الإضافية) في البرامج الصحية لليونيسيف للمحافظات الشمالية، وتشمل المكونات الصحية عدا الأدوية ولوازم المستشفيات (حساب ال ٥٣ في المائة).

ها ء - المياه والمرافق الصحية

ميزانية خطة التوزيع												المرحلة
القيمة التنفيذية للمعدات والمواد والإمدادات						الكميات التي وافقت عليها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١						
المبلغ المخصص		الكميات المقدمة الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		الكميات التي وصلت الى البلد		الكميات التي وصلت الى المحافظات		الكميات المسلمة الى المستهلكين النهائيين				
بدولارات الولايات المتحدة	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص		
بدولارات الولايات المتحدة	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص		
١٥ محافظة												
٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٨٩٤ ٢٣٥	٩٥,٣٩	٢٢ ٨٩٤ ٢٣٥	٩٥,٣٩	١٩ ٤١٣ ٠ ٨٤	٨٠,٨٩	١٥ ٤٧٨ ٣٠٠	٦٤,٤٩	٨ ٩٠٤ ٢٨٢	٣٧,١٠	المرحلة الأولى	
٢٤ ١٧٠ ٠٠٠	٢٠ ١٦٩ ٧٩٢	٨٣,٤٥	٢٠ ١٦٩ ٧٩٢	٨٣,٤٥	٣ ٤٣٧ ٦٤٢	١٤,٢٢	-	٠,٠٠	-	٠,٠٠	المرحلة الثانية	
٢٤ ١٧٠ ٠٠٠	١٧ ٢١٨ ٣٠٤	٧١,٢٤	١٦ ١٠٠ ٥١٧	٦٦,٦١	-	٠,٠٠	-	٠,٠٠	-	٠,٠٠	المرحلة الثالثة	
٧٢ ٣٤٠ ٠٠٠	٦٠ ٢٨٢ ٣٣١	٨٣,٣٣	٥٩ ١٦٤ ٥٤٤	٨١,٧٩	٢٢ ٨٥٠ ٧٢٦	٣١,٥٩	١٥ ٤٧٨ ٣٠٠	٢١,٤٠	٨ ٩٠٤ ٢٨٢	١٢,٣١	المجموع لجنوب ووسط البلد	
٣ محافظات شمالية												
٢٠ ٢٠٠ ٠٠٠	١٨ ٤٨١ ٥٣٧	٩١,٤٩	١٨ ٤٨١ ٥٣٧	٩١,٤٩	١٠ ٧١٧ ٤٦٩	٥٣,٠٦	١٠ ٧١٧ ٤٦٩	٥٣,٠٦	٧ ٧٣٤ ٣٩٤	٣٨,٢٩	المرحلة الأولى	
٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨ ٩٤٦ ٦١٨	٩٤,٧٣	١٨ ٩٤٦ ٦١٨	٩٤,٧٣	٧٧٤ ٥٩٧	٣,٨٧	٧٧٤ ٥٩٧	٣,٨٧	٤٦٦ ٤٤٢	٢,٣٣	المرحلة الثانية	
٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤ ٢٠٥ ٦٥٣	٧١,٠٣	١٤ ٢٠٥ ٦٥٣	٧١,٠٣	-	٠,٠٠	-	٠,٠٠	-	٠,٠٠	المرحلة الثالثة	
٦٠ ٢٠٠ ٠٠٠	٥١ ٦٣٣ ٨٠ ٨	٨٥,٧٧	٥١ ٦٣٣ ٨٠ ٨	٨٥,٧٧	١١ ٤٩٢ ٠ ٦٦	١٩,٠٩	١١ ٤٩٢ ٠ ٦٦	١٩,٠٩	٨ ٢٠٠ ٨٣٦	١٣,٦٢	المجموع للشمال	
على نطاق البلد												
١٣٢ ٥٤٠ ٠٠٠	١١١ ٩١٦ ١٣٩	٨٤,٤٤	١١٠ ٧٩٨ ٣٥٢	٨٣,٦٠	٣٤ ٣٤٢ ٧٩٢	٢٥,٩١	٢٦ ٩٧٠ ٣٦٦	٢٠,٣٥	١٧ ١٠٥ ١١٨	١٢,٩١	المجموع الكلي	

واو - الكهرباء

القيمة التنفيذية للمعدات والمواد والإمدادات						ميزانية خطة التوزيع						المرحلة
الكميات المسلمة الى المستهلكين النهائيين		الكميات التي وصلت الى المحافظات		الكميات التي وصلت الى البلد		الكميات التي وافقت عليها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		الكميات المقدمة الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		المبلغ المخصص		
% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	بدولارات الولايات المتحدة		
١٥ محافظة												
١٩,٤٤	٧٠٠٠ ٠٠٠	٤١,٦٧	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٤,١٧	١٥ ٩٠٠ ٠٠٠	١٠٠,٦٢	٣٦ ٢٢٣ ٦١٠	١٠٣,٧٢	٣٧ ٣٤٠ ٩٨٠	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الأولى	
٠,٠٠	-	٠,٥٦	٢٠٠ ٠٠٠	٣,٠٦	١ ١٠٠ ٠٠٠	١٢٠,٣٨	٤٣ ٣٣٥ ٨٢٨	١٢٠,٨	٤٣ ٤٩٢ ١٣٠	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الثانية	
٠,٠٠	-	٠,٠٠	-	٠,٠٠	-	٣٨,٣١	١٣ ٥٩٨ ٣٠٥	٦٩,١١	٢٤ ٥٣٤ ٣٢٦	٣٥ ٥٠٠ ٠٠٠	المرحلة الثالثة	
٦,٥١	٧٠٠٠ ٠٠٠	١٤,١٤	١٥ ٢٠٠ ٠٠٠	١٥,٨١	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٦,٦٦	٩٣ ١٥٧ ٧٤٣	٩٨,٠٢	١٠٥ ٣٦٧ ٤٣٦	١٠٧ ٥٠٠ ٠٠٠	المجموع لجنوب ووسط البلد	
٣ محافظات شمالية												
٣,٢٧	٧٦٠ ٠٠٠	١١,٦٠	٢ ٧٠٠ ٠٠٠	١١,٦٠	٢ ٧٠٠ ٠٠٠	٨٨,٦١	٢٠ ٦٢٠ ٠٠٠	٨٨,٥٣	٢٠٠ ٦٠٠ ٠٠٠	٢٣ ٢٧٠ ٠٠٠	المرحلة الأولى	
٠,٠٠	-	٠,٠٠	-	٠,٠٠	-	٩١,٥٥	١٧ ٦٧٠ ٠٠٠	٩١,١٩	١٧ ٦٠٠ ٠٠٠	١٩ ٣٠٠ ٠٠٠	المرحلة الثانية	
٠,٠٠	-	٠,٠٠	-	٠,٠٠	-	٩٤,٦٢	٢٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٩٤,٦٢	٢٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الثالثة	
١,١١	٧٦٠ ٠٠٠	٣,٩٤	٢ ٧٠٠ ٠٠٠	٣,٩٤	٢ ٧٠٠ ٠٠٠	٩١,٧٢	٦٢ ٨٩٠ ٠٠٠	٩١,٥٩	٦٢ ٨٠٠ ٠٠٠	٦٨ ٥٧٠ ٠٠٠	المجموع للشمال	
على نطاق البلد												
٤,٤١	٧ ٧٦٠ ٠٠٠	١٠,١٧	١٧ ٩٠٠ ٠٠٠	١١,١٩	١٩ ٧٠٠ ٠٠٠	٨٨,٦٣	١٥٦ ٠٤٧ ٧٤٣	٩٥,٥١	١٦٨ ١٦٧ ٤٣٦	١٧٦ ٠٧٠ ٠٠٠	المجموع الكلي	

زاي - الزراعة

القيمة التنفيذية للمعدات والمواد والإمدادات						ميزانية خطة التوزيع						المرحلة
الكميات المسلمة الى المستهلكين النهائيين		الكميات التي وصلت الى المحافظات		الكميات التي وصلت الى البلد		الكميات التي وافقت عليها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		الكميات المقدمة الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		المبلغ المخصص		
% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	بدولارات الولايات المتحدة		
١٥ محافظة												
٣١,٥٥	٧ ٥٧٢ ٢٢٥	٦٦,١٨	١٥ ٨٨٢ ١٣١	٨٣,٣٦	٢٠ ٠٠٥ ٣٥٦	٩٣,١٥	٢٢ ٣٥٥ ٤٣٨	٩٤,٨٣	٢٢ ٧٥٨ ٨٨٢	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الأولى	
٠,٠٠	-	٥٣,٤٧	١٢ ٨٣٢ ٧٢٦	٥٣,٤٧	١٢ ٨٣٢ ٧٢٦	٨٩,١١	٢١ ٣٨٦ ٩٦٣	٩٠,٠٧	٢١ ٦١٦ ٦٦٣	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الثانية	
٠,٠٠	-	٠,٠٠	-	٠,٠٠	-	٦٦,٣٨	١٥ ٩٣١ ١٦٢	٨٤,٤٢	٢٠ ٢٦٠ ٩١٤	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الثالثة	
١٠,٥٢	٧ ٥٧٢ ٢٢٥	٣٩,٨٨	٢٨ ٧١٤ ٨٥٧	٤٥,٦١	٣٢ ٨٣٨ ٠٨٢	٨٢,٨٨	٥٩ ٦٧٣ ٥٦٣	٨٩,٧٧	٦٤ ٦٣٦ ٤٥٩	٧٢ ٠٠٠ ٠٠٠	المجموع لجنوب ووسط البلد	
٣ محافظات شمالية												
٥٦,٣٩	١١ ٣٦٣ ٠٠٠	٨٨,٠٢	١٧ ٧٣٧ ٠٠٠	٨٨,٠٢	١٧ ٧٣٧ ٠٠٠	١٠٠,٠٠	٢٠ ١٥٠ ٠٠٠	١٠٠,٠٠	٢٠ ١٥٠ ٠٠٠	٢٠ ١٥٠ ٠٠٠	المرحلة الأولى	
٧,٤٢	١ ٩٣٠ ٠٠٠	٤٠,٧٢	١٠ ٥٨٦ ٠٠٠	٤٠,٧٢	١٠ ٥٨٦ ٠٠٠	١٠٠,٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠,٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الثانية	
٠,٠٠	-	٠,٠٠	-	٠,٠٠	-	١٠٠,٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠,٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الثالثة	
١٨,٤٢	١٣ ٢٩٣ ٠٠٠	٣٩,٢٦	٢٨ ٣٢٣ ٠٠٠	٣٩,٢٦	٢٨ ٣٢٣ ٠٠٠	١٠٠,٠٠	٧٢ ١٥٠ ٠٠٠	١٠٠,٠٠	٧٢ ١٥٠ ٠٠٠	٧٢ ١٥٠ ٠٠٠	المجموع للشمال	
على نطاق البلد												
١٨,٤٢	٢٠ ٨٦٥ ٢٢٥	٣٩,٥٧	٥٧ ٠٣٧ ٨٥٧	٤٢,٤٣	٦١ ١٦١ ٠٨٢	٩١,٤٥	١٣١ ٨٢٣ ٥٦٣	٩٤,٨٩	١٣٦ ٧٨٦ ٤٥٩	١٤٤ ١٥٠ ٠٠٠	المجموع الكلي	

حاء - التعليم

القيمة التنفيذية للمعدات والمواد والإمدادات						ميزانية خطة التوزيع					المرحلة
الكميات المسلمة الى المستهلكين النهائيين		الكميات التي وصلت الى المحافظات		الكميات التي وصلت الى البلد		الكميات التي وافقت عليها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		الكميات المقدمة الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		المبلغ المخصص	
% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من مجموع المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من مجموع المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من مجموع المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من مجموع المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	بدولارات الولايات المتحدة	
١٥ محافظة											
٠,٢٤ %	٢٨ ٢٩٠	٣٥,٦٢ %	٤ ٢٧٤ ٢٩٥	٤٧,٨٠ %	٥ ٧٣٥ ٤٥٤	٩١,٢٥ %	١٠ ٩٥٠ ٤٢٨	٩١,٢٥ %	١٠ ٩٥٠ ٤٢٨	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	
٠,٠٠ %	-	٠,٤٢ %	٥٠ ٧٨٧	٣٠,٢٦ %	٣ ٦٣٠ ٨٧٥	٨٩,٠٢ %	١٠ ٦٨٢ ٤٢٤	٩٠,٢٠ %	١٠ ٨٢٣ ٦٢٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	
٠,٠٠ %	-	٠,٠٠ %	-	٠,٠٠ %	-	٦٢,٩٤ %	٧ ٥٥٢ ٥٦٩	٧٨,٣٥ %	٩ ٤٠١ ٤٥٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	
٠,٠٨ %	٢٨ ٢٩٠	١٢,٠١ %	٤ ٣٢٥ ٠٨٢	٢٦,٠٢ %	٩ ٣٦٦ ٣٢٩	٨١,٠٧ %	٢٩ ١٨٥ ٤٢١	٨٦,٦٠ %	٣١ ١٧٥ ٤٩٨	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	
٣ محافظات شمالية											
٣٤,٧٩ %	٥ ٢٧١ ٤١٠	٥٠,١٠ %	٧ ٥٩٠ ٥٢٥	٥٠,١٠ %	٧ ٥٩٠ ٥٢٥	٨٤,١٥ %	١٢ ٧٤٨ ١٣١	٨٤,١٥ %	١٢ ٧٤٨ ١٣١	١٥ ١٥٠ ٠٠٠	
٠,٠٠ %	-	١,٠٨ %	١ ٦٥ ٥٧٦	١,٠٨ %	١ ٦٥ ٥٧٦	٨٠,٠٢ %	١٢ ٢٤٣ ١٣١	٨٤,٦٦ %	١٢ ٩٥٣ ١٣١	١٥ ٣٠٠ ٠٠٠	
٠,٠٠ %	-	٠,٠٠ %	-	٠,٠٠ %	-	٤٤,٢٠ %	٦ ٦٢٩ ٨٣٨	٦٩,٥٣ %	١٠ ٤٢٩ ٨٣٨	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	
١١,٦٠ %	٥ ٢٧١ ٤١٠	١٧,٠٧ %	٧ ٧٥٦ ١٠١	١٧,٠٧ %	٧ ٧٥٦ ١٠١	٦٩,٧٥ %	٣١ ٦٢١ ١٠٠	٧٩,٥٠ %	٣٦ ١٣١ ١٠٠	٤٥ ٤٥٠ ٠٠٠	
على نطاق البلد											
٦,٥١ %	٥ ٢٩٩ ٧٠٠	١٤,٨٣ %	١٢ ٠٨١ ١٨٣	٢١,٠٢ %	١٧ ١٢٢ ٤٣٠	٧٤,٦٦ %	٦٠ ٨٠٦ ٥٢١	٨٢,٦٤ %	٦٧ ٣٠٦ ٥٩٨	٨١ ٤٥٠ ٠٠٠	

ط اء - إصلا ح المستوطنات

ميزانية خطة التوزيع											
القيمة التنفيذية للمعدات والمواد والإمدادات											
المبلغ المخصص		الكميات المقدمة الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١*		الكميات التي وافقت عليها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١*		الكميات التي وصلت الى البلد		الكميات التي وصلت الى المحافظات**		الكميات المسلمة الى المستهلكين النهائيين	
المرحلة	بدولارات الولايات المتحدة	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المجموع المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المجموع المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المجموع المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المجموع المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المجموع المبلغ المخصص
٣ محافظات شمالية											
المرحلة الأولى	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	% ١٠٠,٠٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	% ١٠٠,٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	% ٢,٠٨	٧ ٩٠٠ ٠٠٠	% ٦٨,١٧	٦ ٨٤٠ ٠٠٠	% ٥٧,٠٠
المرحلة الثانية	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ١٤٠ ٠٠٠	% ٨٥,٦٧	٥ ١٤٠ ٠٠٠	% ٨٥,٦٧	-	% ٠,٠٠	٤ ٩٤٠ ٠٠٠	% ٨٢,٣٣	٨٣٠ ٠٠٠	% ١٣,٨٣
المرحلة الثالثة	١١ ٠٠٠ ٠٠٠	١١ ٠٠٠ ٠٠٠	% ١٠٠,٠٠	١١ ٠٠٠ ٠٠٠	% ١٠٠,٠٠	-	% ٠,٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	% ٠,٠٠	-	% ٠,٠٠
المجموع للشمال	٢٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٨ ١٤٠ ١٠٠	% ٩٧,٠٣	٢٨ ١٤٠ ٠٠٠	% ٩٧,٠٣	٢٥٠ ٠٠٠	% ٠,٨٦	١٣ ٤٤٠ ٠٠٠	% ٤٦,٣٤	٧ ٦٧٠ ٠٠٠	% ٢٦,٤٥

* تشمل المبالغ العنصر النقدي.

** يشمل هذا المبلغ في المرحلة الأولى عنصرا نقديا قدره ٣٨٠ ٠٠٠ دولار ومبلغ ٧٠ ٠٠٠ دولار من الإمدادات؛ أما في المرحلتين الثانية والثالثة، لا تشمل هذه

المبالغ إلا العناصر النقدية.

ياء - إزالة الألغام

ميزانية خطة التوزيع											
القيمة التنفيذية للمعدات والمواد والإمدادات											
الكميات المسلمة إلى المستهلكين النهائيين*		الكميات التي وصلت الى المحافظات*		الكميات التي وصلت الى البلد*		الكميات التي وافقت عليها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		الكميات المقدمة الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١		المبلغ المخصص	
القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من مجموع المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من مجموع المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من مجموع المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من مجموع المبلغ المخصص	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	% من مجموع المبلغ المخصص
٣ محافظات شمالية											
٢ ٣٠٠ ٠٠٠	%٩٢,٠٠	٢ ٣٠٠ ٠٠٠	%٩٢,٠٠	٢ ٣٠٠ ٠٠٠	%٩٢,٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	%٤٠,٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	%٤٠,٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	المرحلة الأولى
٦٠٠ ٠٠٠	%٢٢,٤٧	٦٠٠ ٠٠٠	%٢٢,٤٧	٦٠٠ ٠٠٠	%٢٢,٤٧	٤٥٠ ٠٠٠	%١٦,٨٥	٤٥٠ ٠٠٠	%١٦,٨٥	٢ ٦٧٠ ٠٠٠	المرحلة الثانية
٨٢٩ ٠٠٠	%٨٢,٩٠	٨٢٩ ٠٠٠	%٨٢,٩٠	٨٢٩ ٠٠٠	%٨٢,٩٠	-	%٠,٠٠	١٣٠ ٠٠٠	%١٣,٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	المرحلة الثالثة
٣ ٧٢٩ ٠٠٠	%٦٠,٤٤	٣ ٧٢٩ ٠٠٠	%٦٠,٤٤	٣ ٧٢٩ ٠٠٠	%٦٠,٤٤	١ ٤٥٠ ٠٠٠	%٢٣,٥٠	١ ٥٨٠ ٠٠٠	%٢٥,٦١	٦ ١٧٠ ٠٠٠	المجموع للشمال

* تشمل القيم العناصر النقدية التالية: المرحلة الأولى: ١ ٤٩٦ ٢٨٥ دولارا؛ المرحلة الثانية: ٢ ٠٦٨ ٣٤٥ دولارا؛ المرحلة الثالثة: ٨٢٩ ٠٠٠ دولار.

المرفق السابع

المبالغ المسددة من حساب الـ ١٢ في المائة الى حساب الـ ٥٣ في المائة
مقابل تسليم السلع المشتراة بكميات كبيرة في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨

المرحلة	القطاع	الفترة المشمولة في التقرير	تاريخ التسديد	المبلغ المسدد (بدولارات الولايات المتحدة)
الأولى	الأغذية	نيسان/أبريل إلى أيار/ مايو ١٩٩٧	١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧	١٤ ٥٣٩ ٠٩٧
		أيار/ مايو الى حزيران/يونيه ١٩٩٧	١٦ آب/أغسطس ١٩٩٧	٢٦ ٧٢٤ ٣٠٧
		تموز/يوليه ١٩٩٧	٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧	١٤ ١٤٢ ٨٥٤
		آب/أغسطس ١٩٩٧	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	١٨ ٠٧٥ ٢٧٥
		أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	١٩ ٩٠٧ ٩٣٦
		تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	١٥ ١٦٩ ٦٠٣
		تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	٧ ٢٢٧ ١٠٥
		كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	٦ شباط/فبراير ١٩٩٨	٢ ٣٥٨ ٠٤٦
		كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨	٤١٣ ٧٥٥
		مجموع المرحلة الأولى للأغذية		١١٨ ٥٥٧ ٩٧٩
الأولى	الطب	أيار/ مايو ١٩٩٧ إلى تموز/يوليه ١٩٩٧	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	٢٣٠ ٦١٤
		آب/أغسطس ١٩٩٧	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	٦٤٣ ٥٠٣
		أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	٩٧٢ ١٠٣
		تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	١ ٨٤٢ ٩٢٣
		تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨	١ ٨٧٦ ٥٧٢
		كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨	٢ ٧٢٤ ٦١٨
		كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨	٢ ٦٣٣ ٤٤٠
		مجموع المرحلة الأولى للطب		١٠ ٩٢٣ ٧٧٣
الثانية	الأغذية	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	٥ ٧٢٤ ١٢٩
		كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	٦ شباط/فبراير ١٩٩٨	٢١ ٤٠١ ١٢٧
		كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨	٢١ ١٨٥ ١٢٧
		شباط/فبراير ١٩٩٨	١٧ آذار/ مارس ١٩٩٨	٦ ٦٢٨ ٨٣٣
		شباط/فبراير ١٩٩٨	١٩ آذار/ مارس ١٩٩٨	٩ ٢٨٢ ٦٥٥
		آذار/ مارس ١٩٩٨	٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨	٧ ٠٨٠ ٨٧٩
		آذار/ مارس ١٩٩٨	٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨	١٠ ٢١١ ٠٣١
		مجموع المرحلة الثانية للأغذية		٨١ ٥١٣ ٧٨٢
الثانية	الطب	(لا يوجد)		
الثالثة	الأغذية	آذار/ مارس ١٩٩٨	٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨	١٨٢ ٢٠٢
		مجموع المرحلة الثالثة للأغذية		١٨٢ ٢٠٢
الثالثة	الطب	(لا يوجد)		
	مجموع المبالغ المسددة للأغذية للمراحل الأولى والثانية والثالثة			٢٠٠ ٢٥٣ ٩٦٣
	مجموع المبالغ المسددة للطب للمراحل الأولى والثانية والثالثة			١٠ ٩٢٣ ٧٧٣
	مجموع المبالغ المسددة للمراحل الأولى والثانية والثالثة			٢١١ ١٧٧ ٧٣٦
